جامعة لونيسي علي – البليدة 2

University of Blida 2 – Lounici Ali

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economics, Business and Management Sciences

الشهيد طالب عبد الرحمان

Eshahid TALEB Abderrahmane

Department : Common Trunk

المجموعة الثانية

Second group

مقياس : مدخل لعلم الاقتصاد

Scale: Introduction to Economics

من الإعداد : الأستاذة الدكتورة طويل آسيا

الأساتذة الأعمال الموجهة

1.د.بن بايرة ريمة

2.د.حملة عز الدين

3.كواحلة يمينة

السنة الجامعية: 2023/2022

The academic year: 2022/2023

البرنامج السداسي الأول

First semester program

المحور الأول : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

First Axis : Nature of economics and its relationship to political and other sciences

المحور الثاني :المشكلة الاقتصادية : مفهوم الحاجة – الموارد ووسائل الإشباع – كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية والإسلام

The second Axis: Economic problem: - concept of need - Resources and means of gratification - How to address the economic problem by capitalism, socialism and Islam.

المحور الثالث : الإنتاج

Third Axis: Production

المحور الرابع : الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات اقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

Fourth Axis : Economic Agents or economic units that provide economic activity

المحور الخامس : النشاط الاقتصادي : (الإنتاج – الاستثمار – التبادل – الاستهلاك -الادخار – الدخل)

Five Axis: Economic activity: (Production – investment – exchange – consumption – saving – income).

المحور السادس : المؤسسات الاقتصادية : مفاهيمها – تعريفاتها – تصنيفاتها وخصائصها

Sixth Axis: Economic institutions: its concepts - its tariffs - Its classifications and characteristics.

المحور السابع :السوق (مفهومه – أنواعه – كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق)

Seventh Axis : Market (Concept - Types - How to determine prices in different types of markets).

المحور الثامن : النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

Eighth Axis: Economic system and economic policies

المحور التاسع : النقود (لمحة تاريخية عن نشأة النقود – مفهوم وأنواع النقود – الوظائف التقليدية والحديثة للنقود – النقود في النشاط الاقتصادي ومالي) .

Ninth axis: Money (The History of Money - Concept and types of money- Traditional and modern ninth functions of money - Money in economic and financial activity).

المحور العاشر : المشكلات الاقتصادية الكبرى

الجزء الأول : التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهته)

الجزء الثاني : البطالة (مفهوم وأنواعها و أسبابها والسياسات الاقتصادية لمواجهتها)

Tenth Axis: Major Economic Problems

Part One : Inflation(Reasons for economic policies to confront)

Second part: Unemployment (The concept, types, causes and economic policies to confront them)

المحور الحادى عشر : المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية

الجزء الأول : صندوق النقد الدولي

الجزء الثاني :البنك العالمي

الجزء الثالث :المنظمة العالمية للتجارة

الجزء الرابع : الاتحاد الأوروبي

الجزء الخامس : نافتا (NAETA) هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

الجزء السادس : آسيان (ASEAN) رابطة دول جنوب شرق آسيا

الجزء السابع :مجلس التعاون الخليجي

الجزء الثامن : الاتحاد المغاربي

Eleventh Axis: International institutions and economic blocs

Part One: International Monetary Fund

Second part: World Bank

Part Three: The World Trade Organization

part Four : European Union

Fifth part : NAFTA is the North American Free Trade Agreement

Sixth part: ASEAN, the Association of Southeast Asian Nations

Seventh part: Gulf Cooperation Council

Eighth part: Maghreb Unio

المحور الأول : طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

First Axis : Nature of economics and its relationship to political and other sciences

الجزء الأول : تعريفات عامة حول علم الاقتصاد

أولا :تعريف علم الإقتصاد :

تناول العديد من العلماء والمفكرين موضوع علم الإقتصاد فوضعت له تعاريف مختلفة , ولعل أقدمها يرجع إلى اليونان وفلاسفتها القدماء , فقد عرف :

أسطوا " الإقتصاد بأنه علم تدبير المنزل و إدارته وهذا التعريف لم يأت عن فراغ , ففي تلك الحقبة الزمنية التي كان أرسطو يعيش فيها كان ربّ للأسرة يمثل وحدة اقتصادية ومركزاً للفعاليات الإقتصادية ؛ للظروف التي تمليها طبيعة تلك الحقبة , فكانت إدارة هذه الوحدة تتطلب تديراً وحكمة .

وظل هذا المفهوم سائداً حتىّ القرن الثامن عشر , إذ جاء **آدم سميت** Adam Smith بعلم الاقتصاد المعاصر , فوضع في كتابه المشهور (بحث في طبيعة وأسباب ثروة اللأمم) , تعريفاً مغايراً للأول , فقال **"إن علم الاقتصاد هو(علم الثروة) , ويتناول دراسة اللإنتاج والإستهلاك وتوزيع الثروة "**

وبعد آدم سميت جاء العالم الإنجليزيّ **ديفيد ريكاردو** David Ricardo فذكر **" أن الهدف الأساسي لعلم الإقتصاد هو توزيع الثروة ؛ لأن أهمية التوزيع تفوق أهمية الإنتاج "**.

بعد ذلك جاء **جون ستيوارت ميل** John Stuart Mill الفيلسوف اللإنجليزيّ المعروف بتعريف **" أن علم الإقتصاد هو دراسة لماهيّة الثروة عن طريق قوانين الإنتاج والتوزيع "** . هذا التعريف لم يلاق قبولاً في الأوساط العلمية لأنهّ تعريفّ محدودّ.

وأما **ألفرد مارشال** Alfred Marshall هو أول إقتصادي طرح مسألة الرفاه في علم الإقتصاد , فلقد أتعبر أنّ الرفاه هو هدف اللاقتصاد , أن الثروة هي الوسيلة التي توصل الإنسان إلى هذا الهدف , فمن ناحية يدرس علم الإقتصاد الثروة , فمن ناحية يبحث سبل توفير الرفاه , مع الأخذ بنظر الإعتبار أن أهمية الرفاه أكبر من أهمية الثروة .

لم يمر وقت طويل حتىّ جاء **آرثر سيبسل بيكو** Arthur Cecil Pigou الذيّ إعتبر أن موضوع علم الاقتصاد هو كيفية إيجاد المال , وتأثير ذلك على الفعاليات الإقتصادية المختلفة , ثم آتي بعده النمساوي **فريدريش فون هايك** Friedrich August Von Hayek والإنجليزي **كنت بولدنغ** Kenneth Ewart Boulding اللذان عرفاّ علم الإقتصاد بأنه دراسة طريقة تعيين الأسعار في السوق , ودراسة التبادل التجاري .

ويذهب كل من **كامبل ماكونل Compell Mc connell " إلى علم الإقتصاد هو العلم الإجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة الموارد النادرة أو المحدودة أو استعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة "**.

وإن آخر تعريف لعلم الإقتصاد في عصرنا هذا هو إمريكي **بول ساموبلسون** Paul Samuelson والذي عرف الإقتصاد بأنه دراسة الطرق التي يختارها الإنسان عن طريق المال أو غيره - لإنتاج السلع والخدمات بمرور الزمان , ولتوزيعها بين الأفراد والجماعات في المجتمع لغرض الاستهلاك في الحاضر والآتي.

هناك أكثر من تعريف واحد لعلم الإقتصاد , تختلف فيما بينها من حيث الكلمات والشكل ولكنها تتشابه من حيث الجوهر والمضمون وبالتالي فإن إختيار تعريف دون أخر لنا يؤدي إلى نتائج مختلفة في التحليل.

يمكن القول : إن علم الإقتصاد هو علم إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها وإستهلاكها , ويهدف إلى تعظيم الموارد من عوامل اللإنتاج المتاحة , أي إنه العلم الذي يسعى إلى إيجاد الحلول الممكنة للمشكلة الإقتصادية بالعمل على زيادة إنتاج الخيرات المادية للتقليل من آثار ندرتها ووضعها بتصرف للإنسان لزيادة رفاهيته.

علم الاقتصاد : هو علم إجتماعي يعالج تحليل المشاكل المادية ويحدد الوسائل المختلفة التي يستطيع الأفراد عن طريقها إشباع رغباتهم في السلع والخدمات وذلك باستعمال الموارد المحدودة المتاحة لهم.

يمكن تعريف الإقتصاد بأنه :

- ✓ دراسة الثروة وكيفية توزيعها؛
- ✓ دراسة المعيشية اليومية للأفراد ؛
- ✓ دراسة الأنشطة الإقتصادية والمتعلقة بالإنتاج ،التبادل والإستهلاك ؛
- ✓ دراسة التبادل وتكون الأسعار.

هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة ومعرفة الكيفية التي يتم بها إستخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة وذلك لمساعدة الأفراد والمجتمع على الإختيار بين البدائل المتعددة بغرض تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن.

ثانيا : :شروط الإقتصاد : يرتكز علم الإقتصاد على ثلاث شروط أساسية لا بد من توفرها وهي :

- **المادية (Matérialité) :** فالإقتصاد يشمل كلّ ما هو مادّي يمكن إقتناؤه وإمتلاكه وإستعماله وليس بالضرورة أن يكون مادّة فخدمات المحامي مثلا غير ملموسة لكنّها محل تداول وتبادل وهناك من يتحدث عن إقتصاد لرفاه فأصل الكلمة الفرنسية يعني نظام المنزل ووصف النشاط المادّي . (Ordre de la maison- Description de L'activité Matérielle)

- **الندرة أو القلة (Rareté) :** كل ما هو نادر ومحدود كّمًا وتوزيعا فهو يهم الإقتصاد الذي يقوم على مفهوم القلّة وبالتّالي فإنّ الإقتصاد يدرس الندرة وكيفيّة التحكّم والتصرّف فيها .
- **التبادلية (Echangeabilité) :** لا يقوم الإقتصاد إلاّ على إمكانية التبادل للسّلع ممّا يستوجب حياة جماعيّة و إجتماعيّة تفرض التبادل تجعل الإنسان يعطي ما لديه مقابل ما يبتغيه ولا يمكن له إنتاجه بمفرده. كذلك فأنّ كلّ ما لا يمكن تبادله لسبب ما فهو لا يدخل تحت طائلة علم الإقتصاد كالهدايا مثلا أو المعتقدات...

ثالثا : منهج علم الإقتصاد :

1- المنهج الإستنباطي :

ويعد من أقدم مناهج المعرفة , إذ يجمع إلى عهد أرسطو والإستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلمًا بصحتها إلى قضية نتيجة لازمة لها .

2- المنهج الإستقرائي :

يقصد بالإستقراء العملية المنطقية التي يلخص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة عند الدراسة .

أن المنهج الإستقرائي عكس المنهج الإستنباطي تماماً , لذلك يوصف للأول , أي الإستقرائي **"بالإستدلال الصاعد "**ويوصف الثاني **" بالإستدلال النازل "**

ثالثا : أساليب التحليل الإقتصادي : من أهم أساليب التحليل الاقتصادي

1- **اللأسلوب الرياضي :**

تعد الرياضيات علماً عاماً يهتم بدراسة العلاقات بين الكميات المتغيرة وبالرجوع إلى الكميات الإقتصادية وما ما ينشأ بينها من علاقات تبادلية وجد أنها تقبل التعبير عنها بالصيغ الرياضية المعروفة , وبذلك أصبح من الممكن إستخدام بعض الأساليب الرياضية في الدراسة الإقتصادية فالرياضيات إذن تقدم أسلوباً للبحث يتفق مع طبيعة علم الإقتصاد , ويتصف الأسلوب الرياضي بثلاث صفات هي :

- إستخلاص أوسع للنتائج من المقدمات؛
- السرعة , لأن الرياضيات تسمح بالتعبير برموز بسيطة كما لا يمكن التعبير عنه في اللغة إلا بجمل طويلة؛
- **الدقة :** في التعبير وتجنب التشويش , فالتحليل الرياضي يحل محل اللغة العادية في البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات

الاقتصادية. ويعد فرع **" الإقتصاد الرياضي "** اليوم واحدً من أحداث فروع علم الإقتصاد .

2- **الإسلوب التاريخي :**

يقتضي إستخدام الأسلوب التاريخي تجميع الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي , وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوفرة , بعد التحقق من صحتها , لضمان صحة النتائج التي ثم التوصل إليها .ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها , أي معرفة ما كان منها سبباً وما كان نتيجة له , ومعرفة العناصر المتكررة وغير المتكررة ودرجة انتظام تكرارها. أي أن التاريخ بذلك أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان , وفي تفسير ماهو كائن , وفي توقع ما سيكون في المستقبل .

3- الإسلوب الإحصائي :

يرى بعض الإقتصاديين أن الإحصاء ليس مجرد أسلوب فحسب ، بل أنه علم مستقل ، وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الإقتصاد ، مما أدي إلى اطراد إهتمام الإقتصاديين به في مجال الدراسات الإقتصادية .

رابعا : طرق التحليل الإقتصادي :

- **الطريقة الوصفية :** إستخدام المنطق والتحليل الإقتصادي .
- **الطريقة البيانية :** إستخدام الرسم البياني .
- **الطريقة الرياضية :** وضع المتغيرات الإقتصادية في شكل معادلات رياضية .
- **الطريقة القياس :**وهو يجمع الإحصاء والإقتصاد .

الجزء الثالث : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يرتبط علم الإقتصاد بعدة علوم أهمها :

أولا : علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسية :

هناك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم السياسية حيث كان أسمه القديم (الإقتصاد السياسي) , حيث أن معظم المشاكل الإقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وأن القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج إقتصادية فمشاكل الأرض وعقد الدين الداخلي وفرض الضرائب وتحديد الأدني للأجور وإتخاذ إجراءات الأمن الإجتماعي كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وإبعاد اقتصادية , كما أنها في الواقع ظواهر إقتصادية ولكن إتخاذ القرارات بشأنها لا يتم من قبل إقتصادي أنما من قبل سياسي , حيث تضوع الدولة سياستها إستناداً إلى تحليلات إقتصادية مبنية على توصيات مستشارون إقتصاديون لذلك لكون هناك علاقة بين علم الإقتصاد وعلم السياسة .

الإستقرار الإقتصادي يؤدي إلى الإستقرار السياسي .

ثانيا : علاقة علم الإقتصاد بعلم الاجتماع:

يعتبر الإنتاج والتوزيع في مقدمة إهتمامات علم الإقتصاد لذلك يصب إهتمامه على علاقات ومتغيرات إقتصادية خالصة كالعلاقة بين العرض والطلب وإرتفاع الأسعار هبوطها ...الخ ولكن بالرغم من تضييق مجال الاقتصاد إلا أن ذلك أعطى قدرة على معالجة ظواهر بطريقة منظمة

وحدد مصلحاته ومقاييسه ومبادئ الأساسية بدقة متناهية , بل أن قدرة هذا العلم تحويل النظرية الإقتصادية إلى التطبيق العملي جعله مساهماً أساسيًا في رسم السياسات العامة .وبالرغم من ذلك فإن التشابه بين عملي الإقتصاد والاجتماع نجده في طابع التفكير , فالإقتصادي كالإجتماعي يهتم بالعلاقات بين الأجزاء ، السيطرة ، التبادل ، المتغيرات ويستعين بالطرق الرياضية وتحليل بياناته .

ثالثا : علاقة علم الإقتصاد بعلم النفس:

الباحث الإقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والإختيار وحاجاته لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك .

مثل : مما يؤثر على قوة ومتانة العملة الورقية الوطنية .مثل ما حصل سنة 1929م , والأزمة الكبرى في النظام الرأسمالي , فبعد الإنخفاض السريع الذي حدث في بورصة بنيويورك تقاطر الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوف من إنهيار قيمة الدولار .لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض عملة الدولار .

رابعا : علاقة علم الإقتصاد والمنطق:

النظريات العلمية ومنها النظريات الإقتصادية لا تكون صحيحة إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات , ويبنى عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج.لان الفرضيات التي لا تكون منطقية تعود إلى نتائج خاطئة , فإذا لم يكن هناك فعلا مشكلة إقتصادية أو إجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية .

خامسا : علاقة علم الإقتصاد والقانون :

وللإقتصاد علاقة بالقانون , حيث تهتم العلوم القانونية بدراسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم وعلاقاتهم بالحكومة . كما أن هناك قوانين وثيقة الصلة بالحياة الإقتصادية كالقانون التجاري , والقوانين المالية والضريبية , وقوانين الإستثمارات .

سادسا : علاقة علم الإقتصاد و الإحصاء:

لإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات , فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الإقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها .

سابعا : علاقة علم الإقتصاد والرياضيات:

يعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل , فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الإقتصاد الرياضي .وكذلك الإقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضية و الإقتصاد.

ثامنا : علاقة علم الإقتصاد بعلم المحاسبة

إن إحد الوسائل لقياس كفاءة المشروع هي الربحية التجارية وهنا تتجسد العلاقة القوية بين الإقتصاد والمحاسبة , فمحاسب لابد وأن يكون على معرفة بفحوى الأرقام التي يتعامل منها , فالمحاسب في مشروع معين .

مثل : يتعامل مع أرقام والتكاليف و الإيرادات , حيث أن هناك أنواع متعددة من التكاليف الكلية والحدية والمتوسطة وكذلك التكاليف الثابتة والمتغيرة , فالمحاسب يجب أن يعرف هذه المصطلحات التي يتجنب الوقع في الأخطاء وهكذا يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم المحاسب فالمحاسبة أداة مهمة لدراسة كفاءة المشروع ومسيرة الإقتصاد القومي الذي يتكون من مشروعات مختلفة .

تاسعا : علاقة علم الإقتصاد بعلم الإدارة:

إدارة الأعمال تهتم بالمنشأة التي هي إحدى إهتمامات علم الإقتصاد , بينما ينظر الإقتصاد للمنشأة من الخارج وتحليل سلوكها الإقتصادي , يتركز اهتمام إدارة الأعمال على المنشأة وقضياها من الداخل .

الجزء الرابع : أقسام علم الإقتصاد

يمكن تقسيم الإقتصاد أو تصنيفه إلى أنواع منها :

أولا : الإقتصاد الجزئي :

يختص بدراسة الظواهر الإقتصادية الجزئية . مثل دراسة سلوك الوحدات الإقتصادية الفردية , كسلوك المستهلك وسلوك المنتج , ونظرية الثمن , وسعر السلعة.

ثانيا :الإقتصاد الكلي :

أن الإقتصاد الكلي هو ذلك النوع من التحليل الإقتصادي الذي يتناول دراسة الموضوعات المتعلقة بالإقتصاد القومي في مجموعة ، بغض النظر عن سلوك الوحدات الفردية في هذا الإقتصاد .فهو يدرس السلوك الإقتصادي لوحدات الإقتصاد القومي ككل مثل الناتج القومي والدخل القومي والإستهلاك الكلي والتوظيف والبطالة والمستوى العام الأسعار والأجور.

ثالثا :الإقتصاد القياسي :

هو أحد فروع علم الإقتصاد , يهتم بقياس وتحليل العلاقات الإقتصادية مستخدماً في ذلك :

- النظرية الإقتصادية .
- الإقتصاد الرياضي .
- الإحصاء الاقتصادي .
- الإحصاء الرياضي .
- الأساليب الإحصائية (الطرق الإحصائية).

وذلك يهدف تحليل وإختيار النظريات الإقتصادية المختلفة من ناحية , والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات ولتنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى .

ويمكن إعتبار الإقتصاد القياسي على أنه التطبيق العملي لكل من النظريات الإقتصادية والإقتصاد الرياضي وذلك من خلال توظيف محتوى النظريات الإقتصادية والعلاقات الرياضية على الظواهر الإقتصادية على أرض الواقع.

رابعا : الإقتصاد الزراعي :

يتضمن علم الإقتصاد العديد من الفروع في مقدمتها : إقتصاد العمل والإقتصاد الدولي وإقتصاديات التخطيط والتنمية .علم الإقتصاد الزراعي هو أحد فروع علم الإقتصاد , ويتبع مجموعة العلوم الإجتماعية التطبيقية , ويعرف علم الإقتصاد الزراعي بأنه مجموعة من الأفكار والآراء والنظريات الزراعية التي تستهدف السيطرة على القوة الإقتصادية الكافية والصناعية الزراعية مستهدفة تعظيم حجم الناتج ولتحقيق أكبر قدر من الإشباع , بمعني أن العلم الذي يسعى لتحقيق حالة الرفاهية الإقتصادية الزراعية من خلال تنظيم إستقلال الموارد الإقتصادية الزراعية , وتأتي العلاقة بين علم الإقتصاد والإقتصاد الزراعي ,بأن الأخير يقوم على تطبيق المعارف الإقتصادية في مجال الزراعة ويسعى لإيجاد الحلول للمشاكل الزراعية .

- إقتصاديات الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) .
- إدارة المزارع.

- إقتصاديات الأراضي .
- التمويل الزراعي.
- التسويق الزراعي.
- السياسة الزراعية.
- التنمية الزراعية.
- الأسعار الزراعية.
- التعاون الزراعي.

عبارة عن فروع رئيسية تندرج تحت كل فرع منها مجموعة من الفروع الثانوية.إختصار بعض توصيف الفروع الرئيسية كما يلي :

- ✓ فالفرع الرئيسي الأول والمسمى بفرع إقتصاديات الإنتاج الزراعي هو الفرع الأهم في علم الإقتصاد الزراعي ؛
- ✓ فرع إقتصاديات الإنتاج الحيواني حيث يهتما بدراسة مبادئ الإقتصاد وإمكانية تطبيقها في الميدان النباتي والحيواني ؛
- ✓ فرع إدارة المزارع فهو فرع يهتم بتنظيم العمل الزراعي وخصوصاً إختيار أحسن المحاصيل الزراعية والحيوانات الواجب الإهتمام بها ؛
- ✓ فرع إقتصاديات المواد الزراعية هو الآخر جدير بالإهتمام بالنظر إلى مشكلة الندرة الإقتصادية ، فهو يهتم بدراسة طبيعية العلاقة بين الإنسان والأرض الزراعية والمواد الطبيعية الأخرى .

الشكل " مخطط علم الإقتصاد "

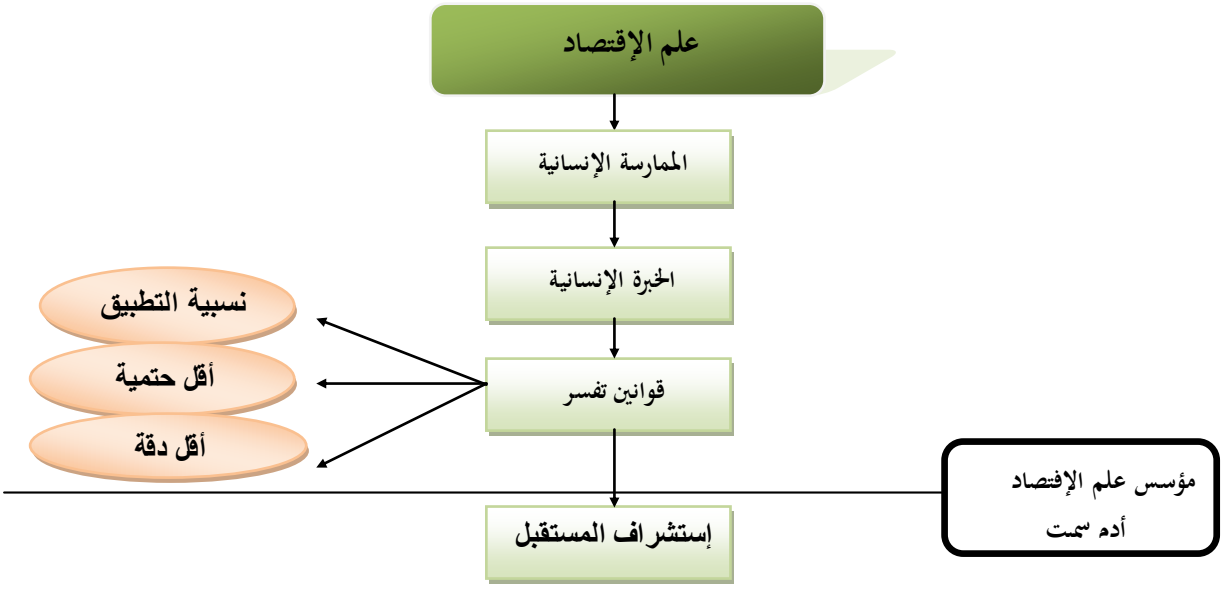

علم

الاقتصاد

وروادة

العلم الذي يعني بدراسة القوانين الإجتماعية التي تحكم الإنتاج والتوزيع والوسائل المادية التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية

إقتصاد كلي (الدولة)	إقتصاد جزئي (السوق)	
أدم سميت (الرأسمالية المتفائلة)	كارل ماركس (عدو الرأسمالية)	جون كينز (الرأسمالية المعتدلة)
- السوق ينظم نفسه بنفسه . - السوق يوازن نفسه . - الدولة ترفع يدها عن الاقتصاد	- كشف عيوب الرأسمالية . - انتصر لطبقة العمال . - توقع قيام ثورة تعدل الأوضاع .	- ضرورة تدخل الدولة . - إصلاحات جزئية وسياسات . - تطوير النظام الرأسمالي

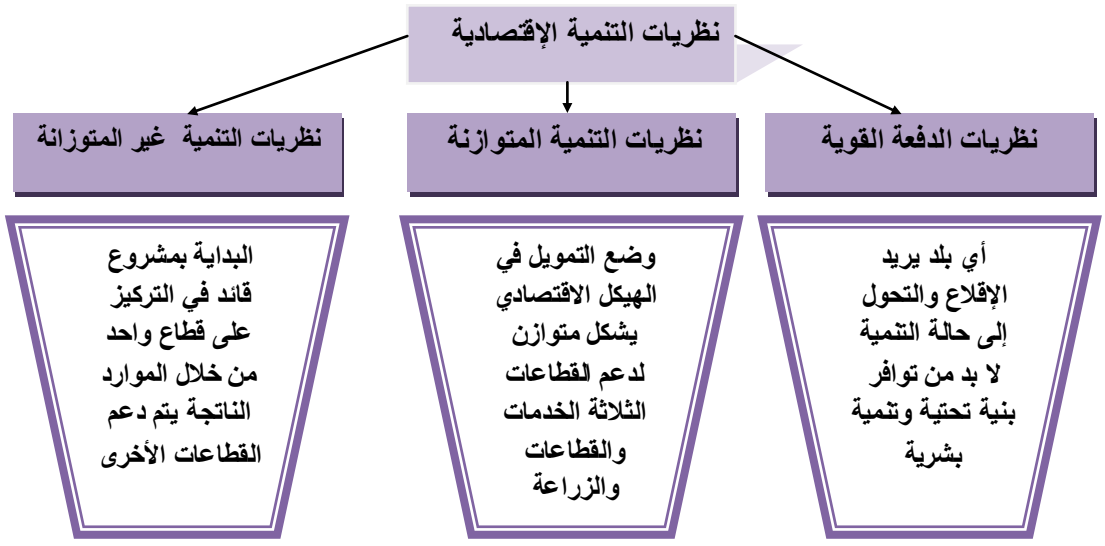

المحور الثاني :المشكلة الاقتصادية

The second Axis: Economic problem

المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمعات البشريّة اليوم هي ما يحاول الاقتصاديون حله ، وتكمن المشكلة الاقتصاديّة في الفجوة بين الموارد المحدودة والرغبات الإنسانيّة غير المحدودة، لذلك تتم محاولات السعي لإيجاد التوازن بين الرغبات والموارد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد لتنفيذ أفضل الرغبات وتحقيق الأولويات ، ويطرح هذا المقال مفهوم المشكلة الاقتصاديّة وعلاقة المشكلة الاقتصادية بتكلفة الفرصة البديلة وأسباب المشكلة الاقتصادية وحلول الأنظمة الاقتصادية للمشكلة الاقتصادية وأسئلة العالم صامويلسون لحل المشكلة الاقتصاديّة

الجزء الأول : تعريف المشكلة الاقتصادية وخصائصها وتصنيفها

أولا :تعريف المشكلة الاقتصادية : تظهر المشكلة الإقتصادية عندما يكون هناك طلب متزايد في استخدام الموارد لإشباع الحاجات والرغبات المتنوعة ، وعندما يكون هناك موارد محدودة أو نادرة فعلى الأفراد أن يختاروًا بين بعض الموارد وأن يضحوًا بالبعض الأخر وهنا تظهر المشكلة الإقتصادية .

لذلك يمكن القول أن هناك مشكلة اقتصادية تتمثل في :

- الندرة وذلك لمحدودية الموارد الاقتصادية.
- الإختيار وذلك لأن الرغبات والحاجات الإنسانية لا نهائية .

المشكلة الاقتصادية لها سببان :

- الرئيسي يتمثل في الندرة .
- الفرعي يتمثل في الإختيار .

- علم الاقتصاد يهتم بالمشكلة الاقتصادية من جميع جوانبها :
  - أسباب وجودها (الندرة أو الإختيار).
  - طرق العلاج (التوزيع الأمثل للموارد) .

يحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى حاجات.

تعريف الحاجة في الاقتصاد

الحاجة هي الرغبة ، و تنشأ من الشعور الشخصي بالميل إلى الحصول على شيء ، و تتفاوت درجة هذا الشعور حسب مقياس أهمية هذا الشيء في نظر من يريده ، و هو الشعور بالآخرين، الحرمان من أنه يدفع الفرد لمعرفة الوسائل الكافية و القادرة على التخلص من هذا الشعور ، و إشباع حاجته، بمعنى اقتصادي ، الحاجة هي أي رغبة يتم تحقيقها في مورد من الموارد الاقتصادية.

وهناك حاجات ضرورية أخرى لا بد من بذل مزيد من الجهد أو المال أو كليهما لإشباعها نظرا لانها غير متاحة بشكل مباشر فإشباع الحاجة إلى الطعام والملبس والمأوى تقتضي القيام بنشاط اقتصادي حتى يتم تلبية وإشباع .

تلك الحاجات تنقسم إلى :

أ.**حاجات اقتصادية** : أما إذا كان وسيلة الإشباع غير متوفرة بنفس الغزارة للسلع المجانية ، وتحتاج إلى بذل الجهد أو المال أو كليهما فتلك حاجة اقتصادية لا تتوافر بالغزارة نفسها المتوفرة في السلعة المجانية ، مثل: (المعادن ـــ الغذاء) .

ب. **حاجات غير اقتصادية** : فإذا كانت وسيلة الإشباع لا تتطلب بذل الجهد، أو المال فهي حاجة غير اقتصادية وتسمى مجانية وتوجد في الطبيعة كالهواء وضوء الشمس .

يفرق بين النوعين من الحاجات ليس طبيعة الحاجة وإنما وسيلة إشباعها

ثانيا : خصائص المشكلة الإقتصادية :

1.كثرة الحاجات الإنسانية : (المادية وغير المادية) ,وهي متنوعة ومتجددة ومتطورة (لانهائية) , وتختلف (كماً ونوعاً) من زمن لآخر ومن شخص لآخر ومن مجتمع لآخر .

2.الندرة النسبية للموارد الإقتصادية : الكفيلة بإشباع تلك الحاجات , وحتى لو توفرت بعض هذه الموارد بشكل كبيرلدى أحد المجتمعات , فإن بقية الموارد اللازمة لهذا المجتمع قد تكون غير متوفرة لديه (أو غير كافية) , أو لو توفر الكثير من الموارد في أحد البلدان أو لدى أحد الآشخاص , فهي ليست متوفرة بكثرة (أو بكمية كافية) لدى جميع البلدان أو لدى الأفراد كافة .

3.ضرورة **المفاصلة** بين الحاجات **:** لتحديدها وترتيبها إشباعها بحسب أهميتها وإلحاحها وفق سلم أولويات وفي حدود الموارد المتاحة , لأنه من غير الممكن للإنسان عموماً أن يشبع كافة حاجاته في الوقت ذاته بسبب الندرة النسبية للموارد .

4.ضرورة **إختيار وتحديد الموارد الإقتصادية المناسبة :**لأن الكثير من الحاجات يمكن إشباعها بأكثر من مورد , لذا فإن اتخاذ القرار باستعمال مورد ما لإشباع الحاجة (أ) يسعي للتضحية به والحرمان منه لإشباع الحاجة (ب) .

ثالثا : تصنيف المشكلة الاقتصادية

1.تصنيف السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الإنسانية :

- **سلع وخدمات ضرورة :** كالسلع والخدمات التي تشبع الحاجات الجسدية أو الفيزيولوجية كالسلع الغذائية والمسكن والملبس , وخدمات النقل والتعليم وإستشارة الطبيب أو المحامي أو المحاسب أو الخبير الإقتصادي .
- **سلع وخدمات كمالية :** التي تشبع حاجات ثانوية , أو ليست ملحة , كالعطور والمجوهرات والفراء الطبيعي الثمين واللوحات الفنية النادرة , الإستجمام وإرتياد المسارح .....الخ .

علما أن هناك دراسات تشير إلى أن سلع (وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنماط الإستهلاك المتعلقة بتوزيع وإنفاق الدخل) , تصنف على العموم إلى : سلع (ضرورية) وسلع (كمالية) والسلع (المسكن والملبس) .وهذه الأخيرة ضرورية بحد ذاتها ولكن مستواها من حيث النوعية والكم فيتناسب بشكل متكافئ مع الدخل .

وبالمقابل تصنف الحاجات الإنسانية كافة والتي يتم إشباعها بأنواع السلع والخدمات المختلفة , بأنها إما :

- حاجات مادية – جسدية – فيزيولوجية – غير فيزيائية .
- حاجات غير مادية – نفسية – روحية – معنوية – ثقافية – معرفية .

الشكل "مخطط الحاجات"

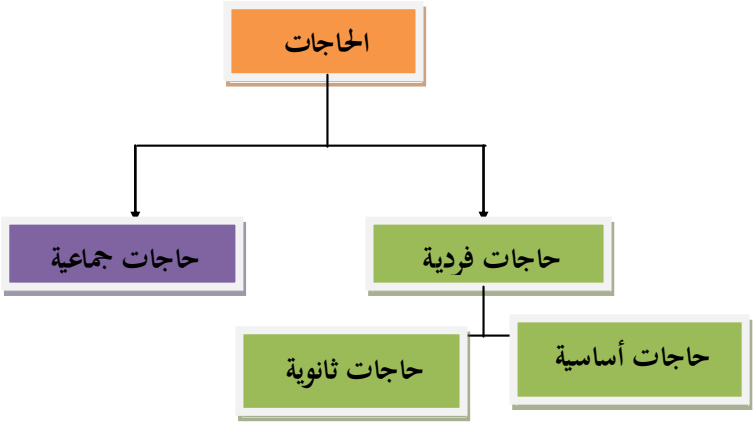

2.تصنيف الخيرات (الأموال) :

الخيرات هي كل شئ يؤدي إلى إشباع الحاجات المختلفة للإنسان مثل : المواد الغدائية , الماء , الهواء من خصائص الخيرات هي :

- وجود بعض الخيرات بكميات محدودة ؛
- تبادلية بعض الخيرات مثل استخدام السيارة بدلا من القطار في التنقل ؛
- تكاملية بعض الخيرات : أي أن الحبز لا يؤدي دوره ولا يحقق الإشباع منه إلا بالتكامل مع خير أخر .

- **الخيرات الحرة** : في الطبيعة خيرات تلبي حاجة الإنسان وموجودة بوفرة مثل : الهواء والماء . وهي خيرات غير اقتصادية لأنها غير نادرة فلا قيمة لها ولا سعر بالرغم من أنها ضرورية وأساسية لحياة الإنسان .فالخيرات الحرة متوفرة في الطبيعة بأكثر من حاجات الإنسان إليها ولا يتطلب الحصول عليها بذل جهد أو دفع مقابل .
- **الخيرات الإقتصادية :** هي ثروات متوفرة وموجودة بكميات محدودة وتسمح بإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة .أي هي كل الخيرات التي تتطلب من الإنسان بذل جهد أو دفع مقابل للحصول عليها . ولكي تكون الخيرات إقتصادية يجب توفر الشروط التالية :

- **إرتباط الخير بوجود حاجة إنسانية إليه :** فإن كان هناك خير طبيعي لا يصلح ولا يرغب الإنسان في استعماله أي لا يوجد شعور بالحاجة إليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة فلا يمكن إعتباره خيرًا اقتصاديًا؛
- **جاهزية الخير لتلبية الحاجة :** أي لا يمكن إعتبار خير ما ضمن الخيرات الإقتصادية إلا إذا كان في استطاعة الإنسان الحصول عليه استعماله أو تحويله ليلبي حاجة معينة له ؛
- **الندرة النسبية للخيرات المتاحة :** لا تعتبر المواد خيرات إقتصادية إلا إذا كانت موجودة بقدر مجموعة بالنسبة لحاجات الإنسان أي أن حاجات الإنسان تفوق كمية الخيرات المتوفرة .

3.أنواع الخيرات الإقتصادية :

- **الخيرات المادية :** تنقسم إلى :

1- **الخيرات المباشرة (السلع الإستهلاكية) :** هي السلع التي تستخدم مباشرة لإشباع الحاجات البشرية **مثل** : الخبز , اللباس , المنازل , السيارات ...الخ . وبدروه ينقسم إلى قسمين :

- **سلع إستهلاكية غير معمرة :** وهي السلع التي تستخدم مرة واحدة مثل : الطعام , الدواء .
- **سلع إستهلاكية معمرة :** وهي السلع التي يقتنيها المستهلك لغرض الحصول منها على إشباع معين ولكنه يستعملها أكثر من مرة واحدة مثل : المنازل , السيارة , اللباس , الراديو .

2- **الخيرات غير المباشرة (السلع الإنتاجية) :** وهي السلع التي تستخدم في إنتاج السلع أخرى وتنقسم إلى :

- **سلع إنتاجية وسيطية :** مثل المواد الأولية , المواد نصف المصنعة مواد الطاقة وهي سلع إنتاجية غير معمرة أي أنه تستخدم مرة واحدة وتتحول إلى سلع أخرى أثناء العملية الإنتاجية .
- **سلع تجهيزية :** وهي سلع تستعمل عدة مرات في إنتاج سلع أخرى مثل : الآلات , المعدات , المباني التجارية والصناعية . وهي سلع إنتاجية معمرة.

- **الخيرات غير المادية :**

وهي كل الخدمات المتحصل عليها عن طريق نشاطات غير صناعية **مثل :** التجارة , النقل , الصحة (العلاج) , الأمن والتسلية ...الخ .

الشكل "مخطط الخيرات الإقتصادية "

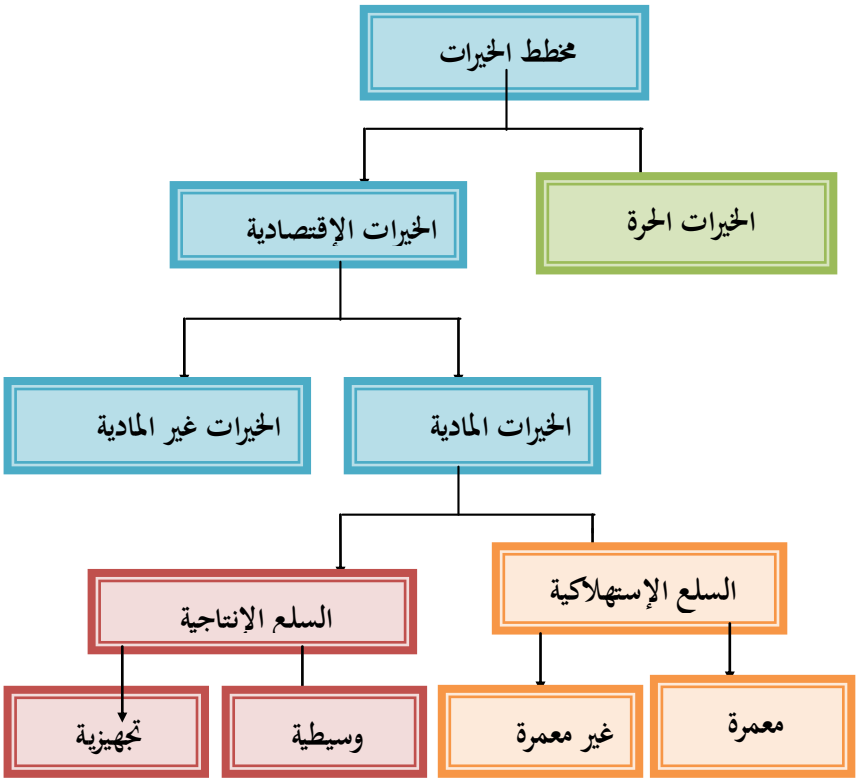

الجزء الثاني : عناصر المشكلة الإقتصادية:

أولاً : ماذا ننتج؟

أي ماذا ينتج المجتمع من السلع و الخدمات بواسطة الموارد المتاحة لديه.

أي ما هي سلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها, وبأي كمية , وتعتمد المجتمعات على جهاز الثمن لحل قوى السوق هذه المشكلة بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد .

ثانياً : كيف ننتج؟

أي تحديد طريقة الإنتاج حيث أن طرق الإنتاج متعددة و يجب اختيار الطريقة التي تحقق أقل تكلفة هناك أكثر من طريقة إنتاجية لإنتاج السلع ، فالسلع الزراعية **مثلا** يمكننا الحصول على قدر معين منها باستخدام مساحة صغيرة من الأرض مع الإعتماد المكثف على المخصبات والآلات وأيدي عاملة بينما يمكن الحصول على نفس المحصول باستخدام مساحة أكبر من الأرض مع الإعتماد البسيط على العوامل الأخرى ويهتم فرع على اقتصاديات الإنتاج هذا النوع من المشاكل.

ثالثاً : لمن ننتج؟

أي من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج و كيفية توزيعه على أفراد المجتمع.

توزيع الإنتاج على سكان المقصد أي كيف يمكن توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع الواحد .

الجزء الرابع : كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية والإسلام:

أولا : المشكلة من قبل الرأسمالية :تتمثل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي أساسا في مشكل الندرة أي عدم كفاية الموارد المتاحة الاشباع مختلف حاجات ورغبات الأفراد والمجتمعات.

1. كيفية علاجها :تتمثل معالجة هذه الحلول التي تقرحها أصحاب الاقتصاد الرأسمالي :

- الملكية الفردية لعوامل الانتاج - الحرية الاقتصادية الفردية والمنافسة الحرة . – تحقيق الكسب المادي – التدخل المحدود للدولة في الشؤون الاقتصادية .

أنصار النظام الرأسمالي أن الدولة لا ينبغي أن تدخل في الشؤون الاقتصادية ، بل تكتفي بدور المراقبة والحفاظ على الأمن وحماية دور البلاد والتي يطلق عليها من النظام بالدولة الحارسة

ثانيا :من قبل الاشتراكية:

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة و ليس المصلحة الخاصة ، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة .

1. كيفية علاجها أو حلها : فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة او لجنة و يقوم بدارستها و أبحاث مستفيضة مسبقة قبل ان يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ.

ان هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع " **الكفاية و العدل** ". الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة ، و العدل بمعنى عدالة توزيع الدخول و الثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.

ثالثا :من قبل الاسلام :المشكلة الاقتصادية من ناحية النظام الاسلامي هي مشكلة الموارد النادرة أو الاختيارات البديلة نفس النظام الرأسمالي في نقص الموارد وبخل طبيعية حسب سواء استغلاله للموارد والخيرات .

1. كيفية علاجها :أن الاقتصاد الاسلامي مأخذ من القرآن الكريم و السنة النبوية يتم معالجة المشكلة الاقتصادية كما يلي : - ترشيد الانفاق والاستهلاك – العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المحقق – الدعوة إلى العمل والاجتهاد – التربية الاسلامية .

شدد الاسلام على تكوين أصل من أهم الأصول إلا هو تكوين **الرقابة الذاتية** أن الانسان المسلم المسؤال أمام الله في كل صغيرة وكبيرة بكل قناعة اذا عملت بقناعة لم يبق أي مشكلة الاقتصادية .

المحور الثالث : الإنتاج

Third Axis: Production

أولا : مفهوم الإنتاج : هو عبارة عن عملية خلق المنافع التي تشبع الرغبات والاحتياجات الإنتاجية المختلفة من السلع والخدمات وتنجز عملية الإنتاج باستخدام مزيج منظم من عناصر الإنتاج المختلفة.

ثانيا : أهمية الإنتاج :

اللانتاج أهمية كبيرة سواء بالنسبة للفرد أو للمؤسسة أو للدولة .

- **بالنسبة للفرد :** يسمح للأفراد الذين يعملون في المؤسسات من الحصول على مداخيل (أجور) ؛
- **بالنسبة للمؤسسة :** يسمح للمؤسسة من الحصول على إيرادات وتحقيق أرباح تسمح لها بالإستمرار في النشاط أو التطور والتوسع ؛
- **بالنسبة للدولة :** يسمح للدولة من الحصول على مداخيل الضرائب التي تسددها المؤسسات . كما أنه يسمح بزيادة ثروة الدولة (القيمة المضافة) .

ثانيا :أشكال الإنتاج :

1. **الإنتاج السلعي :**

هو كل السلع والخدمات التي تباع في السوق مقابل سعر يغطي على الأقل تكلفة الإنتاج .

2. **الإنتاج الغير السلعي :**

هو عموماً الخدمات غير المعروضة في السوق أو المقدمة من طرف الإدارة بدون مقابل مثل التعليم , الأمن ... الخ

رابعا :عناصر الإنتاج :

عناصر الإنتاج هي , فهي الموارد الاقتصادية التي تستخدم في عمليات إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج. وهذه العناصر أربعة وهي :

1. **عنصر الأرض :**

يقصد بالأرض الموارد المستمدة من الطبيعية والتي تستخدم في عمليات الإنتاج , أي أنها تشمل سطح الأرض وما تشتمل عليه الأرض من معادن وثروات ذات معدنية وموارد مياه وغيرها من الموارد الطبيعية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان .

2. **عنصر العمل :**

يمثل عنصر العمل خدمات الأيدي العاملة التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات , وقد يكون العمل جسماني يعتمد أساساً على المجهود العضلي للإنسان أو ذهني يعتمد على المجهود العقلي للإنسان أساساً . هذا ويؤخذ في الاعتبار عند دراسة عنصر العمل . **ناحيتين هما :**

<u>الناحية النوعية :</u>

حيث تتمثل الناحية النوعية للعمل واختلاف درجة مهارة العمال إنتاجيتهم والتي تتوقف بدورها على الصفات الوراثية والمكتسبة للعامل ودرجة الثقافة والمستوى الخلقي وحرية اختيار المهنة وغير ذلك مما يؤثر على حجم كفاءة الإنتاج .

<u>الناحية الكمية :</u>

فتتمثل في حجم القوة العاملة أو عدد المشتغلين في سوق العمل والتي تتحدد بعدد السكان وتوزيعهم حسب العمر والجنس.

3. عنصر رأس المال:

رأس المال هو العنصر الذي يصنعه الإنسان ليساعده في عملية الإنتاج ويشمل الآلات والمعدات والمواد التي يصنعها الإنسان لتزيد قدرته على الإنتاج.وعلى مستوى المنشأة أو المشروع يمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من عنصر رأس المال **هما :**

أ- رأس المال الثابت :

الأصول الثابتة في المشروع كالآلات والمعدات والمباني والمنشآت والتي يمكن للمشروع أن يستفيد بها في عملية الإنتاج على مدى فترات طويلة من الزمن لا يفنى بمجرد استعماله .

ب- رأس المال المتداول (أو الدائر):

فهو المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع التي يستخدمها المشروع في عملية الإنتاج والتي تستهلك بمجرد إستعمالها.

4 . عنصر التنظيم:

يقصد بالتنظيم خدمات المنظمين وأصحاب المشروعات الذين يقومون بإدارة وتنظيم المشروع ويقومون بعملية التأليف بين عناصر الإنتاج الأخرى الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال الإنتاج السلع والخدمات ويتحملون مخاطر الإنتاج ومسئولية إتخاذ القرارات في المشروع وقد يحققون ربحاً أو خسارة ونظراً الإختلاف طبيعة عمل المنظمين عن طبيعة عمل الأيدي العاملة الأخيرة فقد ثم فصل عنصر التنظيم عن عنصر العمل واعتبر عنصرا مستقبلا من عناصر الإنتاج.

قانون تناقص الغلة : مضمون هذا القانون هو أنه **" إذا كان هناك عنصران أو أكثر من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما ثابتة وكمية الأخر متغيرة فإن زيادة العنصر المتغير يترتب عليها بعد حد معين تناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط ".**

وسوف نفترض أن هناك مشروع وأنه يستخدم عنصرين أساسين من عناصر الإنتاج وهما عنصر رأس المال وعنصر العمل , وسوف نفترض أن عنصر رأس المال الثابت , وأن عنصر العمل هو العنصر المتغير.

والمقصود بالإنتاج الكلي (TP) **"إجمالي الناتج الذي ينتجه عدد معين من العمال "** أما :

الناتج المتوسط والناتج الحدي

الناتج المتوسط : عبارة عن الناتج الكلي مقسوماً على وحدات العنصر المتغير (العمل).

$$\text{الناتج المتوسط} = \frac{\text{الناتج الكلي}}{\text{عدد العمال}} = \frac{TP}{L} = AP$$

الناتج الحدي : هو التغير في الناتج الكلي الناتج عن التغير الإنتاج المتغير (العمل) بوحدة واحدة.

$$\frac{\text{التغير في الناتج الكلي}}{\text{التغير في عدد العمال}} = \frac{\Delta TP}{\Delta L}$$

تمرين

نفترض أن مزارعاً يستخدم هكتاراً واحداً من الأرض (عنصر الإنتاج الثابت)، الإنتاج محصول القمح وأنه يستخدم وحدات مثالية من عنصر العمل (عنصر الإنتاج متغير) وبالتجربة حصلنا على البيانات في الجدول التالي الذي يوضح قانون تناقص الغلة .

مطلوب : - أكمل الجدول (حساب الناتج المتوسط والحدي مباشرة) ؟

- شرح مراحل الإقتصادية حتى تبين لنا قانون تناقص الغلة ؟

الأرض	العمل "L "	الناتج الكلي "TP"	الناتج المتوسط "APL"	الناتج الحدي "MPL"	المراحل
1	0	0	0	0	مرحلة الأول
1	1	4	4	4-0=+4	تزايد الغلة
1	2	10	5	10-4=+6	إنتاج غير إقتصادي
1	3	18	6	18-10=+8	
1	4	24	6	24-18=+6	
1	5	29	5.8	29-24=+5	
1	6	33	5.5	33-29=+4	مرحلة الثانية
1	7	35	5	35-33=+2	تناقص الغلة
1	8	36	4.5	36-35=+1	إنتاج إقتصادي
1	9	36	4	36-36=0	
1	10	35	3.5	35-36=-1	مرحلة الثالثة الغلة السالبة إنتاج غير إقتصادي

الحل :

شرح المراحل :

مرحلة الأول : (تزايد الغلة ، إنتاج غير إقتصادي)

1- الناتج الكلي يتزايد بمعدلات متزايدة .
2- الناتج الحدي يتزايد بمعدلات متزايدة .
3- الناتج المتوسط يتزايد بمعدلات متزايدة .

مرحلة الثانية (تناقص الغلة ، إنتاج إقتصادي)

1- الناتج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة .
2- الناتج الحدي يتناقص .
3- الناتج المتوسط يتزايد ثم يتناقص .

ويتقاطع مع الناتج الحدي هذه أعلى نقطة لها وهكذا هذه المرحلة توضح قانون تناقص الغلة تسمى ب **"الإنتاج الإقتصادي "**

مرحلة الثلاثة (الغلة السالبة ، إنتاج غير إقتصادي)

1- الناتج الكلي يتناقص .

2- الناتج الحدي يكون سالب.

3- الناتج المتوسط يتناقص ولكن لا يصل إلى الصفر ولا يكون سالب في نهاية مرحلة الثانية يصل الناتج الكلي أقصاه ويكون الناتج الحدي يساوي الصفر في مرحلة الثالثة عندما يتناقص في مرحلة الثانية.

المحور الرابع : الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات اقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي

Fourth Axis : Economic Agents or economic units that provide economic activity

أولا : تعريف الأعوان الاقتصاديون : هم الأشخاص الطبيعيون (إنسان) أو معنويون (مؤسسات) لهم تأثير على الحياة الاقتصادية حيث يمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية أو مبادلة.

ثانيا :تصنيف الأعوان الاقتصاديون :يمكن تصنيفهم كما يلي :

1. **العائلات** :هي وحدة اقتصادية تتشكل من فرد أو مجموعة من الافراد يجتمعون في سقف واحد تربطهم أواصر القرابة أو سكان المجموعات (الجنود في الثكنات المرضى في المستشفيات) ونشاطها الرئيسي هو الاستهلاك.

يتمثل نشاط العائلات في :

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع و الخدمات)
- تدخر الجزء المتبقس من دخلها .
- تستثمر مدخراتها.
- تدفع الضرائب و الرسوم للإدارات (الدولة)

2. **المؤسسات الاقتصادية** :هي وحدات اقتصادية تقوم بإنتاج سلع وخدمات ونشاطها الرئيسي هو الإنتاج أو أداء خدمات.

- و يمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية الى :

- مؤسسات خاصة .
- مؤسسات عمومية
- مؤسسات مختلطة

- يتخلص نشاط المؤسسات الاقتصادية في :

- إنتاج السلع و الخدمات من خلال مزج الوسائل المادية و البشرية و بيعها في السوق و هذا النشاط يعتبر هو النشاط الرئيسيس للمؤسسات .
- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها .
- تدفع الضرائب و الرسوم للدولة.

3. **المؤسسات المالية** : هي وحدات تقوم بجمع المدخرات من الأشخاص وتوزيعها في شكل قروض لأشخاص آخرين يعانون من نقص الأموال وهي تتمثل في البنوك.

- و من أمثلة المؤسسات المالية نذكر البنوك بمختلف أنواعها و شركات التأمين ....الخ و يتلخص نشاطها في :

- تجميع مدخرات الأعوان الإقتصاديين الأخرين
- تقدم قروضا للأعوان الإقتصاديين مقابل فوائد .
- تدفع الضرائب و الرسوم لخزينة الدولة .
- تستهلك السلع و الخدمات .

4.الإدارات العمومية :

عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجانا للعائلات مثل التعليم الأمن , العدالة ...الخ و نعطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب و يتلخص نشاطها في :

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع .
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين .
- تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية .
- تقوم بالإستثمار في مجالات مختلفة .

5. الخارج (العالم الخارجي)

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين (غير متجانسين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة يطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم .

يتلخص نشاط العالم الخارجي في:

- تصدير و استيراد السلعة الخدمات .
- انتقال رؤوس الأموال و الى العالم الخارجي .

ثالثا : التدفقات الاقتصادية:

وهي تتمثل في حركة السلع والخدمات والأموال بين مختلف الاعوان الاقتصاديين وهي نوعان:

تدفق مادي وتدفق مالي. مثال توضيحي أداء العمل (تدفق مادي)، دفع أجور (تدفق مالي)، شراء سلع وخدمات (تدفق مادي) دفع قيمة السلع والخدمات تدفق مالي.

الشكل رقم 01 : **" التدفقات الاقتصادية"**

ثالثا :النشاط تقويمي

بين في كل إطار النشاط الرئيسي للعون ثم وضح باسهم طبيعة العلاقات بين العونين.

1. **النشاط الرئيسي للأعوان الاقتصاديين وطبيعة العلاقات بينهما :** كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم 02 : " النشاط الرئيسي للأعوان الاقتصاديين"

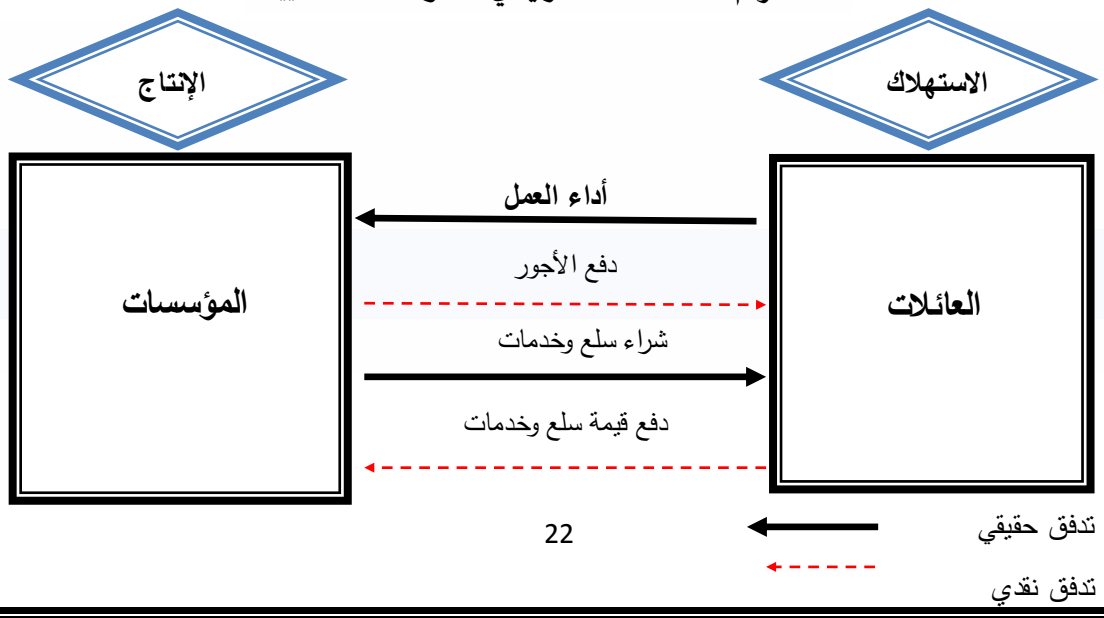

المحور الخامس: النشاط الاقتصادي : (الإنتاج –الاستثمار – التبادل – الاستهلاك -الادخار – الدخل)

Five Axis: Economic activity: (Production – investment – exchange – consumption – saving – income).

الجزء الأول : الاستثمار

أولا : تعريف الإستثمار :

يعرف الإستثمار بأنه الجزء من الدخل الذي تم إدخاله في نطاق العمليات أو المشروعات الإستثمارية من أجل تكوين رأس المال فهو يعكس مفهوم الإدخار وله عدة مفاهيم :

المفهوم المالي : الإستثمار هو توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية.

المفهوم المحاسبي : هو كل ما تنتجه المؤسسة لا لغرض البيع أو التحويل وإنما لغرض البقاء في حوزتها.

المفهوم الإقتصادي : الإستثمار هو نفقة الأمة الإنتاج تثمر التطور الإقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر ، إذا أن خاصية الإستثمار هي الإنتاج.

ثانيا : دوافع الإستثمار :

- الحاجة إلى تغيير التجهيزات ؛
- إرادة التوسع ؛
- إرادة التجديد ؛
- الرغبة في تحسين ظروف العمل ؛
- دوافع خاصة (الإستراتيجية ...الخ).

ثالثا : أهداف الإستثمار :

مهما كان نوع الإستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوماً لتحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق العائد الملائم : فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة بعملان على إستمرار المشروع ،لإن تعثر الإستثمار ماليًا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع و بحث عن مجال أكثر فائدة.

2- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع : وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلهامخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة أو الربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً .فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

3- إستمرارية الدخل وزيادته : يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة عن الإضطرابات والتراجع في ظل المحاظرة حفاظاً على إستمرارية النشاط الإستثماري.

4- ضمان السيولة للازمة : لا شك أن النشاط الإستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة إلتزامات العمل ، لا سيماً المصروفات اليومية تجنباً للعسر المالي الذي قد يعرض للمشروع.

رابعا : أهمية الإستثمار :

- يهدف الإستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي يحقق الرفاهية الإجتماعية ؛

- أن الإستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الإجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن إعتبار الإستثمارات كأداة تستعملها الدولة تعديل الوضع الاقتصادي وتعتبر أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشأت وتوسيعها؛
- يوفر الإستثمارات العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه المنتجات ثم الإعتماد على تصديرها ؛
- النمو بالإستثمار بعد تكوين رأس مال جديد ،والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق .

خامسا : أنواع الإستثمار : يمكن تقسيم حسب المعايير التالية :

1- حسب المعيار القانوني :وينقسم إلى:

- **الإستثمار القانوني :** الذي يقوم به أشخاص طبيعيون معنويون يسعون إلى تحقيق الربح .
- **الإستثمار العام (الإستثمار الحكومي) :**يتضمن خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة والإتجاه السياسي والفكري القائم فيها .
- **الإستثمار الأجنبي :**هوالإستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة المشاريع التنمية الإقتصادية خاصة في البلدان النامية ودول أروبا الشرقية .وقد ساعد على تطور وتوسع دور الإستثمار الأجنبي في إقتصاد الدول النامية عوامل عديدة اقتصادية وتقنية أهمها :
  - حاجة الدول النامية لرؤوس الأموال بهدف تحقيق مشاريع تنموية ووجود نقص هائل في هذه الأموال داخلياً في حين وجود فوائض نقدية في الدول المتقدمة .
  - قيام الدول المتقدمة للإستثمار بتقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات لتشريع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى دولها.

2- حسب معيار النشاط الإقتصادي : وينقسم إلى :

- إستثمار فلاحي.
- إستثمار صناعي .
- إستثمار خدمي.

3- حسب معيار مستويات :أي على حسب تأثير الإستثمار على العملية الإنتاجية ويقسم إلى ثلاثة مستويات:

- **إستثمارات إنتاجية غير مباشرة :**هي الإستثمارات التي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر لكنها تعد عاملا مباشراً في رفع معدلات الإنتاج والنمو الإقتصادي مثل : المباني القاعدية , تعييد الطرقات , بناء المطارات , بناء السدود .
- **إستثمارات إنتاجية طويلة المدى :**هي تلك الأموال الموجهة لبناء المعاهد , مراكز الصحة والتكوين والتدريب والموارد البشرية .

كما يمكن تقسيم الإستثمارات إلى :

- ✓ إستثمار في السلع والخدمات .
- ✓ إستثمار في الأصول الثابتة كالألات والعقارات والمعدات .....الخ.
- ✓ إستثمار في الأصول المالية كالأسهم والمستندات.

الجزء الثاني :المبادلة

إذا رجعنًا بالتاريخ إلى المجتمعات البدائية لوجدنًا أن النشاط الاقتصادي كان يتم بغرض الإستهلاك الذاتي وبمعنى أخر كانت فئات المجتمع –سواء كان الفرد ، الأسرة أو القبيلة أو غيرها – تقوم بالإنتاج ذاتياً أي تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع وخدمات .

1. تعريف المبادلة :

هي عملية التنازل شئ مقابل الحصول على شئ أخر هي تعتبر همزة وصل بين منتج السلعة ومستهلكها .وتتم عملية المبادلة خلال الوسطاء (تجار الجملة وتجار التجزئة) .

أو المبادلة هي تداول السلع والخدمات بين الأفراد عن طريق البيع والشراء في السوق. أو بمعنى أخر هي عملية انتقال ملكية شئ أو خدمة من شخص إلى شخص آخر في مكان معين بقيمة معينة .

2. أشكال المبادلة :

أ- المقايضة : هي أول شكل من أشكال المبادلة , وتعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة دون إستعمال النقود

- **غيوب المقايضة :**
  - صعوبة تجزئة بعض السلع ؛
  - عدم التوافق بين رغبات الأفراد ؛
  - صعوبة وجود معدل موحد لتبادل بين سلعة أخرى ؛
  - صعوبة مقايضة الخدمات السلع؛
  - أن المقايضة لا تسمح بالإدخار وذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه من جهة وهو معرض للتلف والضياع من جهة الثانية .
- **المزايا المقايضة :**

- سمحت بأجراء المبادلة وتسويق الفائض من الإنتاج من أجل تلبية مختلف الحاجات .

ب- المبادلة بواسطة النقود :

هي إستخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة – نقود – سلعة) وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد مرت بعدة مراحل فعني المرحلة الأول إستخدمت بعض السلع مثل الملح والجلود كوسيط للمبادلة للتغلب على بعض عيوب المقايضة ثم في مرحلة لاحقة تم إستخدام النقود المعدنية وبعد ذلك ظهرت تدريجيا أشكال أخرى للنقود .

جدول : " المزايا والعيوب النقود "

المزايا	العيوب
لقد ظهرت النقود للقضاء على عيوب المقايضة فعيوب المقايضة هي مزايا إستعمال النقود , حيث سهلت النقود عملية المبادلة كثيراً	إنخفاض قيمة النقود يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد .

الشكل رقم 01 :" مخطط يوضح تطور المبادلة ومختلف أنواع النقود "

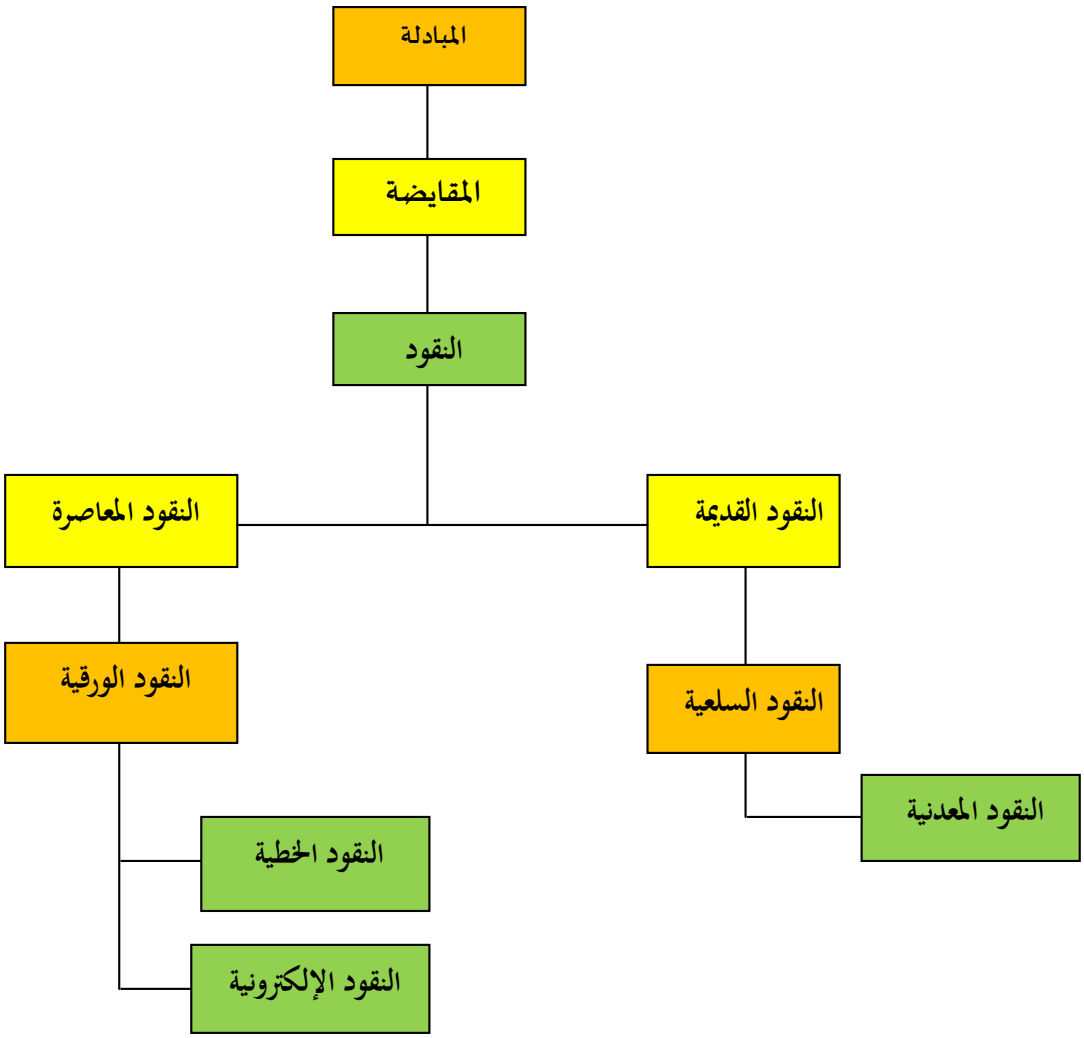

الجزء الثالث : الاستهلاك

أولا : تعريف الإستهلاك :

الإستهلاك هو الهدف من النشاط الإقتصادي وهو أيضاً المحرك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج . وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات .

ثانيا :أنواع الإستهلاك :

يميز الإقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الإقتصاديون بالنظر إلى عدة معايير منها :

1- الإستهلاك النهائي و الإستهلاك الوسيط :

يقصد **بالإستهلاك النهائي :** قيام العائلات والإدارات بالإستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات ويعتبر هذا النوع من الإستهلاك غير منتج .

الإستهلاك الوسيط :فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد والمنتجات والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهو استهلاك منتج .

2- الإستهلاك الفوري و الإستهلاك التدريجي :

يقصد **بالإستهلاك الفوري :**

هو الإستعمال النهائي أو الوسيط للسلع والخدمات مرة واحدة مثل : تناول الطعام أو إستعمال المواد الأولية و الإستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات **مثل:** خدمة النقل .

الإستهلاك التدريجي :

هو الإستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية وليست فورية مثل : إستعمال المباني واللباس.

3- الإستهلاك الفردي و الإستهلاك الجماعي :

على سبيل المثال تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصياً دوت سواه بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس ولهذا نقول أن تناول الدواء هو:

أ- **إستهلاك الفردي** .وينقسم إلى فرعين التالين :

- **الإستهلاك المستقل عن مستوى الدخل "التلقائي":** وهو ذلك الجزء من الإستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك والذي لا بد أن يحصل عليه الفرد حتى وإن دخله صفراً, وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالاقتراض , بإختصار فإن هذا القسم يمثل الحد الأدنى الضروري من الإستهلاك للازم للحياة .
- **الإستهلاك المعتمد على مستوى الدخل :** وهو ذلك الجزء من الإستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك , فكلما زاد دخله زادات أنواع وكميات السلع والخدمات التي يستهلكها وبالتالي هي علاقة طردية موجبة بين الدخل والإستهلاك .

ب- الإستهلاك الجماعي :

يلعب الإستهلاك الجماعي دور فعال في النمو الإقتصادي وهنا لدور نخصصه للقطاع الحكومي فهو المنظم والمسير الوحيد المشرف على توزيع السلع الجماعية مثل :المدارس , الجامعات , الطرقات ...الخ .

ثالثا :العوامل المؤثرة على الإستهلاك : أهم العوامل هي :

أولاً :الإستهلاك على الدخل :

نقصد بالدخل هنا الدخل المتاح للعائلات أي الدخل الصافي في المقبوض خلال فترة معينة أما إستهلاك العائلات فهو ذلك الجزء المنفق من الدخل على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات وغالبًا ما يجزأ إلى ثلاثة مستويات من الإنفاق :

- الإنفاق على الغداء؛
- الإنفاق على السكن واللباس ؛
- الإنفاق على النقل ، الصحة ، التسلية .....الخ .

تخصيص الدخل يعني توزيعه بين العمليات الثلاثة : الإستهلاك والإدخار والإستثمار

ثانياً :الإستهلاك ومستوى أسعار :

إن الطلب على سلعة ما يحدده سعر تلك السلعة ,فإذا كان السعر منخفضاً وكان المستهلك يقتني كميات أكبر .أما إذا كان السعر مرتفعاً فإن المستهلك يقلل من مشترياته من تلك السلعة .

ثالثاً :قرار المستهلك :

يترجم قرار المستهلك , مشكلة الإختيار بين مختلف السلع والخدمات .والإختيار تحدده عدة عوامل بسيكولوجية أطلق الإقتصاديين علها أسم المنفعة الحدية وهي المنفعة المتحصل عليها من إقتناء وحدة إضافية من سلعة معينة .وبطبيعة الحال فكلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة معينة قلت منفعة هذه السلعة في نظر المستهلك.

مثال : على ذلك إذا شرب الشخص كوباً من الماء فإنه يتحصل منه على منفعة كبيرة ولكن كلما شرب كوباً آخر فإن المنفعة تصل حتى إذا وصل إلى حد معين من الكؤوس فإن المنفعة المتحصل عليها من الكوب الأخير تكون معدومة إذن المنفعة تلعب دورًا هاماً في بلورة قرار المستهلك بإستهلاك أو لا.

الفرع الرابع : نظرية سلوك المستهلك :

أولاً : مفهوم المنفعة : هي قدرة الشيء على الإشباع الحاجة , أي أنها اللذة أو الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من إستهلاكه سلعة معينة .وهي ليست خاصية مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة والحاجة ألبها .

النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك (نظرية المنفعة الحدية):

وتقود هذه النظرية على جملة من الفروض:

- إن المستهلك رشيد وأن تصرفه يتصف بالعقلانية , فهو يتصرف بالطريقة التي تمكنه من إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته بحدود دخله المحدود والأسعار السائدة في السوق ؛
- يستطيع المستهلك أن يقيس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من إستهلاكه لوحدات السلع عددياً؛
- أن منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى ؛
- أن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك عبارة عن مجموع المنافع التي يحقق من إستهلاكه السلع المختلفة.

ب- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية:

المنفعة الكلية :

هي مجموعة المنفعة التي تحصل عليها المستهلك من جراء إستهلاكه لكمية معينة من سلعة ما في فترة زمنية معينة والمنفعة الكلية تزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص إلى أن تبلغ أقصى حد لها , عندما تثبت المنفعة الكلية , ولكن بعد هذا الحد أي عند إستهلاك وحدات إضافية تبدأ المنفعة الكلية في تناقص مطلق .

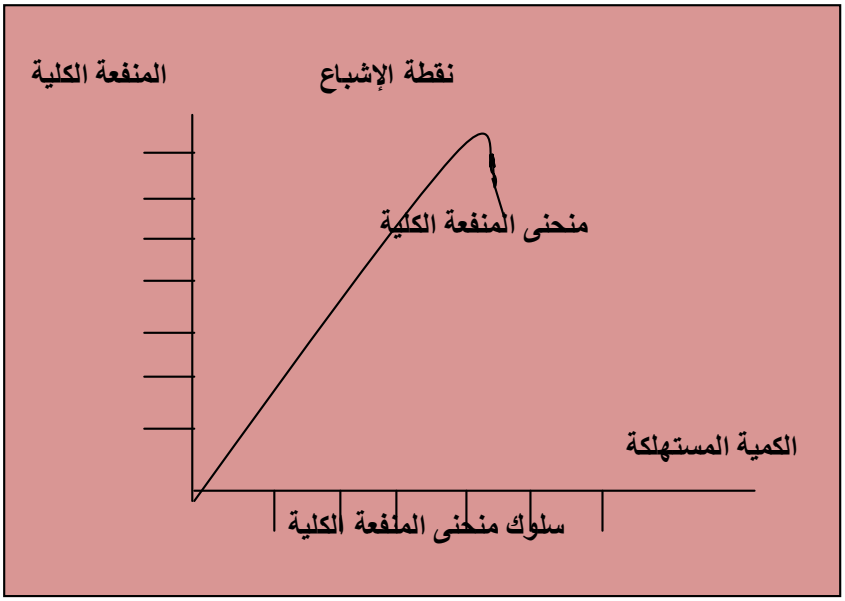

المنفعة الحدية :

وهي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة ,أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية من إستهلاك وحدة إضافية من السلعة .

وأن النظرية الكلاسيكية لسلوك إستهلك تفترض أن المنفعة الحدية تكون متناقصة وأن هناك ما يسمى بقانون تناقص المنفعة الحدية , والذي ينص على أن المنفعة الحدية أو الإضافية التي يحصل عليها المستهلك من إستهلاكه لوحدات متتالية من سلعة في نفس اللحظة الزمنية تتناقص , أي أن المنفعة الإضافية تقل كلما استعمل مقدار أكبر من السلعة في نفس اللحظة الزمنية لذا فإن المنفعة الحدية تكون في بداية متناقصة حتى
تقل حد الإشباع فتصبح صفر وبعد ذلك تصبح سالبة.

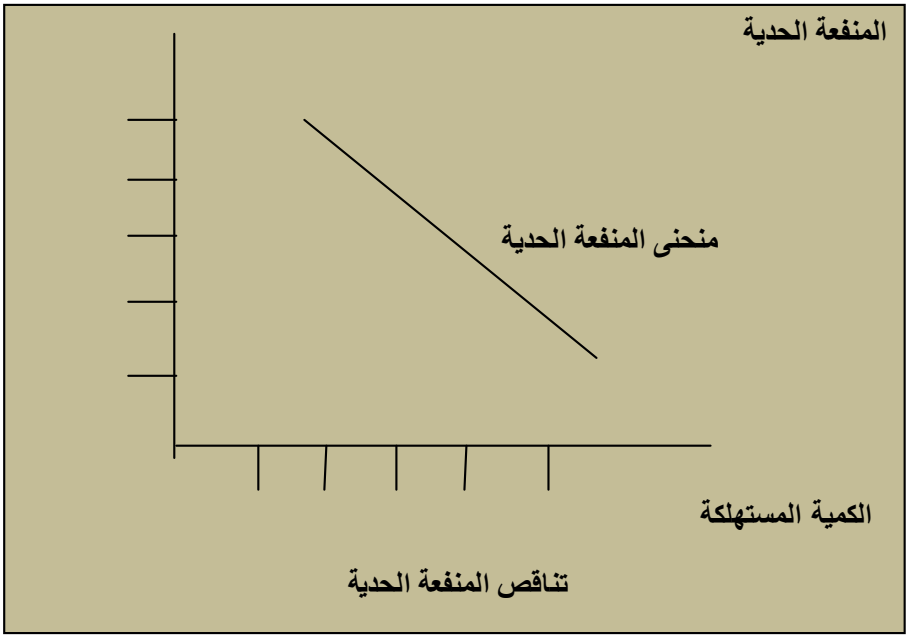

ثانياً : العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية :

في ضوء ما تقدم نجد أن المنفعة الكلية ماهي إلا مجموع المنافع الحدية وأن تزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص ماهو إلا إنعكاس لتناقص المنفعة الحدية , كما هو واضح في الجدول آدناه.

الجدول "العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية"

الكمية المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	10	10
2	18	18-10=+8
3	24	24-18=+6
4	28	28-24=+4
5	30	30-28=+2
6	30	30-30=0
7	28	28-30=-2

فكلما زادت الكمية المستهلكة ارتفعت المنفعة الكلية ولكن إلى حد معين بعدها تبدأ بالتناقص.
فعندما كانت الكمية المستهلكة (1) فإن المنفعة الكلية كانت (10) وحدات منفعة وعندما إرتفعت الكمية المستلكة إلى وحدتين من السلعة ارتفعت المنفعة الكلية إلى (18) وحدة منفعة وهكذا نجد أن المنفعة الكلية في تزايد حتى الوحدة الخامسة حيث بلغت (30) وحدة منفعة.

وعند إستهلاك الوحدة السادسة من السلعة نجد أن المنفعة الكلية لن تتغير وهذا يعنى أن المستهلك وصل إلى نقطة الإشباع وبعد ذلك عند إستهلاك الوحدة السابعة نجد أن المنفعة الكلية قد انخفضت إلى (28) ولذا يعنى أن أثر الوحدة السابعة للمنفعة الكلية كان سالباً.

وعند ملاحظة المنعة الحدية نجد أنها في تناقص حيث كانت المنفعة الحدية للوحدة الأولى (10) وأصبحت عند الوحدة الثانية (8) وهكذا إستمرت في التنتاقص حتى الوحدة السادسة حيث أصبحت صفراً.

أما عند استهلاك الوحدة السابعة فقد أصبحت سالبة (-2).

الجزء رابع :الادخار

أولا : تعريف الإدخار وأهميته :

يعرف الإدخار بأنه ذلك الجزء غير المنفق من الدخل , فالدخل كما رأيناً يقسم بين الإستهلاك والإدحار , فالعائلات تلجأ أحياناً إلى توفير من دخلها في البنوك وصناديق التوفير للحصول في المقابل ذلك على فوائد أو مزايا أخرى مقدمة مثل السكن.

الإدخار ظاهرة إقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وهو فائض الدخل عن الإستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الإستهلاك والخدمات الإستهلاكية ، لذلك يطلق بعضهم أيضا على الإدخار لفض **"الفائض"**.

كما نشير هنا أن الإكتناز الذي يعد حفظ الأموال خارج المنطومة المالية (المؤسسات المالية) الا بد ادخاراً بالمفهوم الإقتصادي لأن تلك الأموال تبقي خارج الدورة الإقتصادية.

وتكمن أهمية الإدخار في كونه ضروري لتمويل الإستثمارات تحتاج إليها المؤسسات.

ثانيا : أهداف الإدخار :

- ✓ تحقيق المزيد من الإنماء في مختلف مجالات التنمية حيث يختلف الإستثمار الجديد يؤدي إلى الإستقرار والإنتعاش الإقتصادي ؛
- ✓ السماح للسلطات العمومية بتمويل مشروعاتها التنموية ؛
- ✓ تحقيق أرباح وعائدات تنمي الإقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار؛
- ✓ الحد من إرتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة من عرض والسلع والخدمات ؛
- ✓ خلق تنمية إجتماعية كإمتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار؛
- ✓ الحد من الإستهلاك الترفي واالبذخ وهذا يقق إستقرار إجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية.

ثالث : أنواع الإدخار :

يمكن تقسييم الإدخار في الإقتصاد الحديث إلى قسمين :

1- الإدخار الإختياري :

هو الذي يصدر عن الفرد بمحض إرادته .أوهو الإدخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعًا وإستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين :وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق.

2- الإدخار الإجباري :

وهو الذي تفرضه الدولة عن طريق ما تقتطعه من ضرائب ورسوم على المداخيل بإعتبار أن هذه الأموال تذهب إلى بناء المرافق العمومية التي تعود بالنفع على جميع المواطنين.

رابعا : دورة الإدخار في النشاط الاقتصادي :

- توفيرالتمويل المحلي بالمشروعات التنمية ؛
- الحد من الإنفاق الإستهلاكي للأفراد مما يسمح بتوجيه المزيد من السلع لتقديم الأمر الذي يساعد الدول في الحصول على القطاع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الإستقرار الذي يعود بالنفع العام من جهة وتقليص السلع المستوردة من جهة أخرى ؛
- خفض النفقات التي تواجهها الدولة وتوفير المزيد السلع الإستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم وذلك يساعد على زيادة نسبة إنتاج السلع والخدمات بدلا من إستيرادها أي يقلل من نسبة الواردات .

خامسا : العوامل المؤثرة على الإدخار :

1- عوامل موضوعية :

- **مستوي الدخل :** علاقته ضرورية مع الإدخار فكلما زاد الدخل زاد الإدخار والعكس صحيح حيث يحجم الأفراد من الإدخار لعدم القدرة لتلبية حاجياتهم .
- **مستوى الأسعار :** علاقته عكسية مع الإدخار بحيث كلما كانت الأسعار مرتفعة (إنخفاض القدرة الشرائية) تنخفض القدرة على الإستهلاك وبالتالي تنخفض الكمية المدخرة أما إذا كانت الأسعار منخفضة فتسمح بإقتناء حاجات الفرد وبالتالي الزيادة في حجم المدخرات .
- **ثبات العملة :** ويقصد بها عدم تعرضها للإنهيارات أو التخفيضات فكلما كانت العملة أكثر ثباتاً زادة الثقة فيها من قبل الأفراد مما يؤهلها إلى بقاء قيمتها السوقية على حالها وبذلك زيادة حجم المدخرات والعكس يؤدي إلى الأحجام عن الإدخار
- **سياسة الضرائب :** علاقتها بالإدخار علاقة طرديه إلى حد معين فقط فعند فرض ضريبة نقل السيولة النقدية من السوق وهذا يعنى ادعها لدى البنوك وهو تحفيز لعملية الإدخار .
- **معدل الفائدة :** علاقته مع الإدخار وعلاقة طرديه فكلما زاد معدل الفائدة الممنوح من قبل البنك زاد حجم الودائع والعكس إذا كانت معدلات الفائدة منخفضة .

2- عوامل ذاتية :

وهي عوامل ذاتية مرتبطة بالأشخاص من حيث طبقاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكذلك العقائد الدينية التي تحرم التعامل بالربا مثلا أما بالنسبة إلى الطبقات الإجتماعية فنجد الطبقة الغنية ليس لها حافز في الإدخار لأنها تفضل الإكتناز .أما أصحاب الطبقة المتوسطة والعاملة فهي تلجأ للادخار وذلك لتحسين الظروف المعيشية ومواجهة الأزمات المستقبلية كالحوادث .

سادسا : العلاقة بين الإدخار والإستثمار :

أن هناك تعادل دائم بين الإدخار و الإستثمار على أساس حدوث تغيرات في سعر الفائدة

الجزء الخامس : الدخل

أولا : تعريف الدخل الوطني :

هو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع الوطني خلال فترة زمنية معينة بغرض الإستهلاك أو الإستثمار بمعنى إجمالي عوائد عوامل الإنتاج أجر وفائدة وريع وربح .

ثانيا : أهميته :

- أحد مؤشرات الاقتصاد الهامة (بعكس النمو ، أو الركود الإقتصادي خلال فترة زمنية معينة) ؛

- أداة تخطيط الاقتصاد الوطني ؛
- أداة وعامل من العوامل المحددة للمستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

ثالثا : توزيع الدخل الوطني (التوزيع الأولي) :

وهو توزيع الدخل الوطني على الأعوان الذين قاموًا بتكوينه في القطاعات الإنتاجية في شكل :

- ✓ أجور ومكافئات بالنسبة للعمال ؛
- ✓ أرباح وفوائد بالنسبة لأصحاب المؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال .

رابعا : إعادة توزيع الدخل الوطني (التوزيع الثانوي) :

تتدخل الدولة لتصحح أو تقلل من الفوارق الموجودة أو الناتجة عن التوزيع الأولى وهذا عن طريق :

1- التحويلات الجارية :

وهي المبالغ المقتطعة من التوزيع الأولي والتي تساهم في سد نفقات ذات طابع عام مثل :

- ✓ إقتطاعات الضمان الإجتماعي التي يدفعها العمال وأصحاب المؤسسات والتي تمول الضمان الإجتماعي الذي يعيد توزيعها على شكل تعويضات لنفقات العلاج ومعاشات التقاعد ؛
- ✓ الضرائب والرسوم التي تمول ميزانية الدولة؛
- ✓ المساعدات التي تقدمها الدولة للعائلات مثل المنح العائلية وأيضا إعانات الاستغلال للمؤسسات.

2- الخدمات الجماعية :

وهي الخدمات المجانية التي توضع تحت تصرف الأفراد أو بأسعار رمزية ، ومن بين الخدمات الجماعية إستعمال الطرق والخدمات الإدارية وعليه فإن إعادة توزيع الدخل هدف اجتماعي وهو التقليل من الفوارق الإجتماعية .

ويمكن تلخيص توزيع الدخل في هذا المخطط :

الشكل رقم 01 :" مخطط توزيع الدخل "

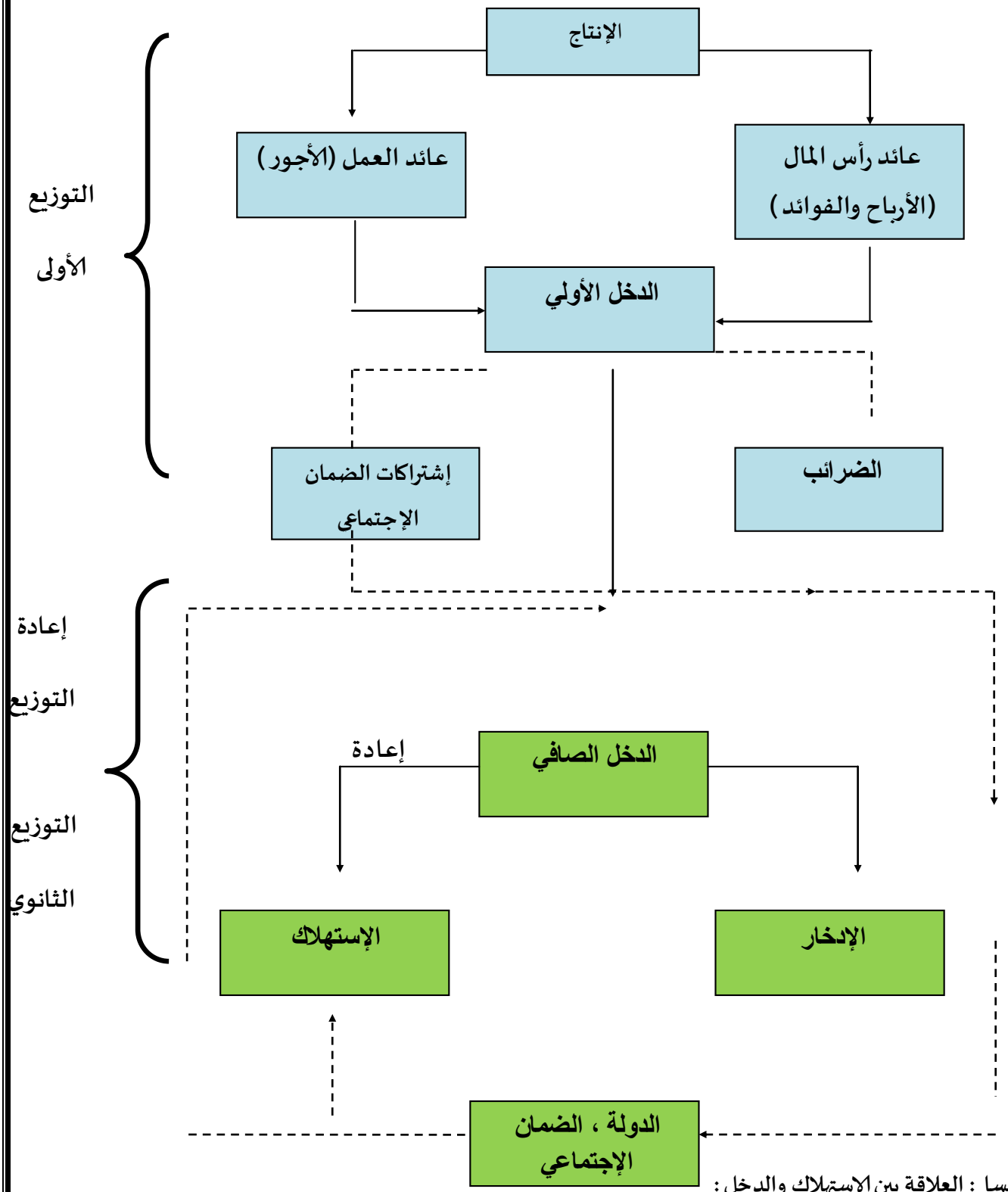

خامسا : العلاقة بين الاستهلاك والدخل :

رأينا فيما سبق أن الإستهلاك يتحدد بعدة عوامل أهم الدخل الذي يتحصل عليه الفرد , غير أن الفرد لا ينفق بالضرورة كل دخله ولكن يمكنه أن يدخر جزءاً منه ولهذا يقسم الدخل بين الاستهلاك والادخار .

الدخل = الإستهلاك + الإدخار

إن تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار مرتبط بمعدل حاجة الفرد ومقدار ما يكون عليه دخله في المستقبل . ويمكن قياس الاستهلاك باستعمال عدة معدلات ومنها هذين المعدلين وهما :

1- الميل المتوسط للاستهلاك :

هو معدل يقيس مقدار الاستهلاك بالنسبة لمقدار للدخل أي نسبة الاستهلاك على الدخل

مجموع الاستهلاك C

الميل المتوسط للاستهلاك = ——————— = —— = APC

الدخل المتاح Y

2- الميل الحدي للاستهلاك :

هو مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة وبمعنى أخر فهو نسبة مقدار الزيادة أو النقصان في الاستهلاك على مقدار الزيادة أو النقصان في الدخل .

التغير في الاستهلاك ΔC

الميل الحدي للاستهلاك = ——————— = ——— =MPC

التغير في الدخل ΔY

سادسا : العلاقة بين الإستهلاك والإدخار :

تقاس العلاقة بين الاستهلاك والإدخار وعلاقتهما بالدخل بالميل المتوسط والميل الحدي يمكننا قياس الإستهلاك بالميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك فكذلك يمنك قياس الإدخار بالميل المتوسط والميل الحدي للادخار على النحو التالي :

الادخار = الدخل – الاستهلاك

1- **الميل المتوسط للادخار :** فإننا نحصل عليه بقسمة مجموع الادخار على الدخل المتاح

الادخار S

الميل المتوسط للادخار = ——————— = ——— =APS

الدخل المتاح Y

2- **الميل الحدي للادخار :** هو بقسمة مقدار التغير في حجم الادخار على مقدار التغير في الدخل .

مقدار التغير في الادخار ΔS

الميل الحدي للادخار = ——————— = ——— =MPS

مقدار التغير في الدخل Δ

المحور السادس : المؤسسات الاقتصادية
Sixth Axis: Economic institutions

إن موضوع المؤسسة الاقتصادية كان و مزال مجالا واسعا للدراسات العليمة و الاقتصادية ، و الابحاث النظرية و الميدانية ، حيث تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الاساسية في اقتصاد أي دولة ، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن نشاطها بشكل عام يتضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية من جهة أخرى.

أولا :تعريف المؤسسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف للمؤسسة الاقتصادية منها :

- وتعرف على أنها " شكل اقتصادي وتقني وقانوني واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لقيم العمل اجتماعي بهدف إنتاج سلع أو وسائل الإنتاج أو تقديم خدمات متنوعة " .
- كما تعرف على " أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع ".
- و يعرفها François Peroux كما يأتي : " المؤسسة هي منظمة تجمع أشخاصا ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما ، و التي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته".

لعل أشمل تعريف المؤسسة اقتصادية :"اندماج عدة عوامل بهدف انتاج أو تبادل سلع ة خدمات مع أعوان اقتصاديين اخرين ، و هذا في اطار قانوني و مالي و اجتماعي معين ، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة و حجم و نوع النشاط الذي تقوم يه ، و يتم هذا الاندماج لعوامل الانتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقة و أخرى معنوية و كل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالإفراد ، و تتمثل **الاولى** في الوسائل و المواد المستعملة في نشاط المؤسسة ، أما **الثانية** فتمثل في الطرق و الكيفيات و المعلومات المستعملة في تسيير و مراقبة الأولى"

ثانيا :أهداف المؤسسة الاقتصاديّة

تسعى المؤسسة الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

1.تحقيق الأرباح : هو الهدف الأساسيّ من بين أهداف المؤسسة الاقتصاديّة ؛ إذ تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها ، وزيادة نمو وتطور أعمالها ؛ من خلال مجموعة من المعايير الأساسيّة التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصاديّة.

2.تحقيق المتطلبات المجتمعيّة : هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج وبيع منتجاتها ، سواءً أكانت خدمات أم سلعاً ؛ ممّا يساهم في تغطية الطلبات المجتمعيّة المحليّة.

3.عقلنة الإنتاج : هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج ؛ ممّا يؤدي إلى زيادة الإنتاجيّة بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد ، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.

4.الأهداف الاجتماعيّة : هي مجموعة من الأهداف تُقسم إلى الآتي:

- ✓ المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين؛
- ✓ تأسيس أنماط استهلاك محددة ؛ من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم.
- ✓ الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة ، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفيّ.

5.الأهداف التكنولوجيّة : هي الأهداف المُرتبطة بتطبيق البحث العلميّ؛ بهدف تطوير المنتجات ، ومواكبة التطور التكنولوجيّ للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسيّة في السوق.

ثالثا :خصائص المؤسسة الاقتصاديّة : تتميز المؤسسة الاقتصاديّة بالعديد من الخصائص ومنها:

1.الشكل الاقتصاديّ : هو الشكل الخاص بوسائل الإنتاج أو الخدمات أو السلع التي يستخدمها المستهلكون ، ويساهم باستمرار عملية الإنتاج وتحديد الأهداف ، والأساليب الخاصة بالعمل وتوفير الموارد الماليّة ؛ عن طريق الحصول على القروض الماليّة ؛ لذلك تسعى كلّ مؤسسة اقتصاديّة إلى صناعة الأهداف الخاصة بها، وتحرص على المساهمة في تحقيقها.

2.الشكل التقنيّ : هو المفهوم الذي يشمل التقنيات الحديثة والتكنولوجيّة التي تتطور بشكل مستمر؛ حيث تحصل كل دورة من دورات الإنتاج على مُدخلات جديدة، وتعطي معلومات تكنولوجيّة جديدة.

3. **الشكل القانونيّ :** هو امتلاك المؤسسة شخصيّة مستقلة و قانونيّة ، واسماً خاصاً بها، وميزانيّةً ماليّةً ، وصلاحيات ، وحقوقاً تكون مسؤولةً عنها أمام القانون.

4.الشكل الاجتماعي : هو الطابع الاجتماعيّ للمؤسسة الاقتصاديّة بالنسبة للموظفين و العُمال ، كما يشير إلى مساهمة المؤسسة بتقديم العديد من الفوائد للأفراد في المجتمع.

رابعا : أنواع المؤسسات الاقتصاديّة :

تصنف المؤسسات الاقتصاديّة إلى عدّة أنواع، وفيما يأتي معلومات عن أهمها:

1. تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للقطاع ، وتُصنف إلى ثلاثة قطاعات هي:

- **القطاع الأوليّ :** هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز بنشاط مرتبط بعلاقة قويّة مع الطبيعة ، مثل المناجم ، ومؤسسات الصيد البحريّ ، والمؤسسات الزراعيّة.
- **القطاع الثانويّ** : هو عبارة عن مؤسسات الأشغال العموميّة ، والمؤسسات التحويليّة التابعة لقطاع الصناعة.
- **القطاع الثالث** : هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات ، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين ، والمصارف وغيرها.

2. تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للشكل القانونيّ، وتُصنف إلى نوعين رئيسين هما :

- **شركات الأشخاص :** هي المؤسسات الاقتصاديّة التي ترتبط بوجود نوع من المخاطرة المتعلقة بالأموال غير المحدودة ، ويعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبارات الشخصيّة للشركاء، والمرتبطة بالعلاقات الشخصيّة ، مثل الثقة المتبادلة والمعاملة الجيدة ، وتصنف هذه الشركات إلى شركة المحاصة ، وشركة التوصيّة البسيطة ، وشركة التضامن.
- **شركات الأموال :** هي المؤسسات الاقتصاديّة التي تهتمّ بجمع أكبر كمية ممكنة من المال ، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة ، والشركة المساهمة العامة ، وشركة التوصية بالأسهم.

3. تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً لطبيعة ملكيتها، وتُصنف إلى الأنواع الآتية:

- **المؤسسات الخاصة :** هي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص.
- **المؤسسات المختلطة** : هي المؤسسات التي تتوزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص.
- **المؤسسات العامة :** هي المؤسسات التي تمتلكها حكومة الدولة ، ولا يمكن إغلاقها أو بيعها إلّا في حال وافقت الحكومة على ذلك.

الشكل رقم 01 : " مكونات المؤسسة ووظائفها "

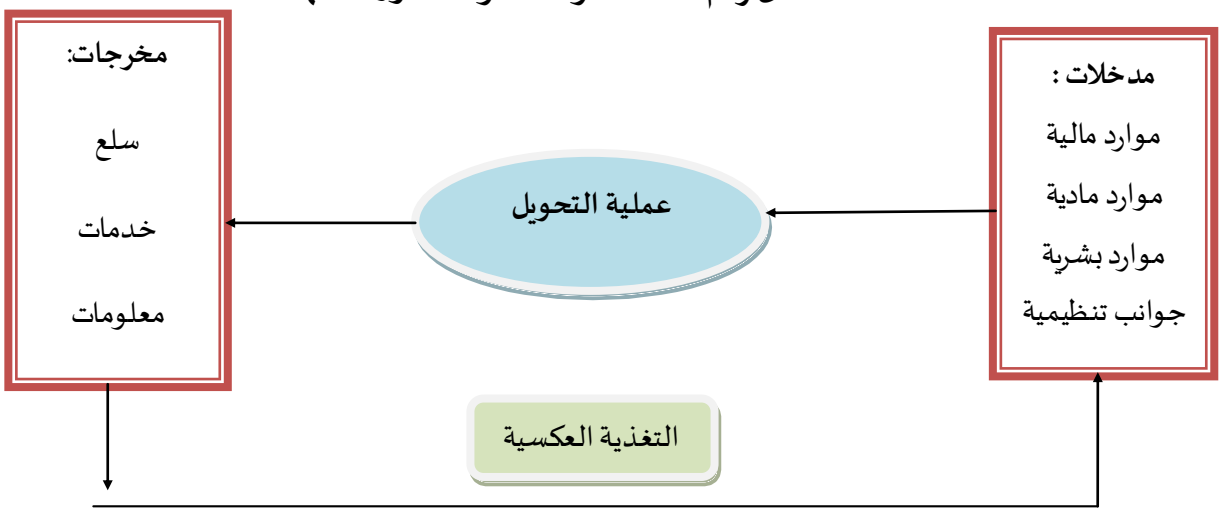

الشكل رقم 02 : الوظائف المؤسسة الاقتصادية "

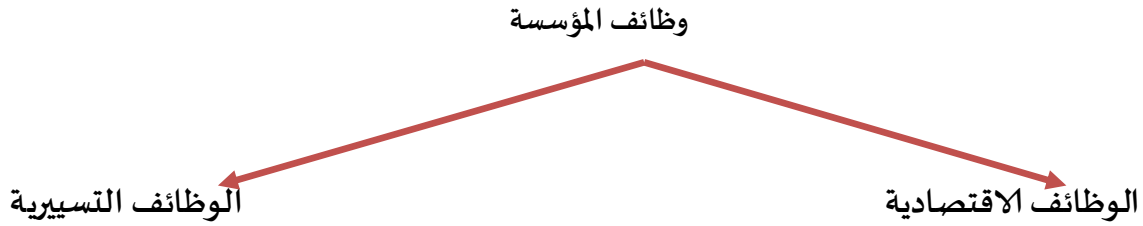

- التموين
- الانتاج
- التسويق
- المالية
- موارد بشرية

- تخطيط
- تنظيم
- توجيه
- رقابة

المحور السابع :السوق (مفهومه – أنواعه – كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق)

Seventh Axis : Market (Concept - Types - How to determine prices in different types of markets).

أولا : تعريف السوق

تعرف السوق (market) بأنها الحيز أو المكان الذي يلتقي فيه بائعو السلع أو الخدمات مع مشتريها سواء أكان هذا اللقاء في المكان نفسه أو عبر وسائل الاتصال ،وهذا الحيز يمكن أن يكون قرية أو حياً أو مدينة أو قطراً أو إقليماً وقد يشمل العالم بأسره.

وتقسم الأسواق إلى أقسام مختلفة وفقاً للأغراض التي تؤديها ، «فمن حيث استمرارها قد تكون دائمة كسوق الأوراق المالية ، أو مؤقتة كأسواق القرى و المعارض ،أو محدودة الزمن (أسواق يومية و أسواق أسبوعية...إلخ) ، ومن حيث اتساعها قد تكون محلية كأسواق المدن (الأسواق الجوارية) ، أو عالمية كسوق السكر ، ومن حيث أنواع السلع المتداولة تقسم الأسواق أقساماً شتى لكل سلعة أو لكل مجموعة من السلع سوقها ، ومن ذلك أسواق العقارات ، وأسواق العملات الأجنبية ، وأسواق المحاصيل الزراعية كالقمح والأرز ،وأسواق المنتجات الصناعية كالحديد و الصلب والآلات وغيرها. ومن حيث الغرض من استخدام السلعة إلى سوق سلع الإنتاج وسوق سلع الاستهلاك ،ومن حيث الكميات المتداولة في السوق إلى سوق الجملة وسوق التجزئة ،...إلخ ».

- الوحدة الزمنية والمكانية ليست ضرورية لوجود سوق بالمعنى الاقتصادي.
- السوق هو مكان للاجتماع ، حيث تلتقي عروض الباعة مع طلبات الزبائن أين يتحدد سعر معين لبضاعة معينة.
- السوق هو وسيلة للمقارنة بين العرض والطلب لتحقيق تبادل الخدمات والسلع أو رأس المال.
- العرض :يشير إلى كمية السلع والخدمات التي الباعة هم على استعداد لبيعها بسعر معين.

الطلب : يشير الطلب لكمية من السلع والخدمات أو رأس المال التي يستطيع المشترون و هم على استعداد لشرائها بسعر معين ، وفقا لدخلهم و كذا ميولاتهم.

ثانيا : عناصر تأسيس السوق :يُشترط لتكوين السوق وجود مجموعة من العناصر التي تُكمّل بعضها البعض، وهي كالآتي:

1. **المشترون:** وهم مجموعة الأشخاص الذين يتوقّعون إشباع رغباتهم واحتياجاتهم في السوق.
2. **القوة الشرائية:** وهي الدافع الأساسيّ الذي يُحوّل رغبات المشترين واحتياجتهم إلى طلب فعّال.
3. **البائعون:** وهم مجموعة الأشخاص الذينَ يَعرضون سلعهم وخدماتهم، ويتوقّعون في المقابل أن يحصلوا على عائد ماديّ، بحيث يوفّر هذا العائد الإيرادات اللازمة لتغطية تكاليف الإنتاج ولتحقيق الربح.
4. **وسائل التواصل:** يجب أن تتوفّر وسائل تواصل بين المشترين والبائعين، والتي تقوم بدورها بتقديم السلع والخدمات المعروضة للبيع.
5. **الموازنة في المعرفة:** يُشترط لوجود السوق واستمرار عمله، أن يكون هناك موازنة في المعرفة بين المشترين والبائعين، وذلك بتجنّب حجب المعلومات ذات الصلة في عملية الشراء، فلا يتعرّض الطرف الآخر للاستغلال بشكل جزئيّ.
6. **وسيلة التبادل:** هي وسيلة لتسهيل عملية التبادل بين الطرفين؛ كالنقود، أو بطاقات الائتمان، أو غيرها.
7. **الدفع المؤجل:** هو خدمة توفّرها الأسواق للمشتري، بحيث تُتيح له القدرة على الدفع في وقت لاحق.
8. **النظام القانوني:** يهدف النظام القانونيّ لتوفير الحماية في العمليات التي تتمّ بين البائع والمشتري، ومن هذه القوانين القانون المدنيّ كالعقود، أو القانون الجنائيّ مثل قوانين مكافحة السرقة.
9. **النظام المالي:** يهدف النظام المالي لتمكين الأفراد والشركات من الحصول على قروض عند الحاجة إليها، أو الادّخار إذا كان لديهم أموال فائضة عن حاجتهم.
10. حقوق الملكيّة: تُؤمّن حقوق الملكيّة الحق للبائع في بيع سلعه وخدماته، والحق للمشتري في شراء احتياجاته، وامتلاك ما اشتراه.

ثالثا :أنواع الأسواق:

1.سوق السلع والخدمات:

وتشمل السلع التي يتم التفريق بينها حسب طبيعتها كالتالي:

-سوق السلع الاستهلاكية : سوق الخضر والفواكه واللحوم.

-سوق السلع التجهيزية : مثل السوق الفلاحية والصناعية (الآلات والمعدات).

-سوق السلع الوسيطية : مثل سوق النفط والمواد الأولية

2.سوق العمل:

هو مكان التقاء عارضي قوة العمل (الأفراد الراغبين في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات) مثل : الوكالة الوطنية للتشغيل , مكتب تشغيل الشباب.

3.سوق المال (الأوراق المالية):

هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها وينقسم إلى:

- سوق مالي : يتم فيه تداول الأوراق المالية (السندات والأسهم) متوسطة وطويلة الأجل
- سوق النقد : يتم فيه التداول لمدة قصيرة الأجل مثل : القروض والأوراق التجارية و أسعار الصرف والعملات .

رابعا :هياكل السوق:

في البلدان الرأسمالية ، أسواق المنتجات المختلفة ليست على حد سواء. في بعضها، عدد المشترين والبائعين هام جدا، في حالات أخرى ،لا يوجد سوى عدد قليل من الباعة ... هذه الاختلافات في هيكل السوق يؤدي إلى سلوكات اقتصادية مختلفة جدا. على سبيل المثال الأسعار لا تحدد على نفس المستوى في السوق التنافسية نسبيا مقارنة بسوق احتكار القلة.

1.هيكل السوق قديما:

إن السوق حسب الاقتصاديين التقليديين هو نوعان :

-سوق المنافسة الكاملة : حيث في هذا النوع يظهر عنصر المنافسة التامة ولا يظهر عنصر الاحتكار.

-سوق الاحتكار المطلق : حيث يظهر في هذا النوع عكس النوع الأول أي يسود فيه الاحتكار ويختفي عنصر المنافسة.

إن هذان النوعين من السوق مهمان لأنهما لازمتان للتحليل الاقتصادي.

2.هيكل السوق حديثا:

إن الاقتصاديين المعاصرين انتقدوا النظرية القديمة لأنواع السوق وجاؤوا في نقدهم إن المنافسة الكاملة والاحتكار المطلق هما سوقان متناقضان تماما في هيكلهما ويوجد بينهما عدة أنواع أخرى من الأسواق يمكن تطبيقها على الواقع لتطبيق النظرية.

ومن نظرتهم الحديثة ميزوا بين أربعة أسواق رئيسية سيتم التطرق لها.

أ- سوق المنافسة الكاملة. Perfect competition

إن هذا النوع من السوق يتكون حسب شروط لازمة الوجود لتحققه , ولقد حظي بالعديد من الدراسات من جانب الاقتصاديين ولقد كان الاقتصادي *كورنو* أول من عالج حالة المنافسة الكاملة في كتابه (Researches)) و نذكر تلك الشروط كالتالي :

- التجانس في وحدات السلعة :

ويقصد بتجانس السلع أن تكون جميع الوحدات السلعية متشابهة ومتماثلة ومتساوية من حيث درجة الإشباع للرغبات .

- تعداد البائعين والمشترين:

يشترط أن يوجد عدد كبير من المشترين والبائعين لنفس السلعة , أي بمعنى أخر كلما انفرد المشتري بسلعة ما كانت نسبة شراء هذه السلعة المعنية ضئيلة مقارنة بالكمية الكلية المطلوبة وبهذا مهما زاد أو نقص من نسبة شرائه لن يؤثر في حجم الطلب الكلي . أما بالنسبة للبائع المنفرد بالسلعة فانه يمد السوق بنسبة ضئيلة جدا من الكمية الكلية المعروضة منها ولهذا فانه لن يؤثر فيها مهما زاد أو نقص إنتاجه لها . وهكذا يتحقق التوازن.

- العلم الكامل بظروف السوق:

ويقصد بهذا أن يكون مجموع المشترين والبائعين على علم بالثمن السائد في السوق بالنسبة للسلعة وظروف غرضها وطلبها .فعند عرض البائع لسلعة ما لا يستطيع رفع السعر على السعر السائد في السوق , إما المشترون لا يستطيعون أن يدفعوا ثمنا أقلا من الثمن السائد في السوق وبذلك الثمن يكون ثابتا داخل السوق لا يتغير بقوى المتعاملين.

- حرية الدخول والخروج من السوق:

ويقصد به أن يكون في استطاعة أي بائع جديد راغب في إنتاج سلعة ما أن يدخل أو يخرج من السوق دون أي عائق قانوني أو اقتصادي وتشتمل حرية الدخول أيضا حرية الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع.

ب-سوق الاحتكار الكامل.Perfect monopoly or pure monopoly

يعتبر سوق الاحتكار الكامل الصورة المتناقضة تمام لسوق المنافسة الكاملة في كافة الشروط . فان الاحتكار معناه يعني اختفاء كل أثر المنافسة وسيادة الاحتكار سواءا من جانب البائع أو المشتري وفيما يلي شروط الاحتكار:

-من جانب المشتري : نجد حالة الاحتكار الكامل من طرف المشتري وهذا في حالة تحكم مشتري واحد في طلب السلعة وسعرها .

-من جانب البائع : نجد حالة الاحتكار الكامل من طرف البائع وهذا في حالة تحكم بائع واحد في عرض السلعة وسعرها ويشترط إن لا يكون لهذه السلعة مثيل أو بديل من وجهة نظر رغبة المشتري.

ت- سوق المنافسة الاحتكارية.

ويقصد به السوق الذي يجمع بين بعض شروط المنافسة الكاملة من جهة وبعض شروط سوق الاحتكار الكامل من جهة أخرى وذلك بتوفر الشروط التالية:

-تعدد البائعين والمشترين لنفس السلعة : يجب أن يكون للسلعة أكثر من بائع أو مشتري فيجب أن تقدم السلعة للمستهلكين من طرف عدد كبير من البائعين.

-عدم تجانس السلع : يعني عدم وجود تجانس بين وحدات السلع التي يقوم المنتج بعرضها في السوق , فالمستهلك يستطيع أن يميز بين وحدات السلع وفقا للبائعين أو وفقا لدرجة الإشباع.

ث- سوق احتكار القلة.

هو أحد حالات السوق التي يكون فيها عدد قليل من الشركات التي تبيع منتجات متجانسة أو مختلفة، ومع وجود هذا العدد القليل من الشركات فإن عمل أي شركة من المرجح أن يؤثر على الآخرين.

ح- سوق الإحتكار الثنائي

هو حالة خاصة من إحتكار القلة حيث لا يوجد فيها سوى اثنين من البائعين، ويكون البائعان مستقلان تماما ولا يوجد بينهما أي اتفاق، وأي تغيير في سعر وإنتاج أحدهما يؤثر على الاخر ولذلك يمكن وضع سلسلة من ردود الفعل، إذ أن البائع قد يفترض أن منافسه لا يتأثر بما يفعله وفي هذه الحالة لا يأخذ بعين الاعتبار الا تأثيره المباشر على السعر.

المحور الثامن : النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

Eighth Axis: Economic system and economic policies

أولا :السياسة الاقتصاديّة : تؤثر الحكومة في الاقتصاد من خلال الإجراءات التي تتخذها لفرض سيطرتها، ومنع الركود الذي يحدث عندما تبدأ الشركات في تسريح الموظفين، وتُنظّم الحكومات الحالية السياسات الوطنية بطريقتين، فقد تحاول بعض الحكومات تحقيق أهداف اجتماعية، أو سياسية، وذلك بفرض سيطرتها الكاملة على الاقتصاد، أو تسمح للأفراد بتحقيق الأرباح والرفاهية الاقتصادية، وكذلك اتخاذ القرارات الفردية، وامتلاك العقارات، وهو النظام الرأسمالي.

ثانيا :أساليب السياسة الاقتصادية الأساليب الحكومية التي تلجأ إليها الحكومات للتأثير على الاقتصاد هي:

1.**التخصيص** :تجمع الحكومات الأموال بعِدّة طُرق، مثل: جمع الضرائب، أو الاقتراض، ثم تُخصص الحكومة نسبة عالية من هذه الأموال على الإنفاق العام كالخدمات، والأنشطة المحددة، أو مدفوعات أخرى، وبعد ذلك تُقرر الحكومات المشاريع الاستثمارية، وذلك بحساب التكاليف والعوائد من هذه المشاريع، وإذا كانت الفوائد بالنسبة للتكاليف مُرضية تُخصص الحكومة الأموال لها. وتَقوم الحكومات حديثاً ببيع الأصول المملوكة للدولة لأصحابها، وهو ما يُسمى بالخصخصة، وذلك لزيادة كفاءة الأنشطة الحكومية. تُنظم السياسات الحكومية الأنشطة التجارية والصناعية، وهي بذلك تؤثر على المنافسة والاندماج، مثل: تحديد ساعات فتح المتاجر، أو شراء السجائر، وكذلك تحديد الحد الأدنى للأجور، ومواقع المشاريع الجديدة، وأنشطة المشاريع القائمة، وتخصيص الموارد.

2. الاستقرار :تتلاعب الحكومات بنوعين من السياسات الاقتصادية بعد تحقيق السيطرة على التضخم، وحصول الاستقرار في العمالة الكاملة، وميزان المدفوعات العادل، وهذ السياسات هي:

أ- السياسة المالية : الجيش، والخدمات العامة، كالتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، وغيرها من النفقات الحكومية تحتاج إلى التمويل من عِدّة مصادر، مثل: فرض الضرائب، وطباعة النقود، والاقتراض، وبيع الأصول الثابتة، والاستثمار في العملة المحلية وغيرها. وتؤثر الحكومات على الاقتصاد من خلال التغيرات في مستويات الإيرادات والنفقات، وذلك بالتأثير على إجمالي الطلب، ومستويات النشاط، ونمط تخصيص الموارد، بالإضافة إلى توزيع الدخل، وتتمثل السياسات الحكومية المالية بما يلي:

- سياسة مالية محايدة: تؤثر الميزانية بشكل محايد على النشاط الاقتصادي، لذلك تُنفق الحكومة من الإيرادات الضريبية عند حدوث التوازن الاقتصادي.
- سياسة مالية توسعية: يتوسع الإنفاق الحكومي ويتجاوز الضرائب وغالباً ما تكون خلال حالات الركود.
- سياسة مالية انكماشية: تَستخدم الحكومة السياسة المالية الانكماشية لسداد الدين العام، وعندها يكون مستوى الإنفاق أقل من الإيرادات.

ب- السياسة النقدية :تُحقق الحكومات النمو الاقتصادي والاستقرار، وتحصل على أسعار مستقرة، وتُخفض معدل البطالة، عن طريق العرض النقدي، والتي تَستخدم عِدّة أدوات لها، مثل: التأثير على سعر الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، والتي تُدخل عملة أساسية في السوق عن طريق شراء سندات الخزينة، والعملة الأجنبية، وكذلك خصم نافذة الإقراض، واقراض الودائع الكسرية، والإقناع الأخلاقي، وكذلك العمليات المفتوحة. ويُمثل نظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، وبنك انجلترا، وبنك الشعب الصيني، وغيرها، أمثلة على مؤسسات السياسة النقدية. يوجد عِدّة سياسات نقدية تستخدمها الحكومات، وهي:

- السياسة التوسعية: تُحارب البطالة في حالة الركود، وذلك بزيادة حجم عرض النقود بسرعة، والتقليل من سعر الفائدة.
- السياسة الانكماشية: إبطاء التضخُم، وتجنُب التشوهات في حجم الأصول، ويتم فيها تقليل حجم عرض النقود، وتزيد من سعر الفائدة. السياسة المُلائمة: تُحقق هذه السياسة النمو الاقتصادي من خلال تحديد سعر الفائدة.
- السياسة المُحايدة: تُحايد هذه السياسة العملية الاقتصادية، إذ لا تزيد من النمو ولا تحد من التضخم.
- السياسة المشدِدة: الحد من التضخُم هو هدف هذه السياسة. التوزيع يتأثر الأغنياء والفقراء من السياسات الحكومية، كزيادة الضرائب، وتُحاول بعض الحكومات إعادة توزيع الموارد بعِدّة طُرق قد تكون مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك للقضاء على الجوع، والمعاناة.

ثالثا : أنواع السياسات الاقتصادية يوجد ثلاثة أنواع من السياسات الاقتصادية، هي:

1. سياسة الاقتصاد الكلي: تُحقق هذه السياسة نتائج مواتية للنمو الاقتصادي المُولّد للعمالة، وذلك بالتنسيق بين أدوات السياسة، والتي تشمل: الضرائب، والإنفاق العام، والإعانة، والائتمان، وكذلك تغيير أسعار الفائدة.
2. سياسة الاقتصاد الجُزئي: تشجيعاً للاستثمار، وكفاءة المؤسسات، ورفع مستويات الدخل، تقوم سياسة الاقتصاد الجزئي بتطوير القطاعات الاقتصادية، والشركات، بالإضافة إلى الأُسر.
3. النمذجة الاقتصادية: فهم التدابير السياسية، وعواقب المُقترحات السياسية، وتأثيرها على النمو، والعمالة، والتضخُم، والفقر، وعدم المساواة، بالإضافة إلى تقييم الأداء الاقتصادي يعتمد على النماذج التي تُقدمها هذه السياسة والتي تُحدد العلاقات والتآزر بين مُختلف السياسات.

المحور التاسع : النقود

Ninth axis: Money

تلعب النقود دورا هاما للحياة الاقتصادية للفرد بحيث أن الأمر لا يحتاج لأن يكون الإنسان اقتصاديا حتى يلمس أهمية النقود وأن مستوى المعيشة الذي يمكن للفرد أن يحققه إنما يتوقف على كمية النقود التي يحصل عليها

ولا شك أن كل فرد يعلم انه في بعض الأوقات يصعب الحصول على النقود من بعض الأوقات الأخرى كما أن القوة الشرائية للعملة تختلف من وقت لأخر

1.تعريف النقود:

يمكن تعريف النقود بأنها وسيلة للتبادل ، مخزن للقيمة ، ومقياس للقيمة. ويمكن تعريف النقود بأنها " **أي أداة أو وسيلة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين** ".

2.خصائص النقود : للنقود عدة خصائص نذكرها ما يلي :

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع ؛
- أن تكون نادرة نسبياً ؛
- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها ؛
- أن تكون قابلة للتجزئة دون إنخفاض قيمتها ؛
- أن تكون وحداتها متماثلة ؛
- أن تكون سهلة الحمل و الإحتفاظ بها ؛
- لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها .

3.أنواع النقود:

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود وتعددت أشكالها عبر التاريخ حيث يمكننا القول بأن هذه الأنواع مثلت مراحل معينه من التطور ، وفي هذا الإطار يمكننًا تتبع أنواع النقود بالتالي :

أ-النقود السلعية : La Monnaie Marchandise

يشير تاريخ النقود إلى أن البشرية استخدمت أنواعاً لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة مثل الملح والأصواف والماشية وما إلى ذلك ، ولكن مع التطور شاع إستخدام المعادن كالذهب والفضة ، ومع التطور الاقتصادي ظهرت النقود النائبة والتي تعني إستعمال شهادات ورقية تمثل قيمة النقود السلعية وتصدرها السلطة النقدية وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سلعية كاملة القيمة .

ب-النقود المعدنية:

لقد إستخدم الإنسان المعادن لأغراض نقدية ، هذا إستخدم في أول الأمر البرونز النحاس كمعادن نقدية ثم تطور إلى إستخدام الذهب والفضة وذلك الأسباب عدة منها ، أنهما لا يتعرضان إلى الصدأ كما يتمتعان بسهولة حملهما وقابليتهما للتخزين والتجزئة كما أنهما يتمتعان بالندرة النسبية مقارنة بالمعادن الأخرى .

ت-النقود الورقية : أظهرت النقود الورقية اتجاهين أساسيين هما

الإتجاه الأول : ظهرت النقود النائبة أثناء عصر سيادة النقود المعدنية لأن النقود النائبة هي في الأصل شهادات ورقية إستخدمت لكي تنوب عن النقود المعدنية مع بقاء الأخيرة أساساً للتعامل.

الإتجاه الثاني : إتجه الأفراد إلى حمل ما لديهم من ذهب أو غيره من المعادن لكي يودعونه في خزائن لدى الصياغ لتأمينه من المخاطر كالسرقة.

ث-النقود المصرفية :

النقود المصرفية عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات ويطلق عليها أيضاً نقود الودائع أو النقود الائتمانية ، فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون

ج-النقود الإلكترونية : La Monnaie électronique

ظهرت النقود الالكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً بطاقات الدفع الالكترونية أو وسائل الدفع الحديثة .

فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً ، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات :

- بطاقات الائتمان؛
- بطاقات الدفع الفوري ؛
- بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات إعتماد النفقات ؛
- بطاقات التحويل الإلكتروني؛
- بطاقات الصراف الآلي ؛
- كروت ضمان الشيكات.

4.وظائف النقود :للنقود أربعة وظائف أساسية وهي :

أ- النقود كوسيط في المبادلة :

اعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة تؤديها النقود وأهمها ، فظهور النقود يعود أساساً لحاجة الناس لأداة مبادلة للقضاء على صعوبات المقايضة .لقد أدى إستخدام النقود إلى تجزئة لمقايضة إلى عمليتين منفصلتين تماماً :

العملية الأول : سلعة ←——— نقود

العملية الثانية : نقود ———→ سلعة

ب- النقود كمقياس للقيمة :

تستخدم النقود في قياس قيم جميع السلع والخدمات المتداولة داخل الاقتصاد الوطني أي تستعمل كوحدة قياس.

ت- النقود كمستودع للقيمة :

أي تأجيل إنفاق النقود واستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق .فهذه الوظيفية إذا تشتمل في خزن القوة الشرائية

ث- النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة :

يمكن أن يتم البيع أو الشراء مع تأجيل الدفع ففي هذا الحالة تستعمل السلعة من يد البائع إلى يد المشترى دون أن يدفع هذا الأخير فوراً ثمن السلعة حيث يتحدد الدفع في موعد معين .

المحور العاشر : المشكلات الاقتصادية الكبرى

الجزء الأول : التضخم

Part One : Inflation

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على إختلاف نظمها الإقتصادية والسياسية وهي ليست ظاهرة حديثة النشأة وإنما تعود إلى العصور القديمة ، لذلك تضارب المفاهيم حول مفهوم التضخم .مما أوجد أنواع متشابهة ومتشابكة فيما بينها وهذا ما دفع الكثير من المفكرين إلى محاولة إيجاد تفسير لهذا الظاهرة ومحاولة إيجاد السبل الناجعة لمكافحتها أو الحد من أثارها .

أولا : تعريف التضخم :

هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم أبسطها وأثرها وضوحًا ما يلي :

-" التضخم هو الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار " .

-"يقصد بالتضخم إرتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة ويعني تكون عادة سنة واحدة أو أكثر "

-"يمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الإنخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد " .

يمكن تعريف التضخم بأنه لإرتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الإقتصاد ، ويمكن احتساب مستوى التضخم فيما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \left[\frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \right]$$

ثانيا : أنواع التضخم :

للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية ويتم تقسيم التضخم على أساس معايير متعددة يمكن إستعراض البعض منها فيما يلي :

أولا :التضخم المرتبط برقابة لدولة على الأسعار:

على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد إلا أن يلاحظ أحياناً عدم إرتفاع الأسعار ، وذلك يكون نتيجة قيام الدولة بغرض رقابتها على أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الاقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج وهناك شكلين للتضخم ترتبط بهذا النوع :

1- **التضخم المكشوف (Open Inflation) :**يتمثل في الإرتفاع المستمر للأسعار دون أي عوائق تتعرض ذلك .

2- **التضخم المكبوت أو الكامن (Repressed Inflation)** : وهو الحالة التي تقع فيها الأسعار من الإرتفاع عن طريق سياسات وضوابط تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون إرتفاع الأسعار .

ثانيا : التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية:

حيث يقسم التضخم على أساس هذا المعيار إلى قسمين إنطلاقاً من القطاع الذي يشهد إرتفاع الأسعار وهما :

1- التضخم الإستهلاكي أو السلعي : (Commodity Inflation) :وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الإستهلاكية ، حيث يمنح لمنتجي السلع الإستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة .

2- التضخم الرأسمالي (Capital Inflation) :وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية ، ويؤثر على مستويات الإستثمار والإنتاج .

ثالثا : من حيث حدة التضخم : اعتماد على هذا المعيار يمكن التمييز بين أنواع التالية :

1- التضخم الجامع (Golloping Inflation) :وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جدا وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم ، فإذا إستمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية .

2- التضخم الزاحف : (Creeping Inflation) : وهو ناتج عن إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي وبطيئ ترتفع فيه الأسعار بمعدلات صغيرة لذلك فهو يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يظهر .

3- **التضخم المتقلب :** تكون أمام حالة التضخم المتقلب عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الإرتفاع لفترة أخرى ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة فترة أخرى وهكذا .

رابعا : التضخم المرتبط بالعلاقات الإقتصادية والدولية :حسب هذا المعيار ينقسم التضخم إلى نوعين :

1- التضخم المستورد (Imported Inflation) : هو التضخم الذي يحدث لتحديد للعلاقات الإقتصادية الدولية ، يتم إستيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات وينعكس ذلك على أسعار هذا السلع المستوردة .

2- التضخم المحلي :هو التضخم الناتج عن إختلالات هيكلية في الوظائف الإقتصادية المحلية ، حيث يزيد الطلب ويعجز الإنتاج عن الاستجابة لهذه الزيادة أو تزيد كمية النقود عن الحاجة الفعلية للاقتصاد .

خامسا : حسب درجة التشغيل في الإقتصاد : اعتمادًا على هذا المعيار يصنف التضخم إلى :

1- التضخم غير الحقيقي : يحدث عندما تكون زيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي ، وفي نفس الوقت يزيد الإنتاج لأن الاقتصاد يحتوى على طاقات عاطلة غير مشغلة ، كما أن الظروف الإقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي فأن التضخم في هذه الحالة ليس ضاراً لأنه يشجع على زيادة الإستثمار وزيادة التوظيف .

2- التضخم الحقيقي : يكون في الحالة التي لا تؤدي أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج ، وإنما زيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار .

ثالثا : أسباب التضخم :

إن ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة ، كما أن حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة إقتصاديًا بصورة مرتفعة نسبيًا عن الدول المتقدمة اقتصادياً وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب :

1- أسباب إقتصادية داخلية :

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات "يشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولا نقدية إضافية " ، تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في إرتفاع الأسعار .

2.أسباب إقتصادية خارجية:

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية وإقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ،وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عن ارتفاع أسعار قيمة القمح والسكر والأرز في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستوردة .

3.أسباب سياسية :

من أسباب حدوث التضخم في عدة الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط إقتصادية دولية ، مثل حظر تصدير السلع إلى الدول المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود والدول المحاصرة .

رابعا : أثار التضخم :

يماس التضخم أثارا متعددة ومتداخلة والتي نتطرق إليها :

1- أثر التضخم على توزيع الدخل :

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع و المتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار ، سعر الفائدة) . أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخليهم النقدية .

2- أثر التضخم على ثروة الفرد :

يتوقف تأثر التضخم عن ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية ، أما إذا أرد الاستثمار فيها فإنها تذر عليه أرباحاً معتبرة لارتفاع أسعارها وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم .

3- أثر التضخم على الدخل القومي:

يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجر عنها الارتفاع زيادة الإنفاق الاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبة والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية ، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة إلى زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية .

4- أثر التضخم على الإستثمار:

يؤثر التضخم سلباً إتجاهات الإستثمار القومي ، فتتجه معظم الإستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسراع رباحاً ، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعبر في الأساس على التطور الإقتصادي والإجتماعي .

5- الأثر إحتياطي العملات الأ جنبية وميزان المدفوعات :

يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها وكنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز الميزان المدفوعات .

خامسا وسائل معالجة (مكافحة) التضخم:

مكافحة التضخم هو هدف كل السياسات الإقتصادية الحديثة ، غير أن نتائجها ليست دوما مضمونة ، وسنحاول هنا إعطاء بعض هذه الوسائل الأساسية لمكافحة ظاهرة التضخم :

1- السياسة النقدية :

هي مجموع الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي والرقابة على الأنتمان (تقديم القرض) . ومن أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم ما يلي :

- رفع معدل (سعر) إعادة الخصم ؛
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لدى البنك المركزي ؛
- سياسة السوق المفتوحة : أي تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق الشراء أو بيع الأوراق المالية .

2- السياسة المالية :

تعني السياسة المالية استخدام ميزانية الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التوازن واستقرار ومن بين أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى القضاء على عجز الميزانية الذي يعد أحد أسباب التضخم ما يلي :

- **الرقابة الضريبية :** وتهدف إيرادات الميزانية من الضرائب والقضاء على التهرب والغش الضريبي .
- **الرقابة على الدين العام :** أي تقوم الحكومة بامتصاص القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية وهذا عن طريق طرح سندات حكومية أو سندات الخزينة للاكتتاب فيها من قبل الجمهور .
- **الرقابة على الإنفاق العام :** أي التقليص من النفقات العمومية غير الضرورية .(الإحتفالات ، المهرجانات ، الملتقيات).

3- سياسة الرقابة على الأجور:

ربط الأجور بالرقم القياسي للأسعار حتى يتم التقليل من أثار التضخم خاصة على ذوي المداخيل الثابتة ، كما يجب الحد من إرتفاعات الأجور وتضخمها وجعلها تتماشي مع الرفع في الإنتاجية .

4- سياسة الرقابة على الأسعار :

تتدخل الحكومة في جهاز الأسعار عن طريق تبيت بعض أسعار المواد الإستهلاكية الضرورية.

سادسا : قياس التضخم عن طريق الأرقام القياسية :

لعل أفضل طريقة لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار ، لأن ارتفاع الأسعار هو المؤشر "الأثر" الملموس للرفع التضخمي ولكن متابعة الأسعار وأخذها كمعيار لابد معه من تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي وهو استخدام الأرقام القياسية .

الأرقام القياسية التي تقيس لنا التضخم فهي عديدة منها :

- ✓ الرقم التجميعي البسيط للأسعار ؛
- ✓ الرقم التجميعي للكميات ؛
- ✓ رقم لاسبير للأسعار (الرقم القياسي للأسعار والمرجح لكميات سنة الأساس)؛
- ✓ رقم باش للأسعار (الرقم القياسي للأسعار المرجح لكميات سنة المقارنة)؛
- ✓ رقم لاسبير للكميات (الرقم القياسي للكميات والمرجع بأسعار سنة الأساس) ؛
- ✓ رقم باش للكميات (الرقم القياسي للكميات والمرجع بأسعار سنة المقارنة) ؛

✓ رقم فيشر للأسعار (الرقم القياسي لأمثل للأسعار) .

سابعا : التحاليل النظرية للتضخم :

لقد أصبحت ظاهرة التضخم عالمية ، فهي لا تفرق بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة والحرب والسلم على إختلاف أنظمتها واختلاف الظروف التي تمر بها ، وهنا ظهرت عدة تحاليل لهذه الظاهرة :

1- التضخم في النظرية الكمية للنقود :

ولقد قام بوضع هذه النظرية كل من " David ,John Iode ,William Petty " والفروض التي قامت عليها هذه النظرية هي :

- كمية النقود يبقى العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) ؛
- ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات ؛
- تفرض هذه النظرية أي المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سبب في العوامل الأخرى .

2- التضخم في نظرية كينز :

ما يهمنا في إطار نظرية كينز وكيف نظر كينز إلى التضخم من خلال تحاليله النظرية ، ففي التحليل الكينزي يحصل التضخم بالطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج عند مستوى الإستخدام التام .ففي اقتصاد يتميز بمعدل قريب من مستوى التشغيل التام تكون إمكانية الزيادة في الإنتاج محدودة لذلك تكون الزيادة في الطلب الإجمالي مؤشرًا أساسًا أما في حالة الاقتصاد يتميز بالبطالة لقلة استعمال الإمكانيات المتاحة فإمكان الإنتاج أن ترتفع بصورة مخلوطة قبل أن تبدأ الأسعار في الإرتفاع .

3- النظرية المعاصرة لكمية النقود :

يعتبر فريدمان رأس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو ومجدد تصوراتها الفكرية . بالنسبة لي فريدمان عند تفسير لمعادلة التبادل لفشير الشئ المهم بالنسبة إليه ليس العلاقة بين الكتلة النقدية ومستوى الأسعار مع القبول لان التغير في الكتلة النقدية لا يعود إلى تغيرات في مستوى الأسعار فحسب لكن حدث تغيرات اقتصادية ، نلاحظ أن فريدمان قد أعطى أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار كما أخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الناتج أو الدخل الحقيقي والتغير في الطلب على النقود ، كمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة ، يعد هذا الطرح أكثر واقعية .

ثامنا : علاج التضخم : ويمكن تقسيم العلاج إلى نوعين :

1- النوع الأول : العلاج العام : ويتمثل في توجيه التقلبات الحادثة نحو تحقيق التراكم الرأسمالي وإعادة التوجيه من جهة ، وتحسين مستوى الدخول من جهة أخرى . ويتم عادة الإختيار بين سياستين :

- السياسة النقدية الإنكماشية :

ويتم من خلالها تحديد إجراءات معالجة للضغوط التضخمية تعمل على إمتصاص الزيادة في عرض النقود وتقييد الإنفاق النقدي وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات ، ومنح الإئتمان ،وتنشأ عن ذلك إنخفاض النشاط الإنتاجي وحودث تباطؤ في معدلات النمو ، وتميل الأسعار إلى الإنخفاض.

- سياسة التحكم بالدخل النقدي :

وتتمثل في الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار النقدي ، مع قبول معدل معقول في التضخم . أما الإجرءات السياسة المالية لعلاج التضخم فهي :

- تخفيض الإنفاق الحكومي أو ترشيده ؛

- زيادة الضرائب إما بعضها أو جمعيها ؛
- الإحلال من الإعانات (خاصة التي على الإستهلاك).

2- النوع الثاني : العلاج المتخصص : يحتوى على :

- علاج التضخم من جانب الطلب : ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي :

- الإقلال من إصدار النقود والتوسع النقدي ؛
- تقييد الإستهلاك بالتأثير غلى محدداته ؛
- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب بدلا من التمويل العجزي (الإقتراض من الدخل) ؛
- إتباع سياسة إنكماشية بتقليل الإنفاق الحكومي بشكل لا يضر بالنشاط الإقتصادي .

- علاج التضخم من جانب التكاليف: ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي :

- العمل على رفع إنتاجية المشروعات وإستغلال طاقاتها الإنتاجية المعطلة ؛
- ربط نمو الأجور النقدية بنمو إنتاجية عناصر الإنتاج ؛
- إيجاد والوسائل الكفيلة بزيادة معدل التكوين الرأسمالي في المتجمع .

الجزء الثاني : البطالة

Second part: Unemployment

تشكل البطالة السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الإجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي والترابط الأسراي والاجتماعي فليس هناك ماهو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل .كما هو في :

الشكل رقم 01 : "مخطط البطالة"

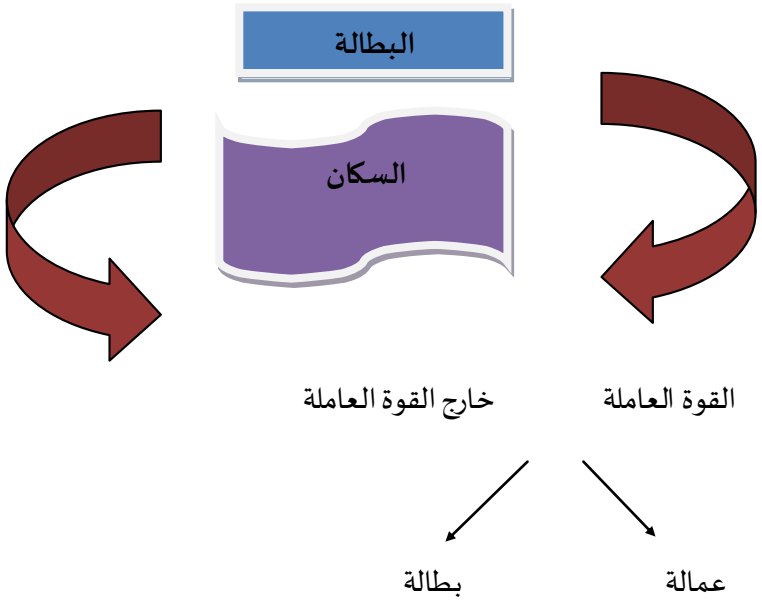

أولا : مفهوم البطالة:

تعرف البطالة بأنها ظاهرة إحتلال في التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل.

التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ينص على أن **"العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده "** .وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً ، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل بعد ضمن دائرة العاطلين .

2- معدل البطالة :

هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالصرف بين مستوى التوظف الكامل ومستوى التوظف الفعلي ، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه .ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة **بمعدل البطالة والذي يعد أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما .**

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل /القوى العاملة 100X

معدل النشاط الإقتصادي = القوى العاملة / السكان في سن العمل 100X

ثانيا : أنواع البطالة :

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد إستقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر ، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الإجتماعية وتمثل تهديدًا وضحاً على الإستقرار السياسي.

1. البطالة الإجبارية :

وهي التي تكون الحكومة مسئولة عنها وهي من أخطر أنواع البطالة وتظهر عند عجز الحكومة على إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالأجر السائد في السوق .

2. البطالة الموسمية :

وهي التي تحدث في مواسم معينة مثل المزارعين في موسم معين يعملون في زراعة وحصاد مزروعاتهم ويتوقفون باقي المواسم أو مثلا هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركوداً في الشتاء والعكس الصحيح.

3. البطالة المقنعة :

وهي تلك البطالة التي يعاني منها الكثير من الدول وهي كثرة عدد الموظفين في مكان العمل دون الحاجة إليهم .

4. البطالة السلوكية :

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.

5. البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بين إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع .وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة .

ثالثا : تأثيرات إقتصادية و إجتماعية للبطالة :

تنجم عن البطالة أثار عديدة منها الآثار الإقتصادية والإجتماعية وبل وحتى السياسية ،حيث تؤدي البطالة إلى الظواهر التالي:

- ✓ البطالة تؤدي إلى إنتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد ، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته ؛

- ✓ تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل ؛
- ✓ تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات ونفسية بالإكتئاب والإغتراب الداخلي ؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين في بعض البلدان ؛
- ✓ نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع ؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية ؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا يؤدي بمرور الزمن إلى إنخفاض نصيب القروض الناتج المحلي الإجمالي ؛
- ✓ انخفاض مستوى الدخل الشخصي ما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وإنخفاض لإنفاق الإستهلاكي وإنخفاض حجم الادخار ما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد .

رابعا : الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع ، وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء كانت هذه الآثار هي :

1- الآثار الإقتصادية:

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية :

- ➢ إن البطالة تحقيق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب إنخفاض المنتجين ، إرتفاع المستهلكين ، من ضمنهم العاطلين عن العمل وهو الأمر يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى إنخفاض الإدخار والقدرة على الإستثمار ، ؛
- ➢ إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي تربط بها وتنجم عنها ، ومن هنا التأثير على الأجور ما يؤدي إلى إنخفاضها الأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه ، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب إنخفاض الأجور ؛
- ➢ إن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً بالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة ، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه إنخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة .

2- الآثار الإجتماعية والسياسية : ومن بين هذه الآثار هي:

- ➢ إرتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل ، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة إرتباط مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع ؛
- ➢ إرتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما ينتج دلك من ظواهر إجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي ؛
- ➢ إضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها ، كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية ؛
- ➢ ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والإنتماء وللامبالاة المدمرة إتجاه الوطن وأفراد المجتمع .

خامسا : أسباب البطالة:

للبطالة أسباب متعددة ، تختلف من مجتمع إلى آخر ، نذكر منها :

- التباين المستمر والمتنامي بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الإقتصادي ؛
- قلة الإستثمارات تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية لمجابهة عرض العمل المتزايد ؛
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى خلق بعض المصانع وتسريح العمال ؛
- إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا توافق مؤهلاتهم مع إحتياجات المؤسسة ، أو الذين لا يقبلون تغير مكان عملهم ؛
- التطور التقني يؤدي إلى زيادة إستخدام الآلات بكثافة عوضاً عن العمال الأمر الذي يؤدي إلى الإستغناء عن بعضهم ؛
- فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة ؛
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات.

سادسا : علاج مشكلة البطالة:

توصلت الدراسات التطبيقية الحديثة على مشكلة البطالة إلى الكثير من التوصيات الخاصة بعلاجها نذكر من بينها ما يلي:

- ✓ دعم وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات اليدوية.وذلك من خلال تشجيع صغار العاملين على قيامهم بمشروعات خاصة بهم ومساعدتهم في الحصول على قروض لإقامة هذه المصانع مساعدتهم في تصريف منتجاتهم وتزويدهم بالمواد الخام بأسعار مناسبة ؛
- ✓ الحاجة إلى السياسة الاقتصادية التوسعية الشاملة ، خاصة في مجلات السياسة المالية ، بتحقيق الإستقرار الاقتصادي ؛
- ✓ تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، وتشجيع إكتشاف المزيد منها ؛
- ✓ تنمية وتطوير إنتاجية القوى العاملة ، وتدريبها ؛
- ✓ إصلاح وتطوير بعض الأنظمة والإجراءات الحكومية الخاصة بالعمل والعمال ؛
- ✓ المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل حسب الأنواع والفئات ؛
- ✓ ترشيد إستقدام العمالة الأجنبية والهجرة ؛
- ✓ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يخص أسواق العمل ومتطلباتها.

المحور الحادى عشر : المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية

الجزء الأول : صندوق النقد الدولي

Part One: International Monetary Fund

أولا: مفهوم صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن ، ويتألف أعضاؤها من 190 دولة. الأهداف المعلنة من صندوق النقد الدولي هي «العمل على رعاية التعاون النقدي الدولي، والحفاظ على الاستقرار المالي ، وتسهيل التجارة الدولية، والحثّ على رفع معدلات التوظيف **والنمو الاقتصادي المستدام**، وتقليص الفقر في مختلف أنحاء العالم.

تأسس صندوق النقد الدولي في عام 1944، وبدأ عمله في 27 ديسمبر عام 1945 في مؤتمر بريتون وودز انطلاقًا من أفكار الاقتصاديّين هاري ديكستر وايت وجون مينارد كينز، ثم بدأ الوجود الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام 1956 عندما شاركت 29 دولة

في تأسيسه بهدف إعادة هيكلة النظام المالي الدولي. يلعب صندوق النقد دورًا مركزيًا اليوم في إدارة مشكلات ميزان المدفوعات والأزمات المالية العالمية. تساهم الدول في تمويل احتياطات الصندوق عبر نظام الحصص الذي يسمح للدول باقتراض المال عندما تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. في عام 2016، كان لدى صندوق النقد الدولي حقوق سحبٍ خاصة بقيمة 477 مليار (ما يعادل 667 مليار دولار أمريكي.

2.يقوم الصندوق النقد الدولي :

يحصل الصندوق علي أمواله من بلدانه الاعضاء ، ويمكنه استخدامها في اقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية ، وتبعا لحجم الحصص الذي يعتمد في الاساس علي الحجم الاقتصادي للبلدان الاعضاء ، يتحدد عدد الاصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الاقراض الذي يوفره له الصندوق وقد سبق لصندوق النقد الدولي الذي يمكنه تدبير الأموال ايضا عن طريق الاقتراض ان حصل علي منح وإعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة للبلدان منخفضة الدخل.

يقدم الصندوق المساعدة لاقتصادات بلدانه الاعضاء في ادارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته ، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشان السياسات واقراض البلدان التي تمر بعسر مالي ، ويتمثل دور الصندوق في ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع ، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول.

صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض علي البلدان بل يقدم الدعم المالي عندما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبا لهذه المساعده تختلف اسعار الفائدة مع النوع من القروض لكنها افضل من اسعار السوق بشكل ملموس وكثير من هذه البلدان ليها قدرة محدودة علي الحصول علي التمويل من اسواق راس المال الدولية فيما يرجع بصفة جزئية الي المصاعب الاقتصادية.

> وتهدف رسالة **الصندوق** بصورة رئيسية إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكن البلدان ومواطنيها من شراء السلع والخدمات من بعضهم بعضا. وهو يقوم بذلك بتتبع الاقتصاد العالمي واقتصادات البلدان الأعضاء ، وتقديم القروض للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، وتقديم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء.

3.أهداف صندوق النقد الدولي

تمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية ؛
2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها ، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء ، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ؛
3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء ، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات ؛

4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء ، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية ؛
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء ، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية ، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدول.

ما الذي يقوم به الصندوق النقد الدولي ؟

للصندوق ثلاث مهمات حيوية:

- ✓ تعزيز التعاون النقدي الدولي ؛
- ✓ وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي ؛
- ✓ وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء.

ولتحقيق هذه المهمات الثلاث ، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين.

ما المساعدات الأخرى التي يتيحها الصندوق النقد الدولي ؟

- يقدم الصندوق أنشطة لتنمية القدرات ، وهي مساعدات فنية وتدريبية للمسؤولين الحكوميين تهدف إلى معاونة البلدان الأعضاء على تدعيم المؤسسات الاقتصادية وتحسين الإحصاءات ؛

- بالإضافة إلى تعزيز القدرات في مجالات مثل الإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصرف ، والرقابة على النظام المالي وتنظيمه، والأطر التشريعية ؛

- كذلك يقدم الصندوق المشورة للبلدان الأعضاء بشأن السياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ، والحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية ، ورفع مستويات المعيشة.

ما هي المساعدات المالية ؟

يساعد الصندوق البلدان المصابة بأزمات من خلال تقديم الدعم المالي الذي يتيح لها التقاط الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تصحيحية تعيد إلى الاقتصاد استقراره ونموه. كذلك يقدم الصندوق تمويلا وقائيا يساعد على منع الأزمات وتأمين البلدان منها. ويجري تعديل أدوات الإقراض باستمرار لكي تلبي الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء.

لماذا تقع الأزمات؟

أسباب الأزمات متنوعة ومعقدة ، ويمكن أن تكون داخلية أو خارجية أو كليهما.

- تتضمن **العوامل الداخلية** اتباع سياسات مالية ونقدية غير ملائمة من شأنها إحداث اختلالات اقتصادية كبيرة (كالعجز الكبير في الحساب الجاري والمالية العامة وارتفاع مستويات الدين الخارجي والعام)؛
- واعتماد سعر صرف ثابت عند مستوى غير ملائم ، مما قد يضر بالتنافسية ويقود إلى حالة مزمنة من عجز الحساب الجاري وتآكل الاحتياطيات الرسمية؛
- وضعف النظام المالي الذي يمكن أن يخلق دورات انتعاش وركود في النشاط الاقتصادي. كذلك يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي و/أو ضعف المؤسسات إلى حدوث الأزمات عن طريق مفاقمة جوانب الضعف في الاقتصاد.

- وتتضمن **العوامل الخارجية** الصدمات التي تتراوح بين الكوارث الطبيعية والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية، وهي أسباب شائعة للأزمات،
- وخاصة في البلدان منخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة على الاستعداد لمثل هذه الصدمات والتي تعتمد على مجموعة ضيقة من منتجات التصدير. وبالإضافة إلى ذلك، ففي اقتصاد تتزايد فيه العولمة، يمكن أن تؤدي التغيرات المفاجئة في مزاج السوق إلى تقلب التدفقات الرأسمالية. وحتى البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية السليمة يمكن أن تتضرر بشدة من أثر الأزمات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأخرى. وجائحة كوفيد-19 هي مثال آخر لصدمة خارجية تؤثر على البلدان في مختلف أنحاء العالم.

وسواء كان منشأ الأزمات محليا أم خارجيا، فمن الممكن أن تتخذ أشكالا مختلفة عديدة. فقد تطرأ مشكلات في ميزان المدفوعات إذا عجز البلد عن سداد مقابل وارداته الضرورية أو أداء مدفوعات خدمة ديونه الخارجية. وتنشأ الأزمات المالية عن افتقار المؤسسات المالية إلى السيولة أو تعرضها للإعسار.

أما أزمات المالية العامة فتنشأ بسبب عجز المالية العامة المفرط وثقل الديون. والبلدان التي تستعين بالصندوق هي التي غالبا ما تكون تحت وطأة أكثر من نوع من الأزمات بسبب انتشار التحديات التي تواجه قطاعا واحدا إلى مختلف أجزاء الاقتصاد. ويترتب على الأزمات عموما حدوث تباطؤ حاد في النمو، وارتفاع في البطالة، وانخفاض في مستويات الدخل، وزيادة في عدم اليقين، مما يفضي إلى ركود عميق. وفي حالة الأزمات الحادة، قد يصبح التوقف عن السداد أو إعادة هيكلة الدين السيادي أمرا لا يمكن تجنبه.

كيف يساعد الصندوق بلدانه الأعضاء من خلال الإقراض؟

الهدف من قروض الصندوق هو إعطاء البلدان الأعضاء فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تنتهي من تنفيذ سياسات تصحيحية منظمة تستعيد بها الظروف الملائمة لاقتصاد مستقر ونمو مستدام. وتختلف هذه السياسات حسب ظروف كل بلد. فعلى سبيل المثال، قد يحتاج البلد الذي يواجه هبوطا مفاجئا في أسعار صادراته الأساسية إلى مساعدة مالية وهو يمر بمرحلة تنفيذ تدابير لتقوية اقتصاده وتوسيع قاعدة صادراته. وقد يحتاج البلد الذي يعاني من خروج التدفقات الرأسمالية بشكل حاد إلى معالجة المشكلات التي أدت إلى فقدان ثقة المستثمرين – فربما تكون أسعار الفائدة شديدة الانخفاض أو عجز الموازنة ورصيد الدين يتناميان بسرعة كبيرة أو النظام المصرفي غير كفء أو ضعيف التنظيم.

رفع صندوق النقد الدولي من توقعاته بخصوص نمو الاقتصاد الجزائري خلال السنة الجارية إلى 4.7 %، مما يمثل ضعف توقعاته السابقة التي كانت تراهن على نمو بنسبة 2.4 %

ويتوقع النقد الدولي ارتفاع نسبة النمو بـ 2.3 %مقارنة بتوقعاته في أبريل الماضي، وفق ما جاء في تقريره الأخير بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة مع البنك العالمي.

وبالنسبة لسنة 2023، يتوقع النقد الدولي نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي الجزائري بنسبة 2.6 %، حسب التوقعات الجديدة لمؤسسة بريتون وودز، التي يوجد مقرها في واشنطن، فيما كانت التوقعات السابقة لشهر أبريل تراهن على نمو بنسبة 2.4 بالمئة، وفقا لوكالة الأنباء الجزائرية.

من جهة أخرى، يرتقب أن ينتقل رصيد المعاملات الجارية للجزائر ليستقر في حدود 6,2 % من الناتج الداخلي الخام (مقابل 2.9 %التي كانت متوقعة خلال شهر أبريل) و0.6 ب % من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2023.

وحسب التقرير ذاته، يمثل رصيد المعاملات الجارية كان يمثل 2,8- بالمئة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2021.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يتوقع صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 5 بالمئة في سنة 2022 و3.6 % في سنة 2023 وهي "معدلات تعكس إلى حد كبير التوقعات الايجابية للبلدان المنتجة للمحروقات"، حسب الوكالة الجزائرية.

وتأتي الأرقام الإيجابية للاقتصاد الجزائري، في وقت تشير فيه معطيات صندوق النقد الدولي إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي يشهد تباطؤا واسعا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة، بسبب أتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار تداعيات جائحة كوفيد-19.

وتشير التنبؤات، حسب **تقرير "آفاق الاقتصادي"**، إلى تباطؤ النمو العالمي من 6.0 % في عام 2021 إلى 3,2 % في عام 2022 ثم 2,7 بالمئة في عام 2023، فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19.

ويتوقع تقرير النقد الدولي، ارتفاع التضخم العالمي من 4,7 بالمئة في 2021 إلى 8,8 بالمئة في 2022 ليتراجع لاحقا إلى 6,5 % في 2023 و4,1 % في 2024 .

الجزء الثاني :البنك العالمي

Second part: World Bank

الجزء الثالث :المنظمة العالمية للتجارة

Part Three: The World Trade Organization(**WTO**)

أولا :.تعريف المنظمة العالمية للتجارة : لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل و.م.أ قبل بدء عمل الجات ، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة, على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و لكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع, و كان ذلك عام1950 و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في الثمانينات نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة الأورجواي ، و على الرغم من المعرضة الأمريكية ،إلا أنها وافقت مؤخرا..

أو

ظهرت فكرة تأسيس منظمة التجارة العالمية في ظلّ ازدهار التجارة العالمية وبلوغها أوج نموها؛ إذ سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة الصادرات حيث بلغت النسبة ما يقارب 6%سنوياً ، وتعّد هذه المنظمة بأنّها الوريث للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GAAT) التي كانت قد أسّست على هامش الحرب العالمية الثانية ، وساهمت GAAT ومنظّمة التجارة العالمية معاً على تأسيس نظامٍ تجاريّ ذي قوة وازدهار لم يؤتى بمثله ، وشهد هذا النظام التجاري في غضون سنوات جملةً من المفاوضات والاتفاقيات التجاريّة التي أبرمت في ظلّ وجود الجات.

هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان ، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة ، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية ، و العقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها ، بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات ،المصدرين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم.

ثانيا :الأهدافها : انبثقت فكرة المنظمة العالمية للتجارة لأداء مجموعةٍ من الأهداف والمهام والمتمثلة بما يلي:

- تأسيس عالم اقتصادي ينعم بالسلام والرفاهية ؛
- إقامة وتأسيس عالم اقتصادي مستمر في ازدهاره ونموّه يسوده الأمن والسلام ؛
- تحفيز السوق الدولي على التكيف مع المستويات المعيشية المختلفة وملائمتها من خلال تأمين الحماية اللازمة لهذا السوق ؛
- خلق فرص تنافسية دولية في المجال التجاري بالاعتماد على ما تحقّقه الدول من كفاءات اقتصاديّة ؛
- استغلال موارد العالم وتوظيفها بشكل كامل.

تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف الاقتصادية ومن ضمنها:

- ✓ إبرام اتفاقيات ذات أطراف متعددة فيما يتعلق بالأمور التجارية الخاصة بالسلع ؛
- ✓ عقد اتفاقيات خاصة في مجال الخدمات ؛
- ✓ إيجاد وابرام اتفاقيات ذات صلة بالتجارة المرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية ؛
- ✓ إبرام اتفاقيات توضّح إجراءات الاستثمار الخاصّة بأمور التجارة بشكل عام.

ثالثا :النشاطات والمهام

تهدف المنظّمة العالمية للتجارة في الدرجة الأولى إلى ضمان تدفّق العمليّات التجارية بكل سهولة ويسر، وتسعى إلى تحقيق عالم اقتصادي ذي رخاء من خلال قيامها بمجموعةٍ من الأنشطة ، وهي:

- الاطّلاع على السياسات القومية ذات العلاقة بالتجارة ومراجعتها ؛
- التحكم بالاتفاقيات الخاصّة بالتجارة وإدارتها ومراقبتها. اكتساب صفة المنتدى والحفاظ على التواجد دائماً لبحث المفاوضات الخاصة بالتجارة ؛
- حل الخلافات والمشاكل التجارية. فتح سبل التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة والمنظّمات الدولية الأخرى ؛
- دعم الدولة النامية بالمجالات ذات العلاقة بالسياسات التجارية بالاعتماد على البرامج التدريبية والمساعدات التكنولوجية.

رابعا :مبادئ منظمة التجارة العالمية : تتجسد في ما يلي:

1.مبدأ التجارة دون تمييز

يقضي هذا المبدأ ضرورة تحقيق المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الحقوق والالتزامات وعدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية ، غير أنه يرد على هذا المبدأ بعض الاستثناءات تتمثل في:

أ. الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري بين الدول النامية والدول الأقل نموا حتى لو كانت غير منتمية لتكتل اقتصادي بغية تشجيع التجارة بين هذه الدول،

ب. الترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية من أجل حمايتها من منافسة السلع الأجنبية المماثلة،

ت. الترتيبات الاقليمية المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية أو اتحادات جمركية أو مناطق التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر بغية التجارة الخارجية وتشجيع تجارة الحدود،

ث. الترتيبات المتعلقة بالعلاقات التي تربط الدول الصناعية ببعض مستعمراتها من الدول النامية سابقا.

2.مبدأ المعاملة الوطنية

يعني هذا المبدأ أنه يجب على الأطراف المتعاقدة الالتزام بإعطاء معاملة للسلع المستوردة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنح للسلع ذات المنشأ الوطني فبمجرد عبورها الحدود يجب أن تعامل بنفس معاملة المنتج المحلي.

3.مبدأ الالتزامات والتخفيضات الجمركية المتبادلة

يدعو هذا المبدأ إلى الحرية التجارية والزيادة درجة التغلغل في الأسواق الدولية والقائم على أساس مبدأ التخفيضات المتبادلة للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود غير الجمركية التي تعيق حركة التجارة بين الدول الأعضاء.

5.مبدأ الشفافية

يقوم المبدأ على قاعدة أساسية وهي معرفة جداول الالتزامات التي تخص كل دولة عضو في الاتفاقية وما تتضمنه هذه الجداول من تثبيت للتعريفات الجمركية النهائية التي تم الاتفاق عليها وبشكل صريح، بحيث يسهل عملية متابعة أي إجراء مبني على القيود التعريفية عكس الاجراءات التي تبنى على القيود غير التعريفية لأنه يصعب قياسه، من خلال نشر وبشكل فوري وواضح جميع القوانين المتعلقة بعمليات البيع والشراء أو النقل أو التأمين أو الفحص أو الاستخدام أو الخلط بالنسبة لأي طرف من الأطراف المتعاقدة سواء تعلق الأمر بالتصنيف أو التقييم للأغراض الجمركية أو معدلات الضريبة الجمركية أو الضرائب والرسوم الأخرى على الواردات أو الصادرات أو المدفوعات.

6.مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية

استثناءا على مبدأ عدم التمييز بين جميع الأطراف المتعاقدة فأنه للدول النامية حماية الصناعات الناشئة من خلال تمتعها بإجراءات اضافية تسمح لها بمرونة كافية في تعديل هيكل التعريفة الجمركية وتطبيق قيود كمية لاحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج عن الزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصادية.

7.مبدأ الوقاية

يقصد بهذا المبدأ اعطاء الحق لكل دولة عضو في المنظمة تواجه خطرا جسيما في ميزان مدفوعاتها أن تفرض حصصا أو قيود كمية على وارداته لحماية ميزان المدفوعات ، كحق الدول النامية في اللجوء إلى فرض القيود الكمية غير الجمركية لحماية بعض صناعاتها الوطنية الناشئة.

خامسا :الأعضاء

فيها تتألف المنظمة من :

- أعضاء أصليين، وهم الأطراف المتعاقدة التي وقّعت على ميثاق مراكش والاتفاقات التجارية الملحقة به عام 1994، وقامت بالتصديق عليها وهي أكثر من 140 عضو يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية ،
- بينها حوالي (85) دولة نامية.

- كما أن 30 آخرون يتفاوضون بخصوص العضوية، ومنها اليمن والسعودية والجزائر ولبنان والسودان وعمان والعراق وليبيا، وسورية التي كانت من الدول الموقّعة على اتفاقية (الغات)، ثم انسحبت منها عام 1951، بعد انضمام «إسرائيل» إليها. وهذه الدول تتمتع حالياً بصفة عضو مراقب في أجهزة المنظمة،
- وقد انضمت إليها حتى مطلع عام 2004م تسعة أقطار عربية: مصر والمغرب وتونس وموريتانيا والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن.ويتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء, وتكون بالإجماع. تم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء.

والعضوية مفتوحة للدول كافة ، ولكل إقليم جمركي مستقل يتمتع بالاستقلال الذاتي. ويتم دراسة طلبات الانضمام وفق شروط يتم التفاوض عليها والاتفاق بشأنها كما يتم اتخاذ القرار بالموافقة على الانضمام أو عدمه من قبل المؤتمر الوزاري للمنظمة ، بناء على تقرير المدير العام وفريق التفاوض ، وذلك بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء. ويجوز الانسحاب منها بعد ستة أشهر من تاريخ تلقي المدير العام طلب الانسحاب.

سادسا : الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و ابتداءا من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية في 17 جوان 1987.

- في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998 .
- المهام الموكلة لفوج العمل هي تقديم تقرير بخصوص أعماله ، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار و التي هي المؤتمر الوزاري .
- تولى رئاسة فوج العمل خلال الفترة 1994 - 1998 السيد Sanchez ARNAU ، سفير الأرجنتين، بعدها سفيري الأروغواي ، السيد Carlos Perez DEL CASTILLO خلال الفترة 1998 - 2004 و السيد Guillermo VALLES خلال الفترة 2004 - 2010. و منذ نوفمبر 2011 أسندت إلى السيد François ROUX سفير مملكة بلجيكا ، و يرأسه حالياً سفير الأرجنتين السيد.Alberto D'ALOTTO حيث يشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضوا.
- منذ تأسيسه سنة 1995، عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين أخرها كان في 30 مارس 2012. ويصبو إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع أفريل 2013.
- أثناء هذه الفترات، قام بدراسة النظام التجاري الجزائري. وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008. و اخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا ، فنزويلا، البرازيل ، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد ، العوائق التقنية للتجارة ، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية ، تطبيق الرسوم الداخلية ، المؤسسات العمومية و الخصخصة ، الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة. سجلنا تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول. لأروغواي ، سويسرا و الأرجنتين.

السؤال الأول :

ما هو أهم الاختلافات بين OMC&GATT في الجدول التالي:

OMC	GAAT
يوجد بها أعضاء	يوجد بها جهات متعاقدة
منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة	فيها نص قانوني
تهتم بتجارة السلع و الخدمات و الملكية الثقافية	تهتم بتجارة السلع فقط
نظام و تسوية الخلافات أكثر سرعة و ديناميكية	نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.

السؤال الثاني : إعداد الهيكل المنظمة العالمية للتجارة ؟

السؤال الثالث : انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ؟

الجزء الرابع : الاتحاد الأوروبي

part Four : European Union

يستفيد الاتحاد الأوربي من المؤهلات الطبيعية الملائمة ، فالأراضي صالحة للزراعة، حيث تغطي السهول نصف مساحة أوربا تقريبا، والمناخ يتميز بحرارة معتدلة عموما وتساقطات كافية وغطاء نباتي دائم، كما تتنوع الموارد الطبيعية بدول الاتحاد الأوربي ، حيث تنتج كميات مهمة من مصادر الطاقة والمعادن، كما أن القوة البشرية تساهم في حسن استغلال هذه الخيرات الطبيعية ، حيث أن أغلب السكان حضريون (70 %) يشتغل أغلبهم بالقطاع الثالث (66%)، مع أهمية نسبة التمدرس (98%)، وقلة نسبة البطالة (8%)، وارتفاع متوسط الدخل الفردي السنوي (حوالي 24 ألف دولار للفرد).

أولا :تعريف الاتحاد الأوروبي

1. **الاتحاد الأوروبي** هو جمعية دولية للدول **الأوروبية** يضم 27 دولة وأخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في **1 يوليو2013** ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة **عام1991** ، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

2. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد **فدرالي** حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

3. للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة ، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي **اليورو** الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ال28 الأعضاء ، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. احتفل **في مارس 2007** بمرور 50 عام على إنشاء الاتحاد بتوقيع **اتفاقية روما .**

4. حصل الاتحاد الأوروبي في **12 أكتوبر 2012** على **جائزة نوبل للسلام** لمساهمته في تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا.

5.في 23 يونيو2016 ، قررت المملكة المتحدة عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك.

خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 31 يناير.2020 .

2.مؤسس الاتحاد الأوروبي

كان الآباء المؤسسون أو الأعضاء المؤسسون للاتحاد الأوروبي هم 11 رجلاً وهم الذين بدأوا عملية البناء الأوروبية مع إنشاء مجلس أوروبا في عام 1949 ، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام 1950 ، والجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957.

بعد أن نجوا من حربين عالميتين ، والتزامهم بفكرة الحوار ، ولديهم خبرة في التواصل مع العديد من الثقافات الأوروبية ، كان هؤلاء الأشخاص رواد أوروبا المسالمة القائمة على قيم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. كما يعدوا المؤسسين المساهمين الرئيسيين في الوحدة الأوروبية وتطوير ما يعرف الآن بالاتحاد الأوروبي..

3.مؤسسات الاتحاد الأوروبي(الامكانيات التنظيمية)

مؤسسات الاتحاد الأوروبي هي هيئات صنع القرار السبع الرئيسية في الاتحاد الأوروبي. هم ، على النحو الوارد في المادة 13 من معاهدة الاتحاد الأوروبي:

البرلمان الأوروبي؛

يتقاسم البرلمان الأوروبي (EP) السلطة التشريعية والمتعلقة بالميزانية للاتحاد مع مجلس الاتحاد الأوروبي (يجب عدم الخلط بينه وبين المجلس الأوروبي). يتم انتخاب أعضاء البرلمان البالغ عددهم 751 كل خمس سنوات بالاقتراع العام ويجلسون وفقًا للولاء السياسي.

- **المجلس الأوروبي؛**

هو مجموعة رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يجتمع أربع مرات في السنة لتحديد أجندة سياسة الاتحاد . كما أن رئيس المجلس الأوروبي هو الشخص المسؤول عن رئاسة ودفع عمل المؤسسة ، التي توصف بأنها أعلى هيئة سياسية في الاتحاد الأوروبي. الرئيس الحالي هو شارل ميشيل.

- **مجلس الاتحاد الأوروبي؛**

يتألف المجلس من سبع وعشرين وزيرا وطنيا (واحد لكل ولاية). ومع ذلك يجتمع المجلس في أشكال مختلفة حسب الموضوع. على سبيل المثال ، إذا كانت الزراعة قيد المناقشة ، فسيتألف المجلس من كل وزير وطني للزراعة. تولت جمهورية ألمانيا الاتحادية رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في الأول من يوليو 2020 إلى 31 ديسمبر 2020. لتحل البرتغال محل الحكومة الاتحادية في الأول من يناير 2021 ، ثم تلتها سلوفينيا في الأول من يوليو 2021. الدول الثلاث تشكل مجتمعة الرئاسة الثلاثية في مجلس الاتحاد الأوروبي.

- **المفوضية الأوروبية؛**

يقود المفوضية رئيس يتم ترشيحه من قبل المجلس (في الممارسة العملية المجلس الأوروبي) ويوافق عليه البرلمان. يتم ترشيح المفوضين السبعة والعشرين الباقين من قبل الدول الأعضاء ، بالتشاور مع الرئيس ، ويتم تعيين حقائبهم من قبل الرئيس. ثم يتبنى المجلس قائمة المرشحين والمفوضين.

- **محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي؛**

حكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) هي الفرع القضائي للاتحاد الأوروبي تأسست عام 1952. وهي مسؤولة عن تفسير قوانين ومعاهدات الاتحاد الأوروبي. وتتكون من الغرفة الرئيسية: محكمة العدل والمحكمة العامة ومحكمة الخدمة المدنية. يقع CJEU في لوكسمبورغ.

- **البنك المركزي الأوروبي؛**

البنك المركزي الأوروبي (ECB) هو البنك المركزي لمنطقة اليورو (الدول التي اعتمدت اليورو) وبالتالي يتحكم في السياسة النقدية في تلك المنطقة بأجندة للحفاظ على استقرار الأسعار.

يقع في قلب النظام الأوروبي للبنوك المركزية الذي يضم جميع البنوك الوطنية في الاتحاد الأوروبي. يحكم البنك مجلس محافظي البنوك الوطنية ورئيس. حيث يقع البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت. الرئيس الحالي هو كريستين لاغارد.

- **محكمة المدققين الأوروبية.**

تقدم المحكمة تقرير تدقيق عن كل سنة مالية إلى المجلس والبرلمان. يستخدم البرلمان هذا التقرير ما إذا كان سيوافق على معالجة المفوضية للميزانية. كما تقدم المحكمة آراء ومقترحات بشأن التشريعات المالية وإجراءات مكافحة الاحتيال.

4.مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي

مر بعدة مراحل أهمها :

- عرفت أوربا بعد الحرب العالمية الثانية عدة محاولات لتحقيق الوحدة ، لكن أهم محطاتها انطلقت سنة 1951 مع مؤتمر باريس الذي تكونت بموجبه «**المجموعة الأوربية للفحم والفولاذ** » من طرف ست دول (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، للوكسمبورغ ، هولندا)، والتي تهدف إلى تطبيق حرية مرور الفحم والفولاذ بين أعضاء المجموعة.

- ولتوسيع مجالات التعاون ، تكونت المجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1957 بموجب معاهدة روما ، والتي أصبحت بتوقيع معاهدة ماستريخت سنة 1992م تعرف بالاتحاد الأوربي الذي يتكون من 27 دولة

- وقد دفع نجاح التجربة الأولى إلى توقيع معاهدة روما سنة 1957، والتي أسست بمقتضاها المجموعة الاقتصادية الأوربية للعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وانضمت عدة دول أوربية أخرى على مراحل للمجموعة الاقتصادية ، ليبلغ عدد دول الاتحاد لحد الآن 27 دولة.

5.المنطقة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي

منذ إنشاء الاتحاد الأوروبي ، تم إنشاء سوق واحدة على أراضي جميع الدول الأعضاء. في الوقت الحالي ، تستخدم 19 دولة في الاتحاد عملة واحدة ، لتشكل منطقة اليورو . إذا نظرنا إلى الاتحاد على أنه اقتصاد واحد ، فقد أنتج في عام 2009 ناتج محلي إجمالي قدره 14.79 تريليون دولار دولي محسوبًا على أساس تعادل القوة الشرائية (16.45 تريليون دولار على قدم المساواة) ، وهو ما يمثل أكثر من 21٪ من الإنتاج العالمي.

وهذا يضع اقتصاد الاتحاد في المرتبة الأولى في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والثاني من حيث الناتج المحلي الإجمالي من حيث تعادل القوة الشرائية. بالإضافة إلى ذلك ، يعد الاتحاد أكبر مصدر وأكبر مستورد للسلع والخدمات ، فضلاً عن كونه شريكًا تجاريًا مهمًا للعديد من البلدان الكبيرة ، كالصين والهند.

6.أصبح الاتحاد الأوربي قوة اقتصادية عالمية :

يشكل الاتحاد الأوربي القوة الفلاحية الثانية في العالم ، مستفيدا من الظروف الطبيعية الملائمة ، ومن المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات المختصة ، كما يعتبر الاتحاد ثاني قوة صناعية في العالم رغم نقص بعض مصادر الطاقة، كما يعتبر أول قوة تجارية عالمية حيث يحقق 38% من حجم المبادلات العالمية ، لكون صادراته من المنتوجات الصناعية تبلغ 85% ، وتساهم في هذه المكانة التجارية قوة الاقتصاد وكثافة شبكة المواصلات واتساع السوق الداخلية ، مما جعل الناتج الداخلي الخام تبلغ 25.3.%.

7.التضخم في الاتحاد الأوروبي (توقعات)

سيصل التضخم إلى 7.6% في منطقة اليورو و8.3% في أوروبا هذا العام 2022 ، وفقًا للتوقعات الإقتصادية للاتحاد الأوروبي ، حيث أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى إضعاف اقتصادات المنطقة.

تأتي توقعات يوم الخميس من المفوضية الأوروبية ، الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي ، في الوقت الذي تراقب فيه الأسواق تقارير التضخم عن كثب.

ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية في أوروبا ، حيث أظهرت القراءة الأخيرة أن التضخم سجل معدلًا قياسيًا بلغ 8.6% في منطقة اليورو في يونيو.

إنها تتوقع أن يصل التضخم في منطقة اليورو إلى 6.1% في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى 2.7% في عام 2023 ، لكن الآن ، تم تعديل كلا التوقعين إلى 7.6% و 4% على التوالي.

تم تعديل توقعات التضخم من 6.8% في 2022 و 3.2% في 2023، إلى 8.3% و 4.6% على التوالي.

يخشى المسؤولون الأوروبيون من توقف تام لإمدادات الغاز من روسيا ، على الرغم من أن الكتلة كانت تخفض تدريجياً مشترياتها من الغاز الروسي ، إلا أن هذه الواردات لا تزال تمثل مصدرًا مهمًا للطاقة بالنسبة للكتلة خاصّة للقطاعات التي تستخدم الغاز كمادة خام ، مثل قطاع الكيماويات.

أكد مشغل خطوط الأنابيب نورد ستريم إيه جي في وقت سابق من هذا الأسبوع أن أعمال الصيانة في نورد ستريم 1 جارية حتى 21 يوليو .. يعتبر خط الأنابيب أمرًا بالغ الأهمية في نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا وخارجها ، ولكن هناك مخاوف من عدم عودة التدفقات إلى مستوياتها الطبيعية بعد انتهاء الأعمال.

8. دول الاتحاد الأوروبي شنغن 2022

دول الاتحاد الأوروبي منطقة شنغن تضم الدول التالية: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليونان، اسبانيا، لوكسمبورغ، هولندا، ألمانيا، البرتغال، السويد، إيطاليا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر.

. في الأول فبراير 2020 ، انسحبت المملكة المتحدة رسميًا من الاتحاد الأوروبي. وفقدت البلاد حقوق التمثيل والتصويت في سلطات الاتحاد الأوروبي. في حين استمرت حرية التنقل ، أي الحق في العيش والعمل والدراسة والأمن الاجتماعي في أي مكان في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ، حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

حيث يرجع سبب الانسحاب نتيجة استفتاء استشاري في 23 يونيو 2016 ، عندما أيد 51.9٪ من الناخبين انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. لمزيد من المعلومات عن دول الاتحاد الأوروبي ، يمكنك زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لـEU europa.eu

الجزء الخامس : نافتا(NAETA) هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

Fifth part : NAFTA is the North American Free Trade Agreement

أولا :بداية فكرة انشاء نافتا

بدأت فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة في أمريكا الشمالية مع الرئيس الأمريكي **رونالد ريغان** ، والذي تبنّى الفكرة خلال حملته عند إعلان ترشحه للرئاسة في نوفمبر 1979 م . وقعت كندا والولايات المتحدة على اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة في العام

1988 م ، وبعدها بفترة وجيزة قرر الرئيس المكسيكي **كارلوس سالیناس دي غورتاري** تقديم مقترَحٍ للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لعقْد اتفاقية مماثلة في محاولة منه لاستجلاب الاستثمار الأجنبي على إثر أزمة ديون أمريكا اللاتينية. مع بدء الرئيسين بالمفاوضات ، خشيت الحكومة الكندية بقيادة رئيس الوزراء **مارتن مولروني** من خسارتها المزايا التي اكتسبتها كندا عبر اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة في حال عُقدت اتفاقية ثنائية أمريكية مكسيكية ، وطلبت أن تدخلَ طرفًا في المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك .

ثانيا :تاريخ والنشأة

نشأت فكرة الـ"**نافتا**" في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب ، وظهرت خلال فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش. وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي.

وبعد مباحثات مضنية استمرت 14 شهراً توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في 1992/8/12 م ، إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها لتشمل قارة أمريكا الشمالية بكاملها. وبناءً على هذه الاتفاقية يتم إزالة كافة الحواجز الحدودية أمام التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث خلال حد زمني يمتد نحو 15 عاماً. **من تاريخ سريان الاتفاقية ولذي بدأ في أول يناير الحالي 1994 م** . مما يؤدي إلى تكوين أكبر منطقة استهلاكية في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية.

- تعتبر هذه الاتفاقية في الواقع مكملة لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والتي تم التوصل إليها في عام 1988 م ، لضمان التبادل الحر بين الدولتين وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الإنتاجية والخدمية ؛
- وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدين ، وهذه المنطقة تكتسب أهمية خاصة ولا يقتصر السبب في ذلك على كونها تشمل في عضويتها دولتين صناعيتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودولة نامية هي المكسيك فحسب بكل لكونها أيضاً تمثل تحولاً في السياسة التجارية للولايات المتحدة من التركيز على العلاقات متعددة الأطراف إلى التوجه نحو سياسات تجارية مركبة تجمع بين الإقليمية والتعددية في العلاقات التجارية في آن واحد ؛
- نقول بأنها تعتبر أكبر تكتل تجاري في العالم ، في حين يقول الخبراء بأنها توازي السوق الأوروبية الموحدة أو تفوقها بقليل. والاتفاقية بعضي بإلغاء الرسوم الجمركية و غير الجمركية بين الدول الثلاث لنحو تسعة آلاف سلة خلال 15 عاماً ؛
- وزيادة التبادل التجاري عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات المختلفة، ومن هنا فإن الاتفاقية تضم حجماً سكانياً يصل على 370 مليون نسمة مقارنة بـ 343 مليون نسمة في أوروبا. كما يبلغ الناتج المحلي لدول هذه المنطقة أكثر من ستة آلاف مليار دولار . مقارنة بالناتج المحلي لأوروبا البالغ 6.84 في عام 1992 م .
- وتبلغ صادرات و واردات هذه المنطقة 715 ,624 مليار دولار في عام 1992 م مقارنة بـ 632,565 مليار دولار لأوروبا في نفس الفترة.

وأخيراً فإن متوسط الدخل الفردي لدول هذه المنطقة على النحو التالي:

U.S.A 22.000 Canada 18.000 Mexico 2.500

ثالثا :تعريف نافتا

هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين **الولايات المتحدة وكندا والمكسيك** .وقعت اتفاقية التبادل الحر **لأمريكا** الشمالية في ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في **يناير سنة 1994 م** .

تعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي في 17 .11. 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل-مع أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في **أول يناير 1994 م** ، الذي يضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئة له مفتوح أمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي ، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي ، محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة وبالخصوص أمريكا.

رابعا :البلدان المنضوية تحت هذه الاتفاقية

هناك ثلاثة دول المشاركة في اتفاقية نافتا ذلك حسب جدول التالي :

جدول رقم 01 : " الدول المشاركة في اتفاقية نافتا"

الدول	بدء	تعداد السكان	المنطقة
كندا	1994	37.59 مليون نسمة	9،985، 000كيلومتر مربع
المكسيك	1994	127.58 مليون نسمة	1964000كيلومتر مربع
الولايات المتحدة الأمريكية	1994	32824 مليون نسمة	9832000كيلومتر مربع

1.كندا

ترتفع الأصوات المعارضة المتخوفة من انتقال قسم من الشركات الكندية على المكسيك تحت إغراء رخص اليد العاملة هناك.

وبالتالي انخفاض التكلفة ، بينما يرى المؤيدون لها أنها تفتح آفاقاً جديدة أمام الاقتصاد الكندي لتحقيق مزيد من الازدهار في البلاد.

2.المكسيك (الشريك الأضعف)

يمثل هذا الاتفاق في الواقع فرصة ثمينة بالنسبة للسياسة الليبرالية للإصلاح الاقتصادي التي ينتهجها الرئيس المكسيكي ، **ويتوقع مؤيدون** هنا الاتفاق أن يؤدي تطبيقه إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية على المكسيك وإلى زيادة الإنتاجية ورفع فاعلية الاقتصاد المكسيكي .

ولكن معارضي هذه الاتفاقية يشيرون على المخاطرة الكبيرة الناجمة عن هذا الاتفاق مع شريكين أكثر قوة وقدرة على المنافسة ، ذلك أنه حتى لو صدقت التوقعات بتدفق الاستثمارات الأجنبية على المكسيك فإنه من المنظر أن تنجذب نحو المكسيك القطاعات ذات الإنتاجية العالية (صناعة السيارات والمنسوجات والزجاج) بينما ستبقى قطاعات واسعة أخرى خارج اهتمام المستثمرين الأجانب الذين سيتجهون الصناعات التي تتطلب تحديثاً وتنطوي على مخاطرة.

ويؤكد معارضو الاتفاقية أن المكسيك في الواقع غير مهيأة للمنافسة الأمريكية والكندية في إطار الـ "**نافتا**" بعد تحرير التجارة بين البلدان الثلاثة وذلك لأنها تفتقر على البنية التحتية العصرية وإلى الكوادر والمديرين المؤهلين لقيادة الاقتصاد في الظروف الجديدة.

كما يرد معارضو هذه الاتفاقية على حجم المؤيدين لها والقائلين بأن رخص اليد العاملة المكسيكية سيشجع الشركات الأمريكية والكندية على الانتقال إلى المكسيك بأن إنتاجية العمل المتدنية تجعل هذا العامل غير ذي فاعلية ويقدمون الكثير من الأوله على ذلك.

3.الولايات المتحدة (المستفيد الأكبر):

الرأي العام الأمريكي يحس أن تشكل المكسيك تهديداً جدياً لقوافر العمل بالنسبة للأمريكيين وذلك لأن البطالة هي المشكلة الاقتصادية الأولى التي تواجه الولايات المتحدة.

وعلى العكس من ذلك يقول مؤيدو الاتفاق أن NAFTA تعني إيجاد فرص عمل جديدة للأمريكيين ،فمن المعروف أن قطاعات واسعة من الاقتصاد المكسيكي كانت حتى الآن تتمتع بحماية قوية من قبل الدولة. أما الآن فيتعين على المكسيك فتح قطاعات معينة كانت خلال عقود طويلة موضع حماية أمام التجارة الحرة. ،وهذا يعني الازدهار لفروع عديدة من الصناعة الأمريكية ، وبالتالي سيفتتح المجال لاستيعاب أعداد كبيرة من جيش العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لحجة رخص اليد العاملة المكسيكية التي ستجذب الهاميل الأمريكية حسبما يقول معارضو (نفتا) الأمريكيون فإن فعالية هذا العامل تضعف أمام فعالية عامل الإنتاجية الذي هو لصالح الاقتصاد الأمريكي.

ولا شك أن الولايات المتحدة ستكون باعتراف المسئولين الأمريكيين أنفسهم المستفيد الأكبر من تطبيق اتفاق NAFTA ولذا فإن المجموعات السياسية و الأكاديمية وكذلك أوساط رجال الأعمال تلتقي على تأييده ، وهي عملت على إقراره ،انطلاقا من أن NAFTA تمثل الفرصة المواتية لتسريع عملية الانتقال التي يستعد لها الاقتصاد الأمريكي. فالتحالف مع كندا والمكسيك سيفتح المجال أمام واشنطن لتركيز الجهود على الصناعات المستقبلية والإسراع بالانتقال بالاقتصاد إلى مستوى يتيح له منافسه القطبين الآخرين في الاقتصاد العالمي اليابان وأوروبا.

خامسا : أهم انجازات البلدان نافتا

أنجزت نافتا ستة أشياء للبلدان المشاركة وهم:

1. منحت نافتا وضع الدولة الأولى بالرعاية لجميع الموقعين المشتركين ، وهذا يعني أن كل دولة تعامل مع البلدين الآخرين بإنصاف ولا يمكنها تقديم معاملة أفضل للمستثمرين المحليين مقارنة بالمستثمرين الأجانب ، كما أنهم لم يتمكنوا من تقديم صفقة أفضل للمستثمرين من الدول غير الأعضاء في نافتا وكان عليهم تقديم عقود فيدرالية للشركات في جميع دول نافتا الثلاثة.

2. لغت نافتا العديد من التعريفات الجمركية على الواردات والصادرات بين الدول الثلاث ، التعريفات هي ضرائب تستخدم في زيادة تكلفة السلع الأجنبية ، أنشأت نافتا قواعد محددة لتنظيم التجارة في المنتجات الزراعية والسيارات والملابس .

3. طُلب من المصدرين الحصول على شهادات المنشأ للتنازل عن الرسوم الجمركية ، وهذا يعني أن التصدير يجب أن ينشأ في الولايات المتحدة أو كندا أو المكسيك ، وهذا يعني في حالة وجود منتج مصنوع في بيرو ولكن يتم شحنه من المكسيك سيظل يدفع رسومًا عند دخوله إلى الولايات المتحدة أو كندا .

4. وضعت نافتا إجراءات لحل النزاعات التجارية ، ستبدأ الأطراف الستة بمناقشة رسمية ، تليها مناقشة في اجتماع لجنة التجارة الحرة إذا لزم الأمر ، إذا لم يتم حل الخلاف ، راجعت لجنة النزاع ، ساعدت العملية جميع الأطراف على تجنب الدعاوى القضائية المكلفة في المحاكم المحلية وساعدتهم على تفسير قواعد وإجراءات نافتا المعقدة ، تنطبق حماية النزاعات التجارية هذه على المستثمرين أيضًا.

5. يتعين على جميع دول نافتا احترام براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر، في الوقت نفسه ضمنت الاتفاقية أن حقوق الملكية الفكرية هذه لا تتدخل في التجارة.

6. أتاحت الاتفاقية للمسافرين من رجال الأعمال الوصول بسهولة إلى جميع البلدان الثلاثة.

خامسا : أهداف و بنود اتفاقية نافتا

تحتوى على أهم الأهداف وهي تتمثل في :

1. إزالة الحواجز أمام التجارة وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود بين أراضي الطرفين؛
2. تعزيز شروط المنافسة العادلة في منطقة التجارة الحرة؛
3. زيادة فرص الاستثمار بشكل كبير في مناطق الطرفين؛
4. توفير الحماية الكافية والفعالة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أراضي كل طرف؛
5. وضع إجراءات فعالة لتنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقية وإدارتها المشتركة وفض المنازعات؛
6. وضع إطار لمزيد من التعاون الثلاثي والإقليمي والمتعدد الأطراف لتوسيع وتعزيز فوائد هذه الاتفاقية ؛
7. ومع ذلك ، بعبارات أبسط ، تم تصميم نافتا لتشجيع النمو الاقتصادي والتكامل بين دول أمريكا الشمالية ، وكان يُعتقد أنه يحفز بالفعل نمو الوظائف ، ويعزز اقتصادات البلدان الثلاثة ، ويزيد الواردات ؛
8. وفقًا لمجلس العلاقات الخارجية ، "سعت الصفقة أيضًا إلى حماية الملكية الفكرية ، وإنشاء آليات لتسوية النزاعات ، ومن خلال الاتفاقات الجانبية ، تنفيذ ضمانات العمل وحماية البيئة " ؛
9. قبل المعاهدة ، كانت التعريفات المكسيكية على الواردات الأمريكية أعلى ببضع مائة بالمائة من التعريفات الأمريكية على الواردات المكسيكية ، جمعت نافتا بين الاقتصادات التي تقارب 6 تريليون دولار وساعدت في بناء القدرة التنافسية لأمريكا الشمالية على مستوى العالم في السوق ؛
10. تعمل نافتا أيضًا على المساعدة في حل النزاعات التجارية ، وخاصة قضايا المستثمرين والدولة ، عن طريق المحاكم ، وانتقد الرئيس ترامب النظام بزعم منح المواطنين غير الأمريكيين "**حق النقض ضد القانون الأمريكي**" ، وفقًا لمجلس العلاقات الخارجية ، ومع ذلك ، لا يزال هناك جدل حول ما إذا كانت أحكام اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية قد ساعدت بالفعل في حل النزاعات التجارية من خلال إزالة الحواجز التجارية.

الجزء السادس : آسيان (ASEAN) رابطة دول جنوب شرق آسيا

Sixth part: ASEAN, the Association of Southeast Asian Nations

رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) منظمة سياسية اقتصادية ، وتعد سابع أكبر اقتصاد في العالم ، تشكلت عام 1967 في بانكوك بهدف تعاون الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتعليمية ، ولتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين في المنطقة.

تشكلت الرابطة أولا من 5 **دول** ، هي : **إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند** ، ثم انضمت لاحقا جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وبروناي دار السلام وميانمار وفيتنام ، وتهدف إلى تسريع نمو الدول الأعضاء ، وتجنب النزاعات المسلحة ، وإقامة منطقة تجارية حرة.

أولا :النشأة والتأسيس

رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وضعت أسسها في الثامن **من أغسطس/آب 1967** في بانكوك عاصمة تايلند ، حيث اجتمع وزراء خارجية 5 دول لتوقيع إعلان بانكوك ، ويعدون الآباء المؤسسين للرابطة ، وهم : **آدم مالك من إندونيسيا وعبد الرزاق حسين من ماليزيا ونارسيسو راموس من الفلبين وراجاراتنام من سنغافورة وثانات خومان من تايلند.**

بدأت الفكرة عندما توسطت تايلند للمصالحة بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا بسبب بعض النزاعات ، وأثناء عقد اجتماع المصالحة رأت الدول ضرورة وجود تعاون إقليمي في ما بينها ، إذ عرض رئيس وزراء تايلند خومان على رئيس وزراء إندونيسيا آدم مالك فكرة تشكيل منظمة للتعاون ، ووافق مالك مترددا، وطلب التحدث مع حكومته قبل إعلان التطبيع مع ماليزيا.

وعليه بدأت تايلند تعد مشروع ميثاق للمؤسسة الجديدة ، وأخذ إعداده بضعة أشهر ، ثم دعت ماليزيا والفلبين وإندونيسيا إلى اجتماع في بانكوك ، وأرسلت سنغافورة وزير خارجيتها راجاراتنام لدراسة مدى إمكانية انضمام البلاد إلى التشكيل الجديد.

وفي أوائل أغسطس/آب 1967، أمضى وزراء الخارجية 4 أيام في بلدة بانغ ساين الساحلية ، التي تقع على بعد أقل من 100 كيلومتر جنوب شرق بانكوك ، حيث تفاوضوا على تلك الوثيقة بطريقة غير رسمية ، وأطلق عليها في ما بعد "**دبلوماسية القمصان الرياضية**"، إذ تفاوضوا على بنود الوثيقة أثناء لعب الغولف.

وبعدها بفترة استعادت إندونيسيا علاقاتها الدبلوماسية بالكامل مع ماليزيا ، وبعد ذلك بوقت قصير مع سنغافورة ، لكن الخلافات اندلعت بين الفلبين وماليزيا حول مسألة السيادة على مدينة صباح.

- **الدول الأعضاء : هذه القائمة الدول الأعضاء و ستة انضمام**

- إندونيسيا (1967)
- ماليزيا (1967)
- الفلبين (1967)
- سنغافورة (1967)
- تايلند (1967)
- بروناي(1984)
- فيتنام (1995)
- لاوس (1997)
- بورما (1997)
- كمبوديا(1999)

ثانيا : تعريف آسيان

رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان (بالإنجليزية:ASEAN اختصارًا لـThe Association of Southeast Asian Nations) هو **منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا**. تأسس الاتحاد في 8 أغسطس 1967 في العاصمة التايلاندية بانكوك، ولذا يحتفل يوم 8 أغسطس بيوم أسيان.

ثالثا : أبرز المحطات

- في مطلع تسعينيات القرن الماضي قررت الرابطة تعزيز التعاون مع الاقتصادات الكبرى في آسيا ، وعرفت بـ"**آسيان 3** " ، وضمت الصين واليابان وكوريا الجنوبية ؛
- أخذت الرابطة تنحو منحى قانونيا ملزما وأنشأت عدة معاهدات ، منها معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا لعام 1976 ، ومعاهدة عام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ؛
- عقدت أول قمة للرابطة في مدينة بالي بإندونيسيا في 23 و24 فبراير/شباط 1976، ووقع الأعضاء وقتها على معاهدة آسيان ؛
- أنشئت الأمانة العامة في **مدينة جاكرتا بإندونيسيا** عام 1976، وشكلت اللجان الخاصة في المجالات الصناعية والتعدين والطاقة عام 1977 ؛
- انضمت بروناي دار السلام في السابع من يناير/كانون الثاني 1984، وفيتنام في 28 يوليو/تموز 1995، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ودولة ميانمار في 23 يوليو/تموز 1997، وكمبوديا في 30 أبريل/نيسان 1999 ؛
- في 15 ديسمبر/كانون الأول 2008 ، دخل ميثاق رابطة جنوب شرق آسيا حيز التنفيذ ، وبدأت الرابطة تعمل بإطار قانوني جديد ؛
- كانت سنغافورة أول من صدقت على الميثاق لدى الأمين العام للرابطة في السابع من يناير/كانون الثاني 2008؛ وكانت تايلند الأخيرة في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

رابعا : الأهداف الرابطة آسيان

1.تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية لأعضاء الرابطة ؛

2.تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين عبر الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون في العلاقة بين بلدان المنطقة و التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛

3.تعزيز التعاون النشط والمساعدة المتبادلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية؛

4.تقديم المساعدة للدول الأعضاء في ما بينها في مجال التعليم والأبحاث والتقنية والمهن ؛

5.التعاون في تشجيع النمو في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة ، لرفع مستويات معيشة شعوب الرابطة ؛

6.الحفاظ على تعاون وثيق ومفيد مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والأغراض المشابهة ، واستكشاف جميع السبل الممكنة لتعاون أوثق معها .

اقتصاديا (يشرف عليها المجلس الاقتصادي)

- ✓ التكامل الاقتصادي ؛
- ✓ التقيد بقواعد التجارة متعددة الأطراف ؛
- ✓ العمل على إزالة جميع الحواجز التي تعترض التكامل الاقتصادي الإقليمي.

خامسا :النمو الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)

1.مظاهر وعوامل النمو الاقتصادي للرابطة

حققت دول جنوب شرق آسيا نموا اقتصاديا لا يستهان به خاصة في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات ، حيث ازدهرت بعض الصناعات (كالصناعة الميكانيكية والكيماوية والإلكترونية)، وارتفعت الصادرات ونمت المبادلات البينية ، كما تزايدت أهمية المنطقة في المجال السياحي.

يفسر هذا النمو الاقتصادي بتعزيز التعاون بين دول الأعضاء ، وبتهافت الاستثمارات الأجنبية على المنطقة أمام التسهيلات الجبائية وضعف الأجور وضخامة عدد السكان (567 مليون نسمة) ووفرة اليد العاملة والثروات الطبيعية.

2.تباين النمو الاقتصادي بين الدول الأعضاء

يمكن تقسيم دول الرابطة حسب المستوى الاقتصادي إلى مجموعتين هما:

- الدول أكثر تقدما اقتصاديا وهي الفلبين وأندونيسيا وماليزيا وتايلاند و سانغفورة ،
- الدول أقل تقدما اقتصاديا وهي بروناي و الفيتنام و الكامبودج و اللاووس و ميانمار.

3.رابطة آسيان بين التحديات والآفاق المستقبلية

تواجه رابطة آسيان بعض التحديات من أبرزها

- المنافسة الأجنبية خاصة من طرف الدول المجاورة وفي طليعتها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وطايوان ؛
- تباين مؤشر التنمية البشرية حيث يكون مرتفعا في الدول الأكثر تقدما داخل الرابطة ،ومنخفضا في الدول الأقل تقدما ؛
- حدوث بعض الأزمات المالية والكوارث الطبيعية : في سنة 1997 عرفت البورصة الدولية لسانغفورة انهيار الأسهم مما أدى إلى إفلاس المساهمين وبعض الشركات ، كما تعرضت بعض بلدان المنطقة في دجنبر 2004 لإعصار تسونامي الذي خلف خسائر بشرية ومادية جسيمة.

4.الآفاق المستقبلية لرابطة آسيان

تمت المصادقة على معاهدة التبادل الحر المعروفة باسم والتي نصت على إزالة الحواجز الجمركية تدريجيا بين الدول الأعضاء.

في الذكرى الثلاثين لتأسيس رابطة آسيان تبنى رؤساء الدول مشروع تحقيق الوحدة في أفق سنة 2020 وذلك في المجالات الآتية:

- **الوحدة الأمنية** : من خلال اعتماد الحوار والسلام ، وحل النزاعات بين دول الأعضاء
- **الوحدة الاقتصادية** : التي تستهدف الاندماج الاقتصادي ، وتعزيز التبادل الحر ، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.
- **الوحدة السوسيوثقافية** : التي تستهدف خلق هوية جهوية لتنشيط التعاون من أجل التنمية الاجتماعية ، ورفع مستوى عيش سكان البوادي ، وتشجيع المشاركة الفعالة لمكونات المجتمع ، و تأهيل اليد العاملة.

بفعل ضمان الاستقرار والتعاون ، حققت رابطة آسيان تطورا لا يستهان به ، لكنها رغم ذلك لا تزال تعاني من م مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

سادسا :الأفاق المستقبلية للرابطة

- تشجيع إزالة الحواجز الجمركية على المبادلات بين دول الرابطة.وإلغاء الرسوم الجمركية على المواد الفلاحية و الصيد البحري والسياحة والمنتجات الالكترونية ؛
- عزم دول الرابطة وشركائهم بالمنطقة -اليابان+ الصين+ كوريا الجنوبية ..-على تحرير تجارة الخدمات في حدود سنة 2010 وتكوين مجموعة اقتصادية جهوية في أفق سنة 2020 ؛
- حرص دول الرابطة على إقامة منطقة التبادل الحر مع القوى الاقتصادية المجاورة كاليابان والصين وكوريا الجنوبية؛
- خلق التكتل الجهوي المؤسس على قناعة التعاون التنموي في المجال السياسي والأمني والتعاون الاقتصادي بخلق منطقة التبادل الحر والتنسيق مع البلدان المجاورة والتعاون الوظيفي بإنشاء نظام جهوي منسجم ينسق التعاون القطاعي : الفلاحي والصناعي والثقافي والعلمي و الخدماتي والاجتماعي وغيرها.

سابعا : المؤهلات التي ساهمت في التنمية الاقتصادية لدول الرابطة

1. المؤهلات الطبيعية : تطغى السلاسل الجبلية والهضاب على السطح الطبيعي لدول الرابطة ،كما يتعرض لكوارث طبيعية مستمرة زلازل وبراكين وتسونامي وبذلك لا يقدم إمكانيات مهمة لمزاولة الأنشطة الزراعية .لكن هذه الطبيعة تختزن ثروة طاقية مهمة-البترول والغاز الطبيعية و تساعد في التنمية الصناعية والتجارية البينية في دول الرابطة.

2.المؤهلات البشرية الاجتماعية: يبلغ عدد سكان الرابطة حوالي 560 مليون نسمة وتغلب عليها الفئة النشيطة 15-65 حوالي 65%.مما يوفر يد عاملة مهمة وسوقا استهلاكية واسعة داخل دول الرابطة.

3.المؤهلات الاقتصادية : تتجلى في وجود مقاولات صناعية مهمة تهتم بالصناعة الغذائية والنسيج والألبسة والصناعة الكيماوية والآلات والتجهيزات ومعدات النقل وتكرير البترول وغيرها.

إضافة الى الأهمية الاستثمارات الأجنبية اليابانية والكورية الجنوبية والصينية بدول الرابطة في مجال التقنيات الفلاحية والاتصالية وتسيير وتدبير المقاولات وغيرها.

4.المؤهلات التنظيمية : تتمثل في الأجهزة المسيرة للرابطة هي خلق منتدى أسيا الشرقية ومجلس شؤون أسيا الشرقية وخلايا للتفكير حول التنمية المستديمة لشعوب أسيا الشرقية وإنشاء معهد البحث وإقامة منطقة التبادل الحر في المستقبل وتضم دول آسيان والصين.

الجزء السابع :مجلس التعاون الخليجي

Seventh part: Gulf Cooperation Council

أولا :مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية سياسية وإقتصادية و عسكرية و أمنية عربية مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي و تشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت و دولة قطر ومملكة البحرين . تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م بالإجتماع المنعقد في العاصمة السعودية الرياض بالمملكة العربية السعوديةوكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه يتولى الأمانة العامة للمجلس حالياً عبد اللطيف بن راشد الزياني . ويتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقراً رئيسيّاً له.

ثانيا : تأسيس مجلس التعاون الخليجي

في 16 مايو 1976 زار أمير دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح دولة الإمارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حول إنشاء مجلس التعاون الخليجي. واقترح فكرة إنشاء هذا المجلس ، فلقد خطط ونفذ هذا المشروع لإحساسه بوجوب سد النقص الذي خلفته المملكة المتحدة بعد خروجها من الخليج العربي ، وكان قد اقترح إنشاء المجلس في قمة للجامعة الدول العربية في الأردن في عمان في نوفمبر 1980م وفي عام 1996م اقترح إنشاء مجلس شعبي استشاري لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك في القمة السابعة عشر في الدوحة يتكون من ثلاثين عضو بمعدل خمس أشخاص للدولة الواحدة.

ثالثا :الأهداف الخاصة بمجلس التعاون الخليجي

- ✓ تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولا إلى وحدتها توثيق الروابط بين الشعوب ؛
- ✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية ، والمالية ، والتجارية والجمارك ، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة ؛
- ✓ دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الإقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية ؛
- ✓ إقامة مشاريع مشتركة ، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

رابعا : الشعار الرسمي للمجلس

شعار دول مجلس التعاون الخليجي يتكون من اثنين من الدوائر متحدة المركز . على الجزء العلوي من الدائرة الأوسع ، تكتب عبارة بسم الله الرحمن الرحيم باللغة العربية وعلى الجزء السفلي اسم المجلس الكامل ، أيضا باللغة العربية . تحتوي الدائرة الداخلية على شكل سداسي منقوش يمثل الدول الأعضاء الستة للمجلس . الشكل السداسي معبى بخريطة من الداخل تضم شبه الجزيرة العربية ، والتي تظهر مناطق الدول الأعضاء ملونة بالبني وفي الأعلى ستة أعلام لدول مجلس التعاون الخليجي.

خامسا :بعض من أبراز القمم التي عقدها مجلس التعاون الخليجي

1.قمة أبو طبي : انعقدت القمة في مايو/أيار في العاصمة الإماراتية، وأعلن فيها عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأكدت في بيانها الختامي على أن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط من خلال حلٍّ عادل للقضية الفلسطينية.

2.قمة المنامة 1982 : احتضنتها العاصمة البحرينية، وتم خلالها إقرار توصيات وزراء الدفاع الهادفة إلى بناء القوة الذاتية لدول المجلس، وإنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره 2.2 مليار دولار أميركي.

3.قمة الرياض 1993 : ومن قراراتها، الترحيب بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والإسرائيليين بمثابة خطوة في طريق التوصل إلى حلٍّ عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي.

4.قمة المنامة 1994 : بحثت ظاهرة التطرف والغلو والعنف التي تؤدي إلى أعمال العنف والإرهاب، والتأكيد على رفض المجلس التام وإدانته لهذه الممارسات بكل أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها.

5.قمة المنامة 2000 : تم خلال هذه القمة التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك.

6.قمة مسقط 2001 : تزامنت مع هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة الأميركية، وقد أدانت القمة هذه الهجمات وأكدت على ضرورة التحالف الدولي للقضاء على الإرهاب.

7.قمة الدوحة 2002 : تابعت تنفيذ البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، والإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدول الأعضاء لاعتماد الدولار الأميركي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، وربط أسعار صرف عملاتها به.

8.قمة الدوحة 2014 : تمت فيها المصادقة على قرارات وتوصيات وزراء الداخلية بشأن إنشاء جهاز شرطة خليجي مقره أبو ظبي، والموافقة على تسريع آليات تشكيل القيادة العسكرية الموحدة للمجلس، معتمدين إنشاء "قوة الواجب البحري 81 الموحدة" واعتماد "إعلان حقوق الإنسان" لدول الخليج العربية.

9.قمة الرياض 2015 : عقدت الدورة السادسة والثلاثون في ديسمبر/كانون الأول 2015 في العاصمة السعودية، وتم خلالها تبني رؤية خادم الحرمين الشريفين لتعزيز التكامل بين دول المجلس والعمل الجماعي المشترك وصولا إلى الاتحاد الذي نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس.

10.قمة المنامة 2016 : تعقد القمة الخليجية في دورتها السابعة والثلاثين في العاصمة البحرينية، في وقت وصف بأنه بالغ الأهمية، بحضور رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي.

الجزء الثامن : الاتحاد المغاربي

Eighth part: Maghreb Union

قد نسمع عن اتّحادات كثيرة لأسباب سياسية مختلفة، وفي القرن الماضي لم يكن هناك أكثر من هذه الإتحادات خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. وفي مقالنا سنتحدث عن إحدى هذه الإتحادات ، ألا وهو الإتحاد المغاربي، فما هو هذا الاتحاد؟ وما هي الدول التي تضمه؟ وما هي مبادؤه؟

أولا :تعريف الإتحاد المغاربي: الإتحاد المغاربي أو ما يسمّى اتحاد المغرب العربيّ هو إتحاد تمّ تأسيسه في السابع عشر من شهر شباط في عاك 1989 ميلادي، في العاصمة المغربية "مراكش". يتألف الإتحاد المغاربي من خمس دول رئيسة، وهي: ليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا. وقد بدأت فكرة هذا الإتحاد في الفترة التي سبقت مرحلة الإستقلال، حيث كانت هناك محاولات من عدة أحزاب سياسية كحزب الإستقلال المغربي، والحزب الدستوري في تونس، وجبهة التحرير الوطنية في الجزائر، حيث أنّ هذه الأحزاب تداولت فيما بينها فكرة إنشاء اتحاد بين هذه الدول من أجل تنشيط وتقوية فكرة التعازن الإقتصادي والسياسي بين هذه الدول.

ثانيا: أهداف الإتحاد المغاربي :من خلال الإجتماعات والإتفاقيات المختلفة تمّ الإتفاق على أهداف هذا الإتحاد وتحديدها، ألا وهي:

- ✓ فتح الحدود بين دول الإتحاد الخمسة ؛
- ✓ منح أفراد هذه الدول حرية التنقل، وكذلك حرية تنقل السلع فيما بينها ؛
- ✓ التنسيق الأمني بين هذه الدول ؛
- ✓ السياسة المشتركة.

ثالثا : مبادئ الإتحاد المغاربي :تمّ الإتفاق على مبادئ هذا الإتحاد، وهي كالآتي:

- ✓ زيادة روابط الأخوة بين الدول العربية الشقيقة هذه، واتحادها فيما بينها لتحقيق الرفاهية لأفرادها وشعوبها والدفاع عن حقوقهم ؛
- ✓ إقامة السلام والعدالة. اعتماد نهج سياسي مشترك واحد في كل الميادين فيما يخص هذه الدول.

رابعا : مؤسسات الإتحاد المغاربي :

- ✓ الأمانة العامّة، وهي موجودة في الرباط في المغرب. مجلس الشورى والذي يتكون من ثلاثين فرد نائي كلّ عن دولته المشتركة في الإتحاد، ومقره الجزائر ؛

- ✓ الهيئة القضائية ومقرها العاصمة الموريتانية نواكشوط ؛
- ✓ الأكاديميّة المغاربيّة للعلوم ومقرها العاصمة الليبية طرابلس ؛
- ✓ الجامعة المغاربيّة ومقرها أيضاً في العاصمة الليبية طرابلس ؛
- ✓ المصرف المغاربيّ وهو مخصص للإستثمار والتجارة الخارجية، ومقره في تونس. كما و يتكون الإتحاد من مجلس رئاسة و لجنة متابعة و مجلس لوزراء الخارجية و لجنة الموارد البشرية و لجنة البنية التحتية و لجان أخرى وزارية متل لجنة المالية و الاقتصاد و لجنة أمن غذائي.